

دراسة كيسنجر حول افريقيا الجنوبية

دار الخلود

مقدمة : ادغار لوكوود



تليجرام : هنا سور الأزبكية
أكبر مكتبة رقمية

دراسة كيسنجر حول
أفريقيا الجنوبية




تليجرام : هنا سور الأزبكية
أكبر مكتبة رقمية



دراسة كيسنجر حول أفريقيا الجنوبية

مذكرة الأمن القومي الدراسية ٣٩

اعداد وتقديم: محمد أ. الخواص وباري كوهن

مقدمة: ادغار لوكوود



دار الخلود
للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان


تليجرام
هنا سور الازبكية
غواص في بحر الكتب
باحثون
محمد خطاب

تنبيه من الناشر

هذا الكتاب يحتوي على النص الحرفي الكامل للدراسة التي أعدتها المجموعة الوزارية المشتركة التابعة لمجلس الأمن القومي الأمريكي بناء على طلب مذكرة الأمن القومي الدراسية ٣٩ .

وعند نشر هذه الوثيقة تم تبادل الرسالتين التاليتين بين الناشر وبين وزارة الخارجية الأمريكية :





24 BURR FARMS ROAD / WESTPORT, CONNECTICUT 06880 / (203) 226-9392

September 18, 1975

Dr. Henry A. Kissinger
Department of State
Washington, DC 20520

Dear Dr. Kissinger:

Can you or one of your deputies inform me as to whether or not National Security Study Memorandum 39 on Southern Africa is still classified as secret? My firm is considering the publication of a book which would reprint the Memorandum in full along with an analysis of it by an African scholar.

Since Memorandum 39 has recently been published in a book in England and is available in the US, I assume that it is no longer restricted--but I would like assurance from your office before deciding how to proceed.

In connection with the book I am contemplating, it would also be helpful to receive any more recent analyses of the situation in Africa prepared by the National Security Council, the State Department or the CIA since Memorandum 39 reflects the situation in Africa before the Portuguese colonies achieved their freedom.

I look forward with interest to receiving your reply.

Sincerely,

Lawrence Hill

LH:spr

لورنس هيل وشركاه
مؤسسة نشر

٢٤ – طريق بور فارمز (وستبورت) كونكتكت
٠٦٨٨٠ / (٢٠٣) ٢٢٦ – ٩٣٩٢ – ٢٢٦

١٨ – سبتمبر (أيلول) ١٩٧٥

الدكتور هنري . أ. كيسنجر

وزارة الخارجية

واشنطن

عزيزي الدكتور كيسنجر :

هل يمكن أن تفيدني أنت أو أحد نوابك عما إذا كانت مذكرة مجلس الأمن القومي الدراسية ٣٩ عن افريقيا الجنوبية ما تزال مصنفة كوثيقة سرية ؟ إن مؤسستي تدرس الآن نشر كتاب سيتضمن إعادة نشر المذكرة بالكامل مع تحليل لها لباحث افريقي .

ولما كانت المذكرة ٣٩ قد نشرت مؤخراً في انكلترا في كتاب يمكن الحصول عليه في الولايات المتحدة ، فإنني أعتقد أنها لم تعد محظورة – ولكنني أود أن أحصل على تأكيد من مكتبكم قبل أن أقرر التنفيذ .

وفيما يتعلق بالكتاب الذي أنوي نشره ، فإنه قد يكون مفيداً أن أتلقى أية

تحليلات حديثة أخرى عن الوضع في افريقيا من التي يعدها مجلس الأمن القومي أو وزارة الخارجية أو ال سي–أي – ايه (C. I. A.) طالما أن المذكرة ٣٩ تعكس الوضع في افريقيا قبل ان تحقق المستعمرات البرتغالية حريتها .

أتطلع باهتمام في انتظار جوابكم .

المخلص

لورنس هيل



NATIONAL SECURITY COUNCIL
WASHINGTON, D.C. 20506

November 4, 1975

Dear Mr. Hill:

I have been asked to respond to your letter of September 18, 1975 regarding the classification of National Security Study Memorandum No. 39. After a review in response to requests under the Freedom of Information Act, it has been determined that this document remains classified and thus is unavailable for publication.

With regard to your request for recent analyses of the situation in Africa, such documents as are available to the public may be procured from the Department of State's Office of Public Affairs. If you wish to write that office, the address is:

Ms. Susan M. Haufe
Public Inquiries Division (PA/MS/PI)
Room 5821 - New State Building
Department of State
Washington, D.C. 20520.

Sincerely,

JWDavis

Jeanne W. Davis
Staff Secretary

Mr. Lawrence Hill
Lawrence Hill & Co.
24 Burr Farms Rd.
Westport, Connecticut 06880

مجلس الأمن القومي
واشنطن

D. C. 20506

٤ نوفمبر – (تشرين ثاني) ١٩٧٥

عزيزي مستر هيل :

لقد طلب مني أن أجيب على رسالتكم المؤرخة ١٨ سبتمبر – أيلول ١٩٧٥ والخاصة بتصنيف مذكرة الأمن القومي الدراسية رقم ٣٩ . وبعد مراجعة هذا الطلب وقانون حرية الاعلام ، تقرر أن هذه الوثيقة ما تزال مصنفة ، وهي بالتالي غير متاحة للنشر .

أما بالنسبة لطلبك تحليلات أخيرة عن الوضع في افريقيا ، فإن مثل هذه الوثائق متاحة للجمهور ويمكن الحصول عليها من وزارة الخارجية مكتب العلاقات العامة . فإن شئت فاكتب لهذا المكتب والعنوان هو :

Ms. Susan M. Haufe
Public inquiries Division (PA/MS/PI)
Room 5821 New State Building
Department of State
Washington, D. C. 20520.

المخلصة
جين و . دافيد
سكرتيرة الا

مقدمة الناشر

منذ خروج الولايات المتحدة الامريكية من فيتنام وضعف وجودها في جنوب شرق آسيا ، برزت مشاكل القارة الافريقية على المسرح العالمي لتحتل مكانة رئيسية في الصراع الدولي على كافة المستويات.

وفي افريقيا مشاكل عديدة ولكن اخطرها هي تلك الموروثة من قرون مضت والتي تتجمع في افريقيا الجنوبية في عدد من الكيانات العنصرية .

والكتاب الذي نقدمه يتناول مذكرة دراسية اعدها مجلس الامن القومي الأمريكي بناء على طلب هنري أ. كيسنجر وقت كان مستشار الأمن القومي لرئيس الولايات المتحدة ثم وزيرا لخارجيتها . ولقد قدم لهذه المذكرة باحثان متخصصان ركزا على ابراز معاني المذكرة وجوانبها الخفية واوردا ما استجد من بيانات وارقام بعد اعداد المذكرة وناقشا سياسة الولايات المتحدة في الفترة التي تلت اعداد مذكرة الامن القومي هذه .

وتظهر المقدمة والمذكرة والبيانات الملحقة والجداول المرفقة ثلاث قضايا تهم الباحث المعني بشؤون افريقيا :

فهي تعرض طريقة العمل الامريكي وتداخل العوامل المختلفة عند اتخاذ قرار ما او اقرار خطة معينة . وفي هذا المجال فان الباحث سيجد في الكتاب مثالا يصلح لان يكون وسيلة ايضاحية عند التدرب على منهج العاب الحرب والسياسة ووضع الخطط والخطط البديلة ، وذلك بغض النظر عن صحة او عدم صحة الافكار الواردة في الكتاب .

كما يعرض الكتاب لفترة هامة تطورت فيها السياسة الامريكية وتغيرت فيها رئاسة الولايات المتحدة من جونسون الى نيكسون الى فورد وان لم تتغير سياسة

الولايات المتحدة تغيرا كبيرا . والكتاب بهذا الشكل يصلح لان يكون ارضية معلومات هامة حول السياسة الامريكية الحالية في افريقيا الجنوبية . ويمكن للباحث المهتم ان يستكملها دون صعوبة .

كما تكشف المعلومات الواردة في الكتاب عن قضايا عديدة اقتصادية وعسكرية بعضها استراتيجي دائم وبعضها تكتيكي مؤقت ، إلى جانب تفاصيل عن تركيب العديد من الحركات السياسية الافريقية وموازين القوي السياسية والاقتصادية وبعض المؤثرات القبلية، من وجهة النظر الامريكية ويحتاج الباحث قبل قبوله بهذه المعلومات الى تدقيقها وتحديثها ، ولكنها تظل هامة عند تكوين صورة عن الوضع في افريقيا الجنوبية .

ولعلنا لا نزيد على ما كتبه ادغار لوكوود عند تقديمه الكتاب قائلا :

«وخلال هذه العملية الديالكتيكية فإن تشكيل الاتجاهات المتعارضة قدتحقق بتطبيق التحليل الكيسنجري .. فبقراءة « ماد ٣٩ » يمكننا أن نرى كيف كانت المجموعة تتناول (أية مشكلة) ، وذلك بأن تضعها بكل تفاصيلها الواقعية وبكل ما وراءها من مصالح أمريكية وبشكل عار تماماً . إن ما يثير القشعريرة هو عقلنة ما هو خاطىء في جوهره وخال من القيم تماماً . هنا يمكن أن نرى « السياسة الواقعية » (Real Politick) وهي تعمل عارية ، وقد نزعت عنها ثيابها الدبلوماسية المنمقة وانكشفت حقارتها بعيداً عن التشويش . هنا يمكن ان نرى الموازنة بين المصالح ، بين مقتضيات التجارة والاعتبارات التي تشغل المسؤول عن الأمن القومي في عصرنا والذي صاغ السياسة الخارجية للولايات المتحدة مدة سبع أعوام وبشكل منفرد غالباً . »

ان هذا الكتاب هو وثيقة تاريخية ضرورية للمكتبة العربية خاصة في وقت تتشابك فيه المصائر العربية والافريقية كما تتشابك المخططات الامريكية بالنسبة لافريقية والشرق الاوسط .

مقدمة

تقترب نهاية الحكم الأبيض في جنوب افريقيا يوماً بعد يوم. ولقد أدى انهيار نظام الحكم الاستعماري البرتغالي على يـد جيوش التحرير إلى تقصير الاطار الزمني الذي نرى المستقبل من خلاله. وحري بنا أن نشعر الآن أن كل المشروع ستتم كتابته في سنوات بعد أن كنا نعتقد أنه يحتاج لعشرات السنين. وبرغم أن نظرية الدومينو، لا تصلح لتفسير الانهيار الأبيض، إلا أنها لا تزال صالحة لإلقاء الضوء على سلسلة من الانتصارات المترابطة. ستأتي الأزمة أولاً في زيمبابوي «روديسيا» وسينتهي الحكم الأبيض لاقلية الخمسة في المائة. وبعد ذلك سيأتي دور الناميبيين لتحرير أنفسهم. وعلى المدى الطويل فإن جنوب افريقيا ذاتها وهي قلب غول التفرقة، ستسقط عبر عدة عمليات يمكن الحدس بها دون إدراكها.

وبالنسبة لحكومة الولايات المتحدة فإن ما كان يوماً يعد أمراً من أمور التخطيط لمجرد التخطيط ومحاولة موازنة المصالح المتناقضة والمواقف السياسية بشكل عشوائي، سيصبح أمراً ملحاً وعاجلاً وذا آثار كونية مدمرة. إن تدخل كيسنجر في انغولا أوضح بجلاء، بالنسبة له، إن القوى الشيوعية التي كانت قـد هزمت في الكونغو في الستينات، تكسب الآن نفوذاً جديداً وخطراً في وسط وجنوب افريقيا مما سيؤدي ليس فقط إلى عدم استقرار المنطقة ولكن إلى التهديد بتحول خطر في ميزان القوى العالمي. إن ضرورة تحقق هذا الاستنتاج أمر محير ومثـار التعليقات اليومية غالباً. لهذا السبب، إن لم يكن لغيره، لا بد أن يقرأ الأمريكيون المهتمون بهذه المواضيع هذا الكتاب. ففي هذا الكتاب نجد النص الأصلي الحرفي الكامل لمذكرة سرية أعدت تحت إدارة الدكتور كيسنجر عام ١٩٦٩ لكي تقدم لمجلس الأمن القومي الخيارات المختلفة أمام سياسة الولايات المتحدة تجاه جنوب افريقيا.

ولكن ألا تعد هذه الدراسة قديمة تخطاها الزمن ، أو ليست هي مجـــرد دراسة ؟ هل يمكن أن تتغير السياسة عملياً كنتيجة لهذه الدراسة ؟

بالطبع هذه المذكرة قديمة . فقد كتبت قبل الانقلاب البرتغـــالي وقبـــل هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام وقبل فضائح الووترغيت وقبل ان يفرض العرب على الغرب سعراً جديداً للطاقة ، وقبـــل أن تتدهور الاقتصاديات الرأسمالية بسبب التضخم وندرة الموارد المعدنية والطاقة وفقدان الانتاجية الخ — وقبل الحرب الانغولية . ولكن حقائق المذكرة يمكن تحديثها كما فعل محمد الخواص وباري كوهن في مقدمتهما الهامة المفيدة . وبذلك سنرى أن « المصالح الملموسة » التي شكلت أساس سياسة الولايات المتحدة في كـــل من الخيارات الخمسة التي صاغتها المذكرة هي الآن في منتصف السبعينات أكبر بكثير عمـــا كانت عليه في عام ١٩٦٩ .

لقد ارتفع الاستثمار الأمريكي المباشر في جنوب افريقيا بنهاية عام ١٩٧٤ إلى ٤٠ بالمئة من مجموع الاستثمارات الأمريكية في افريقيا بعد ان كان ٢٥،٨ بالمئة عام ١٩٦٨ وفي الوقت نفسه تضاعفت التجـــارة دون ان يقل الميزان التجاري المواتي عن ٢ إلى ١ . وانطلاقاً من النتائج ومن الاتجاه المنظور يمكننا أن نرى أن الخيار « ٢ » قد أدى في الحقيقة إلى تشجيع الاستثمارات والتجارة الأمريكية في جنوب افريقيا .

لقد حاول المتحدث باسم الإدارة الأمريكية أن يقلل من أهميـــة مذكرة الأمن القومي الدراسية « ٣٩ » * عندما أعلن عنها لأول مرة بالتفاصيل تـــاد زولك وجاك أندرسون في نهاية عام ١٩٧٤ ، قائلاً إن الخيار « ٢ » لـــم يقع عليه الاختيار أبداً ، وأنه لم يصدر أي قرار لتغيير السياسة على أساس الخيار « ٢ » . تقنياً ، يمكن أن تكون هذه التصريحات صحيحة ولكنها في الواقع مضللة تماماً .

لقد قدم كيسنجر إلى الرئيس نكسون في يناير (كانون ثاني) عام ١٩٧٠ توصية بأن يوافق على موقف عام من التهدئة الجزئية طبقاً لتوجهات الخيار « ٢ » كما عرضت في اجتماع مجلس الأمن القومي في ١٠ ديسمبر — (كانون أول) عام ١٩٦٩

---

* سيصير الاشارة إلى هذه المذكرة فيما بعد بكلمة ماد ٣٩ اختصار الـ « NSSM 39 ».

وكتب يقول أن هذا سيعني موازنة علاقات الولايات المتحدة في المنطقة لتواكب بدلاً من أن تهمل مصالح الولايات المتحدة الملموسة في الدول البيضاء، ولتقليـــل مظهر العداء للتفرقة في الأمم المتحدة ولتليين العلاقات الثنائية مع جنوب افريقيا بهدوء وذلك باتخاذ موقف أقل عقائدية حيال المشاكل المتبادلة مع تجنب الضغط على البرتغاليين وزيادة المساعدات (بحوالي ٥ ملايين دولار) والقيام ببعض الإيماءات الأخرى للدول السوداء.

صحيح أن الخيار «٢» لم يقبل بشكل حرفي ، ومن المؤكد أن بعض ملامحه المتعلقة بالأمثلة العملية قد تم تغييرها . ولقد أوصى كيسنجر بأنه يجب على الأقل أن يستمر الأسطول خلال ١٩٧٠ في الحـــد من لجوئه إلى موانئ جنوب افريقيا إلا عند الضرورة القصوى . إذ أنه من الواضح أن مثل هذا النـــوع من النشاط يظل ظاهراً للعيان بدرجة كبيرة ويثير عدواناً عنصرياً بين طواقم البحارة وهو موضوع سريع الانتشار سياسياً دون أن تكون هناك أية ضرورة توازي مخاطره . وسيتم تحقيق سياسات بنك الاستيراد والتصدير ولكن ليس على الدوام ، وكان الاختبار فيما يبدو هو ما إذا كانت عملية التخفيف هذه ستؤدي إلى تطور ظاهر للتجارة .

وبالتالي فإن القرارات التي اتخذت كانت كما هو واضح متضمنةفي مذكرة بقرار للأمن القومي بتاريخ يقارب نهاية يناير — (كانون ثاني) عام١٩٧٠ .

إن الخيار «٢» عبارة عن تهادن ، أو هو ما بين الخيار «١» — الذي كانت تطالب به وزارة الدفاع وغالباً ما سمي بموقف دين أتشيسون ، بعد أن ظل يطالب به لسنوات — والخيار «٣» الذي هو عبارة عن تجميع لسياسة مرحلة كينيدي — جونسون التي تبناها مكتب افريقيا الليبرالي في الإدارة الأمريكية . هذه السياسات مستمرة . لذا فإن إلغاء تشريع بيرد — الذي أوقف قبول الولايات المتحدة الأمريكية لإجراءات الأمم المتحدة لمقاطعة روديسيا، كان مطلباً رسمياً تبناه مكتب افريقيا وعطلته أو عوقته أو ميعته وزارات الدفاع والمالية والتجارة كل بدافع مختلف ، هو في كل الأحوال «ملموس» : استراتيجياً وتجارياً واقتصادياً . وكانت النتيجة نوعاً من التشعب وعبارات منافقة منمقـــة لا يمكن تنفيذها سياسياً ، وحالة من الركود المستمرة كان فيها البيت الأبيض

غير راغب في مواجهة أسلحة الجمهوريين لئلا يغضب ذلك سادته من رجال الأعمال ، إن مارس ضغطاً هامشياً على نظام ايان سميث . وفي الوقت نفسه استمرت عملية إضعاف مكتب افريقيا . واستمر إبعاد الليبراليين منهـم . فعلى سبيل المثال أبعد دونالد ايسوم السكرتير المساعد السابق للشؤون الافريقية وأرسل إلى نيجيريا وذلك إثر عودته من جولة في افريقيا تحدث خلالها بعبارات عنيفة ضد عناد جنوب افريقيا . كما تم زرع ضباط سياسة خارجية ذوي خبرة في بلاد هامة في أمريكا اللاتينية حيث نفذت عمليات الـ سي . أي . ايه (C. I. A.) (مثل تشيلي ،وغواتيمالا وكوبا)،تم زرعهم في جنوب افريقيا وزائير وفي أماكن أخرى . كل هذه التغييرات لم تكن مؤثرة . فناتانييل ديفيز على سبيل المثال وهو مناضل قديم من أجل تشيلي عارض سياسة كيسنجر المتشددة في أنغولا ومع ذلك فقد عين ليخلف أيسوم (ربما لأنه كان من المعتقد أنه سيكون أكثر استجابة لرغبات كيسنجر من أيسوم) .

وخلال هذه العملية الديالكتيكية فإن تشكيل الاتجاهات المتعارضة قد تحقق بتطبيق التحليل الكيسنجري .. فبقراءة « ماد ٣٩ » يمكننا أن نرى كيف كانت المجموعة تتناول (أية مشكلة)، وذلك بأن تضعها بكل تفاصيلها الواقعية وبكل ما وراءها من مصالح أمريكية وبشكل عار تماماً . إن ما يثير القشعريرة هو عقلنة ما هو خاطئ في جوهره وخال من القيم تماماً . هنا يمكن أن نرى « السياسة الواقعية » (Real Politik) وهي تعمل عارية . وقد نزعت عنها ثيابها الديبلوماسية المنمقة وانكشفت حقارتها بعيداً عن التشويش . هنا يمكن ان نرى الموازنة بين المصالح ، بين مقتضيات التجارة والاعتبارات التي تشغل المسؤول عن الأمن القومي في عصرنا والذي صاغ السياسة الخارجية للولايات المتحدة مدة سبـع أعوام وبشكل منفرد غالباً .

إنني أوافق تماماً على التحليل الرائع الذي قدمه المؤلفان في مقدمتهما « ماد ٣٩ » والذي لا يحتاج إلى مزيد من الصياغة . وربما لا يكون مضراً التركيز على نقاط قليلة تستحق تأكيداً خاصاً:

أولاً : إن كاتبي الوثيقة المصنفة لا يبدو عليهم أنهم يفهمون ماذا يريد

الناس السود عندما يقولون أنهم يريدون حكم الأغلبية . إنهــم يعرفون ذلك باعتباره « أمراً عنصرياً » أو « تمييزاً » ولم تعرف أبداً بأنها نقل السلطة للافريقيين . وأقصى ما يشير إليه كاتبو « الماد » هو أن الولايات المتحدة ستعمل من أجل « التقدم » المشتمل على « المشاركة » من جانب السود في هيكل السلطة البيضاء ، ولحقوق دستورية مضمونة ، ولتقدم في الأجور والسلطات التنظيمية الخ .. واضح أن مثل هذا التقدم لا يؤدي إلى حكم الأغلبية ، وفي الواقع فإن مثل هذا الاقتراح يشبه الاقتراح الذي رفضه مؤخراً الزعيم المعتدل للمجلس الوطني الافريقي لزيمبابوي (جناح الداخل) جوشو نوكومو .

ثانياً : يجب ان نفهم الدلالة الجديدة للنقص في المعادن والتي اتضحت وتمت دراستها منذ حظر النفط العربي. إن جنوب افريقيا وروديسيا هماالآن أكثر أهمية لحياة العالم الغربي الصناعي أكثر من أي وقت مضى . وأود بالذات أن أشير إلى نسخة غير مصنفة لدراسة قام بها البيت الأبيض عن ستة عشر معدن استراتيجي ونشرت في ديسمبر (كانون أول) عام ١٩٧٤* :

> « من المستبعد كثيراً حدوث حظر على المواد الخام . إن ذلك ليس له جدوى اقتصادية بالنسبة لأهداف المنتجين ... ومع ذلك فإن الحظر يمكن أن يتم لأسباب سياسية كما في حالة منتجي النفط العرب ...
>
> ومن المستبعد أيضاً أن تساهم كندا أو أوستراليا أو جنوب افريقيا في أي حظر على الصادرات إلى الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية أو اليابان ، ولما كانت هذه البلاد الثلاثة هي أهم مصادر المواد الخام للولايات المتحدة (وهي هامة جداً بالنسبة لأوروبا الغربية واليابان) فإن التهديد من جانبها بالحظر على السلع التي تنتجها هو أمر ضعيف جداً » .

---

* تقرير خاص مواد حيوية مستوردة واشنطن مجلس السياسة الاقتصادية الدولية كانون الاول عام ١٩٧٤ .

فإن استمرت أوروبا الغربية بمشاريعها المخططة لتحويل مصادر الطاقة إلى طاقة نووية فسيكون هناك نقص كبير جداً في الوقود النووي بحلول عام ١٩٨٠ إلا إذا تم إيجاد تسهيلات إغناء جديدة بالقرب من مصادر اليورانيوم. إن جنوب افريقيا لديها ٣٠ بالمئة من احتياطي اليورانيوم في العالم كما أن لديها مشروعاً جديداً لإغناء اليورانيوم.

ثالثاً : أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في أنغولا معناه أن الولايات المتحدة بدأت في تحمل مسؤولية نشطة من أجل ضمان الاستقرار في منطقة افريقيا الجنوبية ضد حركات التحرر التي هي معادية للامبريالية. لقد ساعدت الولايات المتحدة من خلال السي.اي.ايه. (C.I.A.) في تحقيق تعاون نشط بين جنوب افريقيا وزامبيا وزائير وحركتين سياسيتين سوداوتين في خطة مشتركة للنشاط . وكونها فشلت لا يعني أن عمليات أخرى مشابهة لن تتم مع الاستفادة من دروس تلك التجربة. إنه من المهم أن تلاحظ أن «ماد ٣٩» تؤكد على جنوب افريقيا وزامبيا كعناصر حيوية في خطة استقرار المنطقة.

إنني شخصياً ممتن جداً لناشر هذه الطبعة الأمريكية ولكونه لديه الشجاعة وبعد النظر لكي يضع بين أيدي أي مواطن العادي الحقائق الصريحة حول «أمننا» وكيف يجري التخطيط له من خلال التعاون مع أنظمة عنصرية وفاشية . إن هذه المعرفة هي سلاحنا للمقاومة.

ادغار لوكوود

واشنطن — ٩ أبريل (نيسان) عام ١٩٧٦

الجزء الأول

مذكرة الأمن القومي الدراسية ٣٩
في الأفق المنظور

محمد أ. الخواص وباري كوهن

مقدّمة

أثار الكشف عن العمليات السرية لوكالة المخابرات المركزية مؤخراً، بما في ذلك مؤامرات اغتيال زعماء أجانب، أثار عدداً من التساؤلات الصعبة حول مسلك الولايات المتحدة في سياستها الخارجية، كما أدى نشر دار «**صوت القرية**» للتقرير الرئاسي عن السي. أي. إيه (C. I. A) إلى انكشاف بعض الحقائق المفزعة عن النشاط الاستخباراتي في افريقيا وأماكن أخرى، مظهراً التناقض الكبير بين السياسة العامة المعلنة وبين الأفعال.

إن تقرير السي . أي . إيه (C. I. A) ليس هو الوثيقة المصنفة الوحيدة عن السياسة الخارجية التي تعرف طريقها إلى الجمهور. فلقد عرف عن إدارتي نكسون وفورد اتباعهما خطة التسريب المتعمد للمعلومات للشعب الأمريكي. ولقد استفاد هنري. أ. كيسنجر على نطاق واسع من هذه العملية المريحة وذلك بتسريب نتفاً وأجزاء من الوثائق لمجموعات مختارة من المراسلين أو المشرّعين أو الأكاديميين عندما يريد توجيه الرأي العام في اتجاه معين.

وفي أوائل السبعينات ردد جماعة من الناس أجزاء من مذكرة الأمن القومي الدراسية ٣٩ (١٩٦٩) مما أثار فضولاً كبيراً حول محتوى الوثيقة الكاملة. إن ماد ٣٩ هي دراسة أولية عن العلاقات بين الولايات المتحدة وافريقيا الجنوبية وقد أعدت لتحديد الخيارات السياسية المتنوعة أمام إدارة الجمهوريين. ويعتبر الدور الذي مثلته ماد ٣٩ في صياغة سياسة الولايات المتحدة تجاه افريقيا الجنوبية منذ عام ١٩٧٠ موضوعاً مثيراً للجدل المستمر. فمن ناحية أنكر دونالد. ب. أيسوم الذي أصبح فيما بعد السكرتير المساعد للشؤون الافريقية في وزارة الخارجية، أنكر في عام ١٩٧٥ بشدة أن أي من الخيارات السياسية المقترحة في ماد ٣٩ قد تضمنته السياسة النهائية التي تبنتها إدارة الجمهوريين[1]. ومن ناحية أخرى فإن كثيرين

من نقاد سياسة الولايات المتحدة في افريقيا بما في ذلك جولر . ت . بوتشر و ويلارد جونسون وعضو الكونغرس تشارلز سي . ديغز يعتقدون أن سياسة نكسون كانت قائمة بشكل مؤكد ليس فقط على ماد ٣٩ بشكل عام وإنما أيضاً وبالذات على الخيار « ٢ » كما ورد في الوثيقة . وقد علق دونالد . إ . مكهنري على ذلك قائلاً « لقد رأينا تطابقاً بين التوصيات التي احتوتها الدراسة وبين أفعال الولايات المتحدة »[٢] .

فلئن كان من الضروري جلاء الغموض الذي تسبب فيه الكشف عن أجزاء معينة فقط من الوثيقة ، فإنه من الضروري إتاحة النص الكامل كما هو من ماد ٣٩ لكل إنسان . ويعتزم هذا الكتاب أن يقدم اطاراً عاماً يستطيع من خلاله القارئ أن يمحص السياسات والأفعال الحالية المعلنة في علاقتها مع افريقيا الجنوبية مقابل الأراء التي وردت في الوثيقة . إن قراءة متأنية لماد ٣٩ ستساهم في فهم أفضل للجدل الذي يحيط بطبيعة واتجاه سياسة نكسون ــ فورد تجاه افريقيا .

إن باقي هذه المقدمة يعرض أولاً نظرة عامة لماد ٣٩ مع التأكيد على محتواها العام ودلالتها التاريخية ، وثانياً ، تعرض المقدمة سياسة نكسون حيال افريقيا الجنوبية وتحليلها بالتفصيل مع مقارنات عديدة بين توصيات الوثيقة وبعض الأفعال السياسية المعينة . وأخيراً تعرض المقدمة فحصاً لسياسة فورد تجاه افريقيا الجنوبية في محاولة لتقرير ما إذا كان رحيل ريتشارد نكسون المفاجئ من الحكم قد نتجت عنه أية تغيرات سياسية كبرى .

نظرة عامة

في عام ١٩٧٥ واجهت سياسة الولايات المتحدة تجاه افريقيا الجنوبية اعتراضات بعض أعضاء مجلس الشيوخ والنواب الذين خشوا أن تؤدي المساندة العسكرية السرية لجماعة واحدة في الحرب الأهلية الأنغولية إلى تورط من النوع الفيتنامي وإلى تنسيق وثيق مقلق بين الجهود الأمريكية وبين التدخل العسكري الأول لحكومة جنوب افريقيا في بلد ذات حكم أسود. ولقد أدى هذا الخوف – إلى جانب ازدياد الدلائل على أن الموقف الرسمي الأمريكي من حق تقرير المصير القومي تم التضحية به أحياناً لحساب مصالح معينة غامضة ولكن قوية استراتيجياً واقتصادياً في البلاد ذات الحكم الأبيض في افريقيا – إلى تحرك مجموعة الكونغرس السوداء والسياسيين الليبراليين بطلب فحص سياسة الولايات المتحدة في افريقيا بشكل دقيق. وكانت المحاولات المتكررة لفحص هذه السياسة من قبل قد تعرقلت بسبب نقص البيانات الكافية وفشل إدارة الجمهوريين في الكشف عن الأسباب الحقيقية وراء أفعالها السياسية.

وأثار النقاد اتهامات عديدة بأن الولايات المتحدة ليست لها سياسة افريقية متماسكة، وإن القرارات المتعلقة بافريقيا الجنوبية إنما تتخذ على أساس متعجل في محاولة لتحقيق توازن بين المصالح المتعارضة والمتصادمة بين الدول الافريقية والدول التي تحكمها أقليات بيضاء. لقد حاولت الولايات المتحدة أن تهدئ من روع العدد المتزايد من الحكومات الافريقيةالتي كانت تعتبر علاقة الولايات المتحدة مع الأنظمة الاستعمارية والاستيطانية في جنوب، افريقيا «قبولاً ضمنياً

بالعنصرية »[٣] وفي الوقت نفسه حاولت الحكومة الأمريكية أن تتحاشى أي إزعاج خطير لحكومتي بريتوريا ولشبونة وهي الحكومات التي لها مع الولايات المتحدة مصالح استراتيجية واقتصادية مشتركة . لقد كانت إدارة كيندي — جونسون تنتقد لفشلها في ترجمة إداناتها العلنية عن التفرقة والاستعمار في افريقيا إلى أفعال مما كان قد يرغم الأنظمة الاستعمارية وأنظمة الأقليات على تغيير سياساتها . ولقد أصبحت افريقيا الجنوبية في موقع أدنى من اهتمامات البلاد كلما تورطت إدارة جونسون أكثر فأكثر في الحرب الفيتنامية . وفي إيجاز لم تظهر الولايات المتحدة أي اهتمام جدي للوصول إلى حلول لهذه المشاكل الافريقية ، وقنعت واشنطن بالبقاء جانباً طالما أن الاتحاد السوفياتي والصين لا يقومان بأية تحركات مفاجئة لتغيير ميزان القوى الأسود — الأبيض في المنطقة .

ولقد أثارت تولية الرئيس نكسون أمالاً في أن تتخذ الإدارة نظرة جديدة في السياسة الأمريكية — الافريقية إذ أنه كان من حق الرئيس الجديد ان يستمر أو يوقف سياسة الإدارة السابقة . وكما اتضح فيما بعد فإن نكسون مثله مثل فورد الذي جاء بعده اختار أن يعتمد مشورة هنري كيسنجر كمستشار للأمن القومي ثم كوزير خارجية . وبالرغم من نفوذه الحاسم على اتجاه السياسة الخارجية الأمريكية ومضمونها خلال إدارتي نكسون وفورد ، ظلت آراء كيسنجر حول افريقيا الجنوبية غامضة تثير اللبس . إن البعض يجادل بأن السبب الرئيسي الذي جعل كيسنجر يبدي اهتماماً قليلاً بأمور افريقيا الجنوبية قبل الحرب الأهلية في أنغولا يرجع لكونه كان مشغولاً بمشاكل أكثر إلحاحاً تتصل مباشرة بالمصالح القومية للولايات المتحدة والبعض يقول أنه في مقابل قدرته على المعرفة الشاملة بالشؤون الأوروبية فإن معرفته بافريقيا كانت ضئيلة[٤] .

لكي نفهم إذاً السياسة الأمريكية الحالية تجاه افريقيا الجنوبية لا بد لنا ان نركز أبصارنا على كيسنجر الذي أصبح مهندس السياسة الخارجية الأمريكية . وكمساعد للرئيس في شؤون الأمن القومي فإنه قد قوى بشكل ملحوظ دور البيت الأبيض ، مقدماً بذلك خطته من أجل مركزة عملية اتخاذ القرارات الحيوية في السياسة الخارجية والحفاظ على سريتها . هذه العملية تتفق تماماً والآراء التي عبر

عنها في «**البيروقراطية، سياسة واستراتيجية**» (١٩٦٨) والذي جاء فيه :

> «إن الموقف الذي يتخذه القائد السياسي يتأثر كثيراً بنوعية المثقف الذي قد يكون في محيطه بالصدفة ...... إن بعض القرارات الأساسية تظل ضمن دائرة صغيرة جداً بينما تستمر البيروقراطية تعمل بسعادة وهي تجهل حقيقة القرارات التي تم صياغتها»[٥] .

إن مذكرة الأمن القومي الدراسية ٣٩ (١٩٦٩) مذكرة قيمة لفهم سياسة الولايات المتحدة تجاه افريقيا الجنوبية ولفهم دور كيسنجر في تشكيلها .

ففي عام ١٩٦٩ وتحت إدارة وتوجيه كيسنجر أعدت المجموعة الوزارية المشتركة في مجلس الأمن القومي والخاصة بافريقيا والتي تتكون من ممثلين عن وكالة الاستخبارات المركزية وإدارتي الخارجية والدفاع ، أعدت هذه المجموعة عرضاً شاملاً سياسة الولايات المتحدة تجاه افريقيا الجنوبية. وقد ساعدهم في ذلك إدارات ووكالات أخرى من بينها المالية والتجارة وهيئة أركان الحرب المشتركة ووكالة التنمية الدولية والإدارة القومية لشؤون الفضاء. وكان من المفروض أن تقدم هذه الدراسة لمجلس الأمن القومي (م. أ. ق) تحليلاً عن : «(١) خلفية المشاكل الكبرى في المنطقة وآفاقها المستقبلية ، (٢) الآراء المتغيرة حول مصالح الولايات المتحدة في افريقيا الجنوبية (٣) المدى الكامل للاستراتيجيات الأساسية والخيارات السياسية المفتوحة أمام الولايات المتحدة»[٦] . ومن المهم ملاحظة أن التقرير لم يوص بأي خيار سياسي معين بل اكتفى بتعداد البدائل تاركاً لـ (م. أ. ق) تقدير هذه البدائل وتقرير الاختيار النهائي .

وبالنسبة لبعض المراقبين فإن دلالة ماد ٣٩ «تكمن في اللمحة التي تحتويها من تحليل كيسنجر بواقعيته السياسية دون انبهار بالتنميق اللفظي وبعيداً عن الكاريزما (شخصية الزعيم)»[٧] وبالإضافة إلى ذلك فإنها تقدم صورة تفصيلية لكيفية صياغة القرارات داخل أعلى الدوائر التي تصنع السياسة في واشنطن.

وأخيراً فإنها تعكس بعض غموض السياسة الأمريكية الخارجية التي احتفظ بها سراً في عهد إدارة نكسون.

أن ماد ٣٩ تقدم لنا تأملات نادرة حول موقف نكسون ـ كيسنجر من النضال التحرري في افريقيا الجنوبية. فحتى ذلك الوقت كانت كمية المعلومات المتاحة عن تورط إدارة نكسون في افريقيا الجنوبية متواضعة، وحتى المواد الواقعية التي ظهرت في مختلف المنشورات عكست تعارضاً واسعاً في المزاعم والمعلومات. وبالتالي فإن معظم التحليلات المنشورة حول سياسة الولايات المتحدة كانت مثيرة للجدل لدرجة كبيرة في طبيعتها لأن دور الولايات المتحدة ذاته كان مثيراً للجدل.

وعند إعداد ماد ٣٩ اجتهد رجال (م. أ. ق) في سبيل جمع المعلومات المتوفرة وقتها في محاولة لبناء صورة شاملة بتجميع قطع ممزقة. إن الأهمية التاريخية لهذه الوثيقة تكمن فيما تحتويه من فحص تفصيلي للمصالح الأمريكية في كل بلد في منطقة افريقيا الجنوبية وللسياسة الأمريكية تجاهه، بما في ذلك النقاش مع أو ضد الاستمرار بسياسات كيندي وجونسون، كما تكمن أهمية الوثيقة فيما احتوته من البيانات التفسيرية البالغة الأهمية والتي قدمها رجال (م. أ. ق.).

كما تساهم ماد ٣٩ كمصدر من مصادر البيانات الحقيقية في فهمنا لسياسة الولايات المتحدة تجاه افريقيا الجنوبية. وهي مفيدة بالذات إذا ما روعيت تواريخها فيما ضمنته من الملاحق العشرة للوثيقة والتي تحتوي حقائق وأرقاماً عن البلاد الافريقية والنشاطات الأمريكية في تلك المنطقة، وهي حقائق وأرقام قدمتها الوكالات الأمريكية المسؤولة عن مثل هذه النشاطات. فعلى سبيل المثال قدمت وزارة التجارة الأمريكية معلومات إحصائية عن الاستثمار الأمريكي المباشر والتجارة في افريقيا هذه الأرقام تشكل أساساً لتقرير أية أهمية اقتصادية للبلد المعين بالنسبة للولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك فإنها تساعدنا على تقييم القيمة النقدية (من نقود) للعلاقة الاقتصادية الأمريكية بأنظمة الأقليات البيضاء بالمقارنة مع بقية افريقيا. إن التقرير لا يترك مجالاً للشك، مع إمكان استثناء زامبيا، إن مصالح الولايات المتحدة مع البلدان ذات الحكم الأسود في

افريقيا الجنوبية هي محدودة سواء قسناها بالمقاييس النسبية أو المطلقة . وفي المقابل فإن للولايات المتحدة مصالح قيمة اقتصادية ودفاعية وعلمية مع الأنظمة البيضاء وعلى وجه الخصوص جنوب افريقيا .

وملحق آخر هام هو التقرير الذي قدمته وكالة التنمية الدولية عن الاستخدامات التكتيكية والاستراتيجية للمساعدة الأمريكية في سبيل تطوير مصالح الولايات المتحدة في المنطقة . إن المناقشات التي وردت في التقرير عارية من التنميق المعتاد الذي يميز معظم البيانات الحكومية حول سياسة المساعدات . هذه المناقشات تسمح للقارئ أن يقيم طريقة تقريروجهة وكم المساعدة قياساً بأهداف الجهة التي تقدمها سياسياً واقتصادياً .

إن تقييم رد فعل الكونغرس حيال سياسة الولايات المتحدة في افريقيا الجنوبية والواردة في الملحق ٦ يلاحظ أن كثيرين من رجال الكونغرس الذين اهتموا بأفريقيا قد ركزوا على الصلة بين الظروف العنصرية في جنوب افريقيا وجهود الحقوق المدنية في الولايات المتحدة . إن الاعتراف المتزايد بهذه الصلة يمكن ان يؤدي إلى تطورات هامة بين التنظيمات الأمريكية السوداء المختلفة ، اذ ستنمو وتتقدم وهي أكثر إدراكاً بالنضال ضد القمع في افريقيا الجنوبية . ومن ناحية أخرى يذكر التقرير أيضاً أن مجموعة صغيرة في الكونغرس ، أساساً من الجنوب قد حبذت علاقات أوثق مع حكومات الأقلية البيضاء .

إن النص الكامل لـ « ماد ٣٩ » يبدأ بعرض الموجز لمصالح وسياسة الولايات المتحدة في افريقيا الجنوبية مؤكداً على المقاييس الخاصة المقرة داخل وخارج الأمم المتحدة عبر إدارات سابقة استجابة لبروز نضال التحرر الوطني في افريقيا الجنوبية ، وهو نضال موجه أولاً ضد الأنظمة الاستعمارية وأنظمة الأقلية البيضاء . والمقدمة تلاحظ أنه بالرغم من أن الولايات المتحدة قد أدانت التفرقة وفرضت حظراً على بيع الذخائر والأدوات العسكرية لجنوب افريقيا فإنها رفضت باستمرار أن تحد من التجارة والاستثمارات الأمريكية أو أن تقلل من التعاون

العلمي (حول مشاريع الأبحاث النووية ومشاريع أخرى) والتي كانت قائمة في جنوب افريقيا. ومن ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة قد اتخذت موقفاً موالياً لأفريقيا باستمرار فيما يخص قضية ناميبيا (أفريقيا الجنوبية الغربية)، كما انضمت إلى الأغلبية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في التصويت لإنهاء حماية جنوب افريقيا. وبالإضافة إلى ذلك فعندما نشبت المشكلة الروديسية أعادت إدارة جونسون التأكيد على الالتزام الأساسي بمبادئ حق تقرير المصير وحقوق الانسان، ولكن في الوقت نفسه، وارتباطا مع الاستراتيجية البريطانية، امتنعت عن الاعتراف بنظام إيان سميث ونظام فرض عقوبات اقتصادية ضد روديسيا.

بعد ذلك تقارن ماد ٣٩ سياسة الولايات المتحدة تجاه افريقيا الجنوبية بالسياسة البريطانية والفرنسية في محاولة لإظهار أن حكومة الولايات المتحدة قد اتخذت خطوات ضد أنظمة الأقلية البيضاء أكثر مما اتخذت بريطانيا أو فرنسا. وهذا صحيح إذ تجاهلت الأخيرتان قرار الأمم المتحدة ضد جنوب افريقيا والخاص بحظر الأسلحة. وفي الوقت نفسه تكشف الوثيقة أن الولايات المتحدة بصفتها القوة الغربية الأولى، كانت عند تشكيل سياستها حيال افريقيا الجنوبية لا تستطيع تجاهل أمور واقعية عالمية معينة. وكان من بين الاعتبارات الواقعية العالمية التي أثرت على سياسة الولايات المتحدة تجاه افريقيا الجنوبية ما يلي:

* الأهمية الاستراتيجية لأفريقيا الجنوبية وبالذات مع إغلاق قناة السويس بعد حرب الشرق الأوسط عام ١٩٦٧، وازدياد نشاطات الأسطول السوفياتي في المحيط الهندي.
* حاجة الولايات المتحدة لاستعمال تسهيلات أرضية وجوية للطيران العسكري المتجه من وإلى الهند الصينية.
* استثمار ذو وزن وميزان تجاري ذي أفضلية لبريطانيا والولايات المتحدة مع جنوب افريقيا.
* وضعية جنوب افريقيا بصفتها الممول الأكبر للذهب في العالم الرأسمالي وأهميتها في ضمان العملية المفيدة الخاصة بنظام السعرين بالنسبة للذهب[٨].

ومن المثير أن ماد ٣٩ ألقت أضواء كاشفة على الحيرة الناشئة عن رغبة الولايات المتحدة التوفيق بين المصالح المتعارضة في المنطقة : فهناك خوف من أن الحفاظ على روابط وثيقة مع الأنظمة الاستعمارية والاستيطانية في افريقيا الجنوبية قد يؤدي ، على المدى الطويل ، إلى نسف العلاقات الأمريكية مع بقية افريقيا وبلدان العالم الثالث الأخرى . لذا حاولت سياسة الولايات المتحدة «موازنة مصالحها الاقتصادية والعلمية والاستراتيجية مع المصلحة السياسية للولايات المتحدة التي تفصم ما بينها وبين الأنظمة البيضاء وسياساتها العنصرية القمعية»[(٩)] .

ليس من السهل تشكيل سياسة وفق هذه الخطوط ، وبدلاً عن ذلك اتخذ صناع السياسة الأمريكيون قرارات عشوائية بعد تقييم المزايا والتكلفة السياسية لكل فعل محدد . إن احدى عواقب غياب سياسة محددة كانت أن بعض الأمور السياسية ركنت على الرف أو أرجئت إلى أجل غير محدد .

وفي محاولة لإبقاء المشكلة في دائرة الرؤية فكر رجال (م . أ . ق) أنه من الضروري أن يوضحوا بشكل لا لبس فيه وبإحكام قدر الامكان أهداف السياسة الأمريكية في افريقيا الجنوبية . وكان هذا هو التحديد الأول للأهداف الأمريكية في المنطقة كما حددها مخططو السياسة الحكومية في النشرة المطبوعة . هذه الأهداف هي كما يلي :

* تحسين موقف الولايات المتحدة في افريقيا السوداء وعالمياً حول موضوع العنصرية .
* التقليل من أحتمالات تصعيد العنف في المنطقة ومخاطر تورط الولايات المتحدة .
* التقليل من الفرص أمام الاتحاد السوفياتي والصين الشيوعية كي لايستغلان موضوع العنصرية في المنطقة في الدعاية وفي كسب النفوذ السياسي مع الحكومات السوداء وحركات التحرر .
* تشجيع الاعتدال في السياسات الحالية الجامدة العنصرية والاستعمارية من جانب الأنظمة البيضاء .

* حماية المصالح الاقتصادية والعلمية والاستراتيجية وكل الفرص المؤاتية في المنطقة بما في ذلك التسويق المنتظم لذهب جنوب افريقيا المنتج[١٠] .

ولقد اعترف رجال (م. أ. ق) أن بعض هذه الأهداف متعارض ولا يمكن التوفيق بينه .

وللوصول إلى توصيات سياسية قرر رجال (م . أ . ق) تحديد مناطق الاتفاق والتعارض داخل الدوائر الحكومية . فوافقوا على أن المصالح الأمريكية في المنطقة ليست حيوية لأمن الولايات المتحدة برغم أهميتها الاقتصادية والسياسية[١١] . بل إن الولايات المتحدة كانت مهتمة بتشجيع الأطراف المتنازعة على حل المشاكل العنصرية في أفريقيا الجنوبية إذ أن هذه المشاكل قد أصبحت من القضايا الكبرى ذات الصدى العالمي . كانت الولايات المتحدة قلقة بشأن نمو نفوذ الاتحاد السوفياتي والصين في المنطقة وإمكان حدوث مواجهة أمريكية سوفياتية إذا ما أصبحت المشكلة حادة .

ان مناطق التعارض الهامة داخل البيروقراطية الامريكية كانت تتعلق بآفاق التغيير السلمي في افريقيا الجنوبية ومدى فاعلية الضغط الخارجي في جعل حكومات الاقليات البيضاء تعدل سياساتها العنصرية . كما لم يكن هناك اتفاق حول مدى الاضرار التي يمكن ان تسببها الصلات الوثيقة مع جنوب افريقيا والبرتغال ، بمصالح الولايات المتحدة في باقي افريقيا والاماكن الاخرى .

لقد فحص رجال (م. أ. ق) سياسة الولايات المتحدة القائمة التي تؤكد على أن المشاورة خير من المواجهة »[١٢] لقد تبنت الادارات السابقة وجهة نظر ثابتة هي ان القوة لم تكن الوسيلة الملائمة لتحقيق تغيير بناء وقاوموا محاولة فرض عقوبات اقتصادية ضد جنوب افريقيا على اساس ان مثل هذه الاجراءات : (أ) يمكن ان تحتاج لتورط عسكري امريكي لتنفيذها ، (ب) ستكون غير فعالة على الأغلب بسبب ان معظم الأطراف الكبرى التي تتاجر مع جنوب افريقيا لن تفرض عقوبات اقتصادية ضد حكومة بريتوريا على الارجح و (ج) يمكن ان تؤدي إلى تصلب مواقف الانظمة الاستعمارية والاستيطانية وبذلك تغلق الباب امام اي اتفاق وسط ممكن .

واذ كانت كل هذه المتغيرات في اذهان رجال (م . أ . ق) فانهم تابعوا عملهم بتحديد البدائل السياسية امام ادارة نكسون ، فوصلوا إلى خمسة خيارات كانت عامة في طبيعتها ومتعارضة فيما بينها على الأغلب . وبعد وضع مقدمة لكل خيار حددت المجموعة (رجال م. أ . ق) الوضع السياسي العام ، ووضحته ببعض النماذج العملياتية ثم انتهت إلى قائمة من المزايا والعيوب الخاصة بتبني كل خيار . ولا يجب ان يتوقع المرء انه سيجد في ماد ٣٩ وصفاً تفصيلياً «لأنواع النشاط الذي سيكون متوائماً مع روحية الخيار » اذ ان كاتبيها لم يقصدوا ابداً كتابة « سيناريو خاص لنشاط عملياتي » [١٣] لقد اكتفوا بان ذكروا ببساطة أمثلة قليلة لتوضيح الوضع السياسي الذي يدرسونه .

وبالرغم من ان رجال (م. أ . ق) لم يحبذوا اي خيار سياسي معين الا أنه لكون خيار ٢ قد حدد بشكل اكثر تفصيلاً وعقلانية ،فان ذلك يرجح انهم كانوا يميلون إلى تفضيله . ولما كان خيار ٣ هو مجرد استمرار لسياسات موروثة من الادارتين الديمقراطيتين السابقتين ،فقد كان من المشكوك فيه ان تختاره ادارة نكسون . فلقد سبق ان انتقده بعض المحافظين الامريكيين لكونه « يجمع بشكل غير مستقر بين قيم بلاغية عامة وبين استعطاف ديبلوماسي هادىء»[١٤] ولذا اعتبره الافريقيون والبيض على نطاق واسع نفعي ومنافق »[١٥] اما الخيارات ١ و ٤ و ٥ التي كانت تنادي اما بقطيعة كاملة أو بمساندة كاملة لطرف واحد من اطراف الصراع ، فلا يمكن ان تكون قد اخذت على محمل الجد كبدائل سياسية بالنظر إلى المصالح القائمة للولايات المتحدة اقتصادياً وعملياً واستراتيجياً لم يكن لهذه الخيارات معنى فقد كانت سياسات القوى الكبرى تعمل بالفعل . كان الاتحاد السوفياتي والصين يقدمان المساندة المادية والديبلوماسية لحركات التحرر ويستغلان النزاعات الافريقية العنصرية والاستعمارية لصالحهما سياسياً . وبالاضافة إلى ذلك فان الزعماء السود في الولايات المتحدة حاولوا دون جدوى حث الادارات السابقة على وقف التعامل مع انظمة الاقليات في افريقيا الجنوبية . وليس من المنطقي ان تكون ادارة نكسون — التي كان يدعمها الصناعيون والديمقراطيون الجنوبيون والمحافظون الشماليون — قد أخذت بعين الاعتبار جدياً لا أن تكون محايدة أو ان تقف في صف حركات التحرر إذ أنها لو فعلت ذلك لوضعت نهاية للاستثمارات والتجارة الأمريكية العالية الربح مع

جنوب افريقيا وانغولا ، كما كانت ستقطع على الولايات المتحدة سبيلها إلى المعادن النادرة وإلى المحيط الهندي وجزر الأزور .

أما الذي اتضح في النهاية وبجلاء شديد فهو أن ماد ٣٩ خلت تماماً من أي اعتبار لأمال ومستقبل الشعب الافريقي . لقد أوضحت الوثيقة أن الولايات المتحدة ليست لديها مصلحة حقيقية في حل النزاعات العنصرية والاستعمارية في افريقيا الجنوبية ، وأن التورط الأمريكي في المنطقة لم يكن مسألة اختيار من جانب واشنطن إنما كان ضرورة أوجبها الاهتمام العالمي بهذه المشاكل . لقد أصبحت الولايات المتحدة متورطة ليس بسبب التزامها بحقوق الانسان الجوهرية ومبادئ الديمقراطية الأساسية بل « لأن بلاداً أخرى قد جعلت من الأمر كذلك [١٦] » .

فإن أعدنا النظر في سياسة نكسون حيال افريقيا الجنوبية فإنه من الممكن أن نراها مستخلصة في فرضية زائفة : وهي أن أنظمة الأقليات كانت « متشددة وعنيدة وتزداد ثقة بنفسها » [١٧] وأنها قادرة على الصمود إلى ما لانهاية . لذا أسقطت مادة ٣٩ احتمالات أي تغيير جذري في هيكل السلطة في افريقيا الجنوبية . وفشلت في إحباط الانقلاب في لشبونة الذي فجر سلسلة من الأحداث في افريقيا الجنوبية والتي أدت بالتالي إلى تغير ميزان القوى بين الافريقيين والبيض . وعلى أساس هذه الفرضية الزائفة فإن الولايات المتحدة كانت عازمة على « القبول بترتيبات سياسية أقل من التقدم المضمون نحو حكم الأغلبية » مفترضة أن بعض التأكيدات ستعطى لضمان « مشاركة سياسية أوسع بشكل أو بآخر من جانب كل السكان »[١٨] .

وبرغم أن « الثبات » يخدم مصالح الشركات الأمريكية الكبرى بشكل مربح جداً ، فإن وطأة أنظمة الاستغلال الاستعمارية وأنظمة التفرقة على حياة الافريقيين لم ترد ضمن « أطار التحليل » لـ (م . أ . ق) لقد اعتبروا النضال الثوري المسلح كعامل ضد الاستقرار يخدم فقط مصالح الصين أو الاتحاد السوفياتي . إن هذا العجز عن الاحاطة بدينامية حركات التحرر لأمر ذي دلالة . وفي ظل مشروع نكسون — كيسنجر لإعادة بناء النظام العالمي كانت دول ثورية كالصين تعد « شرعية » . ومن ناحية أخرى يتوجب احتواء الحركات الثورية الافريقية وهزيمتها .

هذا التمييز ملحوظ في تحليل الوثيقة للنضال التحرري في افريقيا الجنوبية . وقد وجد رجال (م . أ . ق) أنه يكفي أن يذكر في إيجاز تاريخ كل حركة تحرر افريقية جنوبية، مقدرين قوتها ومصادر تمويلها والمساعدات العسكرية المقدمة اليها،وأماكنها السرية والمناطق التي تنشط عليها مجموعاتها داخل أي بلد يرد ذكره . ولم تلق أية من هذه المعلومات ضوءاً جديداً على مدى قوة النضال من أجل الحكم الذاتي والاستقلال ،ولكنها مفيدة أساساً ، كعرض عام للمعلومات المتوفرةحول الموضوع .

إن مدخل مادة ٣٩ لتشكيل السياسة الخارجية ضعيف بالضرورة . إذ ليست هناك طريقة للتنبؤ بالتطورات المستقبلية دون إمكانية الخطأ . وبالرغم من أن السياسة الناتجة عن مثل هذا المدخل يمكن أن تحمي مصالح الولايات المتحدة قصيرة الأمد ، فإنها يمكن أن تثبت ضررها على المدى الطويل . فعلى سبيل المثال فإن برودة العلاقات بين أمريكا وموزامبيق يمكن ان تحدث دون ان تفاجئ أحداً ، إذ أنها في أغلبها رد فعل طبيعي من جبهة فريليمو على المساعدتين العسكرية والاقتصادية اللتين قدمتهما حكومات الولايات المتحدة المتتالية للبرتغاليين خلال سنوات نضال التحرير الطويلة . ويعلق دونالد . ف . مكهنري على مثل هذا المدخل السياسي قائلاً : (إنه يتحول بسرعة إلى نوع من التعداد للعلاقات الخاصة مع المناطق التي تبدو فيها مما يسمى « مصالح ملموسة » أهم من « المصالح غير الملموسة » ، برغم أن هذه المصالح الملموسة ليست حيوية ، وهي بالقياس لعلاقات الولايات المتحدة الكلية ، الأصغر نسبياً)[١٩] .

سياسة نيكسون
تجاه أفريقيا الجنوبية

أرسيت الخطوط العامة لسياسة نكسون ـ كيسنجر تجاه افريقيا الجنوبية بعد إكمال ماد ٣٩ . وفي ٩ ديسمبر (كانون أول) عام ١٩٦٩ ناقش كيسنجر مع (م. أ.ق) الخيارات السياسية المختلفة التي قدمتها الدراسة ونصح بأن تختار الولايات المتحدة سياسة لا تعرض بأي شكل المصالح القومية في هذا الجزء من العالم لأي تهديد .

وبسبب الانشغال السابق الغالب في فيتنام مع ازدياد الضغط الداخلي من أجل وضع حد للحرب في الهند الصينية فإن حكومة نكسون حبذت الحفاظ على الوضع القائم في افريقيا الجنوبية إلى أطول مدى ممكن . وقد أدت مشاورات الرئيس بتوجيه من كيسنجر إلى القبول بالخيار ٢ كأساس لسياسة نكسون تجاه المنطقة المضطربة . هذه السياسة التي حددت درجة دنيا من المبادرة في افريقيا الجنوبية ، بدا وكأنها تضع الولايات المتحدة إلى جانب أنظمة الأقلية البيضاء .

جاء هذا الخيار السياسي متوافقاً مع وجهة نظر كيسنجر بأن معظم حركات التحرر الوطني هي « أدوات شيوعية » بسبب ازدياد اعتمادها على الاتحاد السوفياتي وكوبا والصين من أجل المساعدة المادية ، وأنها إذا نجحت في الاستيلاء على السلطة من نظام استعماري فإنها ستتبع حتماً سياسة معادية للغرب . إن كيسنجر لم يكن يثق أبداً بالمجموعات الثورية وكان يعتبرها تهديداً لمخططه من أجل التوازن العالمي الذي يعتمد على علاقات مستقرة بين القوى الكبرى[٢٠] . إن توصياته السياسية مشتقة من ثلاثة افتراضات في ماد : « (١) إذا تصاعد العنف في المنطقة فسيزداد التهديد لمصالح الولايات المتحدة[٢١] .... (٢) إن البيض هنا ليبقوا وأن أي تغيير بناء لا يمكن أن يتم إلا من خلالهم .... (٣) أن لا أمل

للسود في الحصول على حقوقهم السياسية التي يريدونها بالعنف ، هذا العنف الذي سيؤدي فقط إلى فوضى واضطراب ويزيد الفرص أمام الشيوعيين »[٢٢] .

وهكذا استقرت سياسة كيسنجر لا على اعتبارات أخلاقية ولا على الاهتمام بحقوق الانسان والمبادئ الديمقراطية الأساسية فحسب بل على اعتبارات عملية ، لقد كانت تعبيراً عن رد الفعل للخبرة الأمريكيـة مع حروب التحرر الوطني في فيتنام . كان اهتمامه المباشر هو منع حرب مفتوحة في افريقيا الجنوبية ، هذه الحرب التي كان يمكن أن تجر الولايات المتحدة اليها في الوقت الذي كانت فيه أيدي حكومة نكسون مشغولة تماماً في الهند الصينية . لقد أراد كيسنجر أن يضع الاطار العام لسياسة نكسون في افريقيا الجنوبيـة ثم يحيلها لوزارة الخارجيـة التي لا حول لها كي تنفذها مع تعليمات بالتقليل من استعمال العنف وتشجيع التغيير السلمي . وكانت النتيجة هي لامبالاة كاملة من جانب الولايات المتحدة تجاه الطموحات الأفريقية نحو حكم الأغلبية ، كما كانت انعطافة واضحة تجاه أنظمة الأقلية .

لقد اتجهت سياسة نكسون لاتباع الخيار ٢ في ماد ٣٩ . وكان من المقرر أن تتخذ « موقف المعارضة العلنية » للسياسات الاستعمارية والعنصرية ولكن تتبع سياسة هادئة يمكن أن تؤدي إلى « التخفيف من القيود السياسيـة والاقتصادية عـلى الدول البيضاء »[٢٣] . كانت الرغبـة هي في « زيادة الاتصالات والتدخل المختار » مع الأنظمة الاستعمارية والاستيطانية على أساس النظرية التي تقول ان الحث من موقع الصداقة يمكن أن يؤدي إلى تغيير في سياساتهم وممارساتهم العنصرية أكثر من الإدانة[٢٤] . وكان من المأمول أن يبقى تدخل الولايات المتحدة في افريقيا الجنوبية على مستوى منخفض . وكما حدد كيسنجر :

« إن علينا كبلد أن نسأل أنفسنا عما إذا كان من الواجب أن يكون الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكيـة هو تحويـل الهيكل الداخلي للمجتمعات التي نتعامل معهـا أم أن تكون الممارسة الرئيسية لسياستنا الخارجيـــة هي للتأثير على السياسة الخارجية لتلك المجتمعات » [٢٥] .

إن هذا الخط من التفكير متفق تماماً مع رأيه بأن « السياسة الخارجية هي في

الجوهر استراتيجية عالمية شاملة و ... يجب أن لا يسمح للاعتبارات والضغوط المحلية أن تمسها » [٢٦] .. ومع ذلك فإن هذه النظرة تقفز عن حقيقة أن سياسة الولايات المتحدة لم تتبع على الدوام مثل هذه التحديدات . وما انكشف من دور للولايات المتحدة في الاطاحة باللبندي في تشيلي هو مثال قريب على ذلك[٢٧] .

إن التورط الشديد للولايات المتحدة في فيتنام كان له تأثير عميق على موقف نكسون في افريقيا الجنوبية . فالانفاق الضخم من الأموال والمعدات والرجال في حرب الهند الصينية لم يوفر إلا القليل من الوقت والطاقـة والأموال للمشاكل الأخرى . وبالإضافة إلى ذلك فعندما كانت تبرز أمور أخرى تتطلب الاهتمام فقد كانت تسود الاعتبارات العسكرية والاستراتيجية . إن إدارة نكسون لم تتمكن من انتزاع نفسها من الانشغال الغالب بفيتنـام أو من الضغوط السياسية الداخلية المتزايدة والموروثة عن سالفتها . وبالإضافة ، فإن نكسون بدون شك قد تلقى التشجيع من مسانديه وكثيرون منهم كانت لديهم مصالح مالية صناعية وبنكية في افريقيا الجنوبية ، وذلك لكي يتخذ موقفاً محافظاً [٢٨] .

وطبقاً لهذه السياسة الجديدة طلب من الرسميين الأمريكيين أن يقللوا من نقدهم لأنظمة الأقليات وأن يغضوا الطرف عن النزاعات العنصريـة والاستعماريـة في افريقيا الجنوبية . ولقد ميزت هذه التعليمات الصادرة في يناير (كانون ثاني) عام ١٩٧٠ بداية سياسة نكسون — كيسنجر الجديدة « سياسة الاتصالات » والتخلي عن سياسات كيندي — جونسون التي كانت قـد وضعت لتحقيق قدر من المصداقية مع القادة الأفارقة . لقد استهدفت سياسة نكسون — كيسنجر إقامة جسور مع أنظمة الأقلية البيضاء من خلال « التخفيف الانتقائي » ، ومع الدول الحدودية الافريقية من خلال برنامج مساعدة متواضع (٥ ملايين دولار) يشجعها على تعديل سياساتها . وكان من المأمول أن يؤدي هذا المدخل لأن تصبح الولايات المتحدة في وضع يجعلها قادرة على جمع المجموعتين معاً والضغط عليهما في سبيل الاعتدال والتغيير غير العنيف[٢٩] . وتسمح هذه السياسة ببعض التعديل في الوضع الراهن بإعطاء قدر من التمثيلية للأغلبيـة السوداء دون تعريض السيادة البيضاء للخطر . كما ستؤدي إلى زيادة الاتصالات مع أنظمـة الأقليات على حساب الاتصالات مع الديبلوماسيين والقادة الأفارقة. وأوكل إلى وزارة الخارجية والوكالات

الأخرى مهمة تنفيذ هذه الدبلوماسية غير المستوية بعد ان تركت كيسنجر حراً للتعامل مع المشاكل الأكثر إلحاحاً (مثلاً الحرب الفيتنامية والعلاقات بين الشرق والغرب والصين) والتي مست بشكل مباشر مصالح الولايات المتحدة والأمن القومي. وكان مقدراً أن تبقى هذه السياسة دون تغيير طالما أن الاتحاد السوفياتي والصين لا يحاولان توسيع دوائر نفوذهما إلى افريقيا الجنوبية ـ وهي محاولة لم يكن من الممكن لحكومة نكسون ان تتحملها. لقد صممت سياسة نكسون لإبقاء النزاعات العنصرية والاستعمارية محلية في المنطقة مع أقل تدخل خارجي، ولتشجيع الزعماء البيض والأفارقة على التنازلات والتفاوض في سبيل حل. كما عبرت عن رفضها لمفهوم «لكل رجل صوت» مما عنى التحول البطيء والثابت نحو أنظمة الأقليات.

وهنا ولكي يمكن توضيح الخطوط العريضة لهذه السياسة الجديدة الواردة في ماد ٣٩ بشكل أكمل، ولتقرير مدى التطابق الفعلي بين هذه السياسة وبين الخيار ٢، يكون من الضروري أن نفحص سياسة نكسون — كيسنجر تجاه كل بلد في اقليم افريقيا الجنوبية.

جنوب أفريقيا

بالرغم من أنه كان من المفروض أن تغطي ماد ٣٩ كل منطقة افريقيا الجنوبية ، إلا أنها ركزت أولاً على مصالح الولايات المتحدة في جنوب افريقيا ، وهو تأكيد يوحي بأن جنوب افريقيا كانت هي حجر الزاوية في السياسة الأمريكية لأفريقيا الجنوبية . إن الدراسة لم تقبل دور بريتوريا المركزي في تشكيل مستقبل افريقيا الجنوبية فحسب ، وإنما من الواضح أنها اعتبرتها حليفاً يعتمد عليه ولا غنى عنه بالنسبة للمصالح الغربية .

لقد طرحت الدراسة رأياً يقول أن المصالح الغربية يمكن خدمتها فقط عبر سياسة الاتصال المفتوح مع أنظمة الأقلية البيضاء يتم تنفيذها بـ «ثمن سياسي مقبول»[٣٠] . وبهذا الاستنتاج الذي يبرر الانعطاف السياسي لصالح أنظمة الأقلية البيضاء نصت ماد ٣٩ على الاعتبارات التالية . أولاً ، أنه لكون بريتوريا تعتمد أكثر فأكثر على العمل الافريقي فإنها سرعان ما ستضطر على اتباع سياسات عنصرية مقبولة أكثر . ثانياً ، أن الولايات المتحدة لم تكن مرغمة على اتخاذ أي دور نشط طالما لم يكن هناك أي تحد مباشر لسلطة بريتوريا : كانت جنوب افريقيا تعد قوية عسكرياً واقتصادياً وقادرة تماماً على تجنب أو على تليين أي عنف محتمل داخل حدودها . وبالإضافة إلى ذلك فقد كان الافريقيون والأمريكيون السود مشغولين جداً بمشاكلهم الداخلية لدرجة لا يستطيعون فيها معارضة سياسة الاتصالات بشدة[٣١] .

من الواضح أن إدارة نكسون قبلت هذه الحجج وقررت اتباع سياسة جديدة والتي كان هدفها تشجيع تغيير وتطور منظم في جنوب افريقيا . واستعملت إدارة نكسون عمود الأخبار الذي يكتبه كن أوين والذي هو ممثل سلسلة أرغوس

للأخبار في جنوب افريقيا ، استعملتها كإحدى الوسائل لنقل موقف السياسة الجديدة إلى بريتوريا . وفي بداية عام ١٩٧٠ عكس عمود الأخبار هذا الرسالة الواضحة عن رغبة إدارة الجمهوريين تحسين العلاقات مع جنوب افريقيا [٣٢] . وظهرت دلائل أخرى على هذا التحول في السياسة . فعلى سبيل المثال لم تنتقد الإدارة بريتوريا عندما رفضت الأخيرة إعطاء تأشيرة دخول للاعب التنس الأمريكي الأسود أرثر آش . وبالإضافة إلى ذلك فقد رتبت طريقة اتصال مباشرة بين سفير جنوب افريقيا وبين كيسنجر كما استقبل رسميوها بحرارة في البيت الأبيض ووزارة الدفاع . ولم يكن يعلن عن هذه الاجتماعات بشكل واسع وكان ينشر عنها القليل ، بل إنها غالباً ما كانت تعقد دون علم وزارة الخارجية المسبق وحتى برغم اعتراضاتها .ويبدو أنه قد تم عمداً إبعاد وزارة الخارجية إلى الظل فيما يخص هذه الاجتماعات العالية المستوى بحيث يمكن تضليل نقاد سياسة نكسون الجديدة بواسطة استمرار إدانات وزارة الخارجية لسياسة التفرقة .

وفيما بعد ، عندما أصبح كيسنجر وزيراً للخارجية آثر أن يرفض توصيات مكتب افريقيا بإنكار الزيارات الخاصة لرسميي جنوب افريقيا . وفي يناير (كانون ثاني) عام ١٩٧٤ سمح كيسنجر لوزير الاعلام في حكومة بريتوريا كورنيلوس مولدر بأن يزور الولايات المتحدة برغم اعتراض مكتب افريقيا المباشر . وقابل مولدر نائب الرئيس جيرالد فورد ، ورسميين كبار من البنتاغون مثل نائب الأميرال راي بيت الذي كان مسؤولاً عن شؤون الأمن العالمي والمحيط الهندي . وفي مايو (أيار) عقد الأميرال هوغو بيرمان رئيس قوات الدفاع لجنوب افريقيا ، عقد اجتماعات في البنتاغون مع الأميرال توماس مورر رئيس هيئة أركان الحرب الأمريكية المشتركة ومع ج . و . ميدندروف السكرتير العامل في الأسطول [٣٣] .

وأصبح موقف الولايات المتحدة في الأمم المتحدة أيضاً أكثر تعاطفاً مع جنوب افريقيا . ففي السابق كان تصويت الولايات المتحدة على المواضيع الخاصة بالاستعمار في الأمم المتحدة كثيراً ما يكون بالامتناع . ومع ذلك ففي ظل نكسون « فإن ميزان تصويت الولايات المتحدة ...مال إلى الضد [٣٤] . في عام ١٩٧٢ صوتت الولايات المتحدة بضد على سبع قرارات كبرى عن جنوب افريقيا والمواضيع

الاستعمارية وامتنعت على قرار واحـــد آخر . كان موقف الولايات المتحدة في عمليات التصويت هذه بشكل عام لصالح جنوب افريقيا والبرتغال .

وقد علق كن أوين في **جوهنسبرج ستار** في يناير (كانون ثاني) عام١٩٧٤ قائلاً : « إن اندفاع الإدارة الديمقراطية نحو سياسة عزل جنوب افريقيا قد تم كبحه ، أما في المناطق الحدودية ، حيث كان من الممكن تحقيقها سياسياً ، فقد انعكست »[٣٥] . وبالرغم من أنه بالغ في تقدير الفارق إلا أن ملاحظات أوين قد عكست سعادة بريتوريا الصامتة عادة بطريقة تعامل إدارة نكسون مع المنطقة .

الأعمال المالية الأمريكية في جنوب افريقيا

سارت سياسة نكسون على أساس تركيز مــاد ٣٩ التي أعطت وزناً كبيراً للمصالح الأمريكية الاقتصادية والعسكرية أكثر مما أعطت لمزايا المواضيع السياسية في جنوب افريقيا وناميبيا . واستمر كأسلافه في معارضة أية إجراءات قسريــة ضد جنوب افريقيا ورفض تطبيق قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى مقاطعتها . إن إدارة نكسون التي أعطت قيمــة كبيرة للاستثمارات والتجارة الأمريكية مــع بريتوريا ، اعتبرت أنه لا يجوز التفكير في أية قيود على نشاطات الأعمال هناك .

وخلال سنوات نكسون توسع الاستثمار الأمريكي في جنوب افريقيا (وبدرجة أقل كثيراً في ناميبيا) باستمرار . وبالرغم من أن السياسة الرسميــة كانت « لا تشجيع ولا عدم تشجيع للاستثمارات »[٣٦] . فإن الإدارة يسرت تسهيلات معينة من بنك الاستيراد والتصدير وقدمت قروضاً وضمانات مكفولة حكومياً للاستثمارات في جنوب افريقيا . وبالإضافــة إلى ذلك زودت وزارة التجارة المؤسسات الأمريكية بالمعلومات والخدمات الأخرى المتعلقة بالاستثمار في جنوب افريقيا . والأكثر أهمية وعلى عكس السياسة القائمة منذ عام١٩٦٤ ، سمحت إدارة نكسون في عام١٩٧٢ لبنك الاستيراد والتصدير أن يضمن قرضاً لمدة عشر سنوات بقيمة ٤٨,٦ مليون دولار لجنوب افريقيــا من أجل شراء قاطرات الديزل . وقد استندت ضمانة القرض على قرار صادر في مارس (آذار) عام١٩٧١ ألغى قيداً سابقاً على قروض البنك التي مدتها خمس سنوات .[٣٧]

وقد أظهر حجم الاستثمارات الأمريكية زيادةملحوظة في الفترةمنعام ١٩٦٨ إلى عام١٩٧٣ . وزاد حجم الاستثمار الكلي من ٦٩٢ مليون دولار إلى ١,٢بليون دولار ،أي ٧٣ بالمئة في فترة خمس سنوات(٣٨) . هذه الزيادة السريعة في الاستثمار الاقتصادي حركت الولايات المتحدة إلى المركز الثاني بين المستثمرين الأجانب ، إذ بلغت نسبتها ١٥ بالمئة تقريباً من مجموع الاستثمار الأجنبي في جنوب افريقيا .

ولقد زادت أيضاً تجارة الولايات المتحدة مع جنوب افريقيا في عهد نكسون . فزادت الصادرات إلى جنوب افريقيا من ٤٥٠ مليون دولار في عام ١٩٦٨ إلى ٧٤٦ مليون دولار في عام١٩٧٣ وزادت الواردات منها من ٢٥٠ مليون دولار إلى ٣٧٧ مليون دولار خلال الفترة ذاتها(٣٩) . وكان صافي النتيجة ميزاناً تجارياً مؤاتياً جداً للولايات المتحدة .

إن هذه الزيادة في مستوى الاستثمار والتجارة مع جنوب افريقيا كانت لها فائدة حقيقية للمصالح الاقتصادية الأمريكية . كما كان الميزان التجاري الجيد هاماً بشكل خاص بالنظر إلى استمرار العجز في موازين المدفوعات الدولية الأمريكية والاضطرابات الاقتصادية الانكماشية في الداخل . كانت شروط الاستثمار المؤاتية جذابة في الوقت نفسه ؛ أساساً بسبب رخص العمل الا فريقي ، فمعدل العائد السنوي للاستثمار الأمريكي المباشر في جنوب افريقيا كان ١٧ أو ١٩ بالمئة منذ عام ١٩٦٨(٤٠) .

كما كانت الاحتياجات التجارية المختلفة لكلي البلدين متوافقة . فالولايات المتحدة تبيع بضائع صناعية لجنوب افريقيا : أساساً آلات وعربات وطائرات وكيماويات ومعدات كهربائية ، وكلها ذات فائدة هامة للتوسع الاقتصادي لجنوب افريقيا في مجالات حيوية كتكنولوجيا العقول الأليكترونية والبضائع الثقيلة وصناعات التنقيب عن النفط والصناعات الكيماوية . وتستورد الولايات المتحدة بدورها من بريتوريا المعادن الحيوية ، كالبلاتين والكروم والذهب .إن للولايات المتحدة مصلحة حيوية خاصة في الحفاظ على إمداد مستقر من الذهب من جنوب افريقيا التي هي أكبر مزود بالذهب للعالم غير الشيوعي . وكما لاحظ السكرتير المساعد لوزارة الخارجية السابق دونالد ايسوم ، فإن الولايات المتحدة « لها مصلحة متوازية في

المساهمة في التسويق المنتظم لذهب جنوب افريقيا ومـــا يؤدي إليه ذلك في النظام المالي العالمي » .[٤١]

وبدون شك فقد كانت إدارة نكسون واقعة تحت قدر كبير من الضغط لتشجيع صادرات الولايات المتحدة ولتسهيل الاستثمار الأمريكي في جنوب افريقيا . فلقد كانت للشركات الكبرى الأمريكية صاحبة الاستثمارات آراء شديدة حول الموضوع وعارضت بشدة أي عمل حكومي من شأنه التأثير على استثماراتها * . ويبلغ مجموع المؤسسات الأمريكية ذات الأعمال في جنوب افريقيا ٣٥٠ مؤسسة . وقد شكلت من بينها مجموعة ضغط (لوبي) قوية كانت نشطة في حث صانعي السياسة ضد أي شكل من أشكال فك الارتباط الاقتصادي [٤٢] . وضغطت مصانع السلاح الأمريكية من أجل رفـــع حظر السلاح ، لأنهم كانوا يفقدون بعض سوقهم في جنوب افريقيا وتأخذه فرنسا والتي استمرت في بيع الأسلحة لبريتوريا . وكانت حجتهم أن مبيعات السلاح سوف تبدو في المقام الأول كصفقات تجارية ، وأنها ستساعد كثيراً في التخفيف من العجز المتزايد في ميزان المدفوعات الأمريكي .

ولسنوات عديدة كانت المؤسسات الأمريكيـــة تجيب على ناقدي سياسة

---

* يستحق تورط الولايات المتحدة في ناميبيا (جنوب غرب افريقيا) بعض الاهتمام برغم انه غالبا ما ينسى . ففي اجراء لا مثيل له اعلنت ادارة نكسون في عام ١٩٧٠ انها رسميا لن تشجع الاستثمار في ناميبيا ولكي تدلل على اخلاصها فانها لن تتيح الفرصة لاعطاء أية قروض من بنـــك الاستيراد والتصدير للتجارة مع ناميبيا . الى جانب ذلك فان الاستثمارات الامريكية التي تمت هناك بعد قرار مجلس الامن رقم ٢١٤٥ (١٩٦٦) لن تحصل على تأمين حكومة الولايات المتحدة ضد ادعاءات قد تثيرها في المستقبل ناميبيا الشرعية . .

ولقد استخدمت مؤسسات امريكية عديدة مزايا الشركات المتعددة الجنسيات لتسويق منتجاتها في ناميبيا من خلال وكلاء في جنوب افريقيا . وطبقا لأحدث دراسة عن الرأسمال الاجنبي في ناميبيا فقد بلغت قيمة الاستثمارات الامريكية في عام ١٩٧١ ٤٥ مليون دولار . وكما يذكر كاتبو التقرير « فانه بالرغم من الخطوات الرسمية لعدم تشجيع الشركات الامريكية لزيادة استثماراتها في ناميبيا... فان الاستثمارات الامريكية – بالاشتراك مع البريطانية والالمانية الغربية والفرنسية والكندية – ما تزال في ازدياد . وبالرغم من ان هذه الارقام تبدو بالمقارنة صغيرة ، فانها داخل الاقتصاد الناميبي كبيرة جدا بالتأكيد » روجر موراي وآخرون ، **دور المؤسسات الاجنبية في ناميبيا** لندن – دار المنشورات الافريقية ١٩٧٤ . انظر ايضا ويد كرامر وتامي هولتمان ، **صورة عن مساهمة الولايات المتحدة في التخلف في ناميبيا** . نيويورك مركز المعلومات المشترك ابريل – نيسان ٧٣ . وينفرد كورتني وجينفر داميد ، **ناميبيا تورطت المؤسسات الامريكية** . نيويورك الصندوق الافريقي مارس (اذار) عام ١٩٧٣ .

التفرقة بحجة أن وجودها في جنوب افريقيا يؤدي إلى تأثير معتدل على النظام الاقتصادي . وأنه لسبب الحجم المحدود لقوة العمل البيضاء والتزايد المستمر في طلب العمال الماهرين الذي تخلقه الاستثمارات الأمريكية فإن القوانين المتشددة حول التوسع الاقتصادي سترغم ، كما يدعون حكومة بريتوريا على تخفيف حواجز العمل القائمة أمام الافريقيين . وبالإضافة إلى ذلك فإن المشروعات الأمريكية ستكون ذات فائدة مباشرة اذ ستحسن ظروف قوة العمل الافريقية بإعطائها قوة اقتصادية أكبر .

ولقد قامت إدارة نكسون بعدة أعمال عكست قبولها بهذه الحجج . فوزارة الخارجية مثلاً شجعت باستمرار الشركات الأمريكية على تطبيق سياسة توظيفية عادلة بما في ذلك الأجور الأفضل والتدريب والمكافآت الإضافية للعمل غير الأبيض .وفي فبراير (شباط)عام١٩٧٣ نشرت بعض نماذج هذه المعاملة الطيبة التي قدمتها المؤسسات الأمريكية. وفي صيف عام١٩٧٤ حثت الشركات الأمريكية على الدخول في مفاوضات جماعية مع الاتحادات الافريقية بالرغم من أن جنوب افريقيا لم تكن قد اعترفت بها بعد[٤٣] .

ولقد عارضت الزعامة السوداء لجنوب افريقيا بشكل حاد هذه الطريقة . وعلى العكس فقد ذكروا أن خمسة عشر عاماً من الاستثمار الأجنبي الكبير في جنوب افريقيا قد صاحبه التوسع في السلطات القصرية للدولة والأعمال القمعية ضد كل معارضة معقولة . وذكر جتشا بوتيليزي الوزير الأول للكوازولو وبيريز نود مدير المعهد المسيحي لجنوب افريقيا أن « محاولات زيادة مسؤولية المستخدمين والمستثمرين داخل النظام لن تفعل شيئاً في تحقيق إعادة توزيع للثروة والسلطة بشكل جذري والتي هي احتياجات حيوية للعدالة والسلم »[٤٤] .

هناك قسم واحد من التحليل في وثيقة ماد الذي عرض بدرجة من الإيجاز تثير الدهشة : وهو الأهمية الاستراتيجية للمواد الخام في افريقيا الجنوبية ومدى اعتماد الولايات المتحدة عليها (أنظر جدول ١) . ولو أن وثيقة ماد كتبت اليوم فإن من المرجح أن موارد المصادر الطبيعية سيتم تحليلها بتركيز أكبر ، باعتبار

أن الولايات المتحدة تزداد اعتماداً وبسرعة في مجالات الوقود الحيوي والمواد الخام على المصادر الأجنبية وقد ازدادت بشكل واضح في السبعينات(٤٥) .

في هذا المجال الخاص بندرة الموارد يجب ان توضـع في الاعتبار القيمة الاقتصادية والاستراتيجية لافريقيا الجنوبية . ففي أغسطس (آب)عام ١٩٧١ قدم المجلس الاستشاري للشؤون الافريقية دراسة بعنوان **الموارد الافريقية** إلى وزارة الخارجية وقد بينت بشكل أولي أن :

> افريقيا تحتوي على نسبة كبرى من احتياطيات العالـم لعدد قليل من السلع الهامـة لاحتياجات الولايات المتحدة الاستراتيجية أو الاقتصادية . وفي المستقبل ، من المحتمل أن تنظر الولايات المتحدة لافريقيا لمـا بها من كروم وبلاتين وتنتاليت وبتاليت واسبستوس وأموزيت طويل التيلة وكروسيدوليت والماس الطبيعي اللازم للصناعة وصخور الفوسفات ومنتجات أخرى وذلك خلال (٢٠ــ٣٠ سنة)(٤٦) .

وباستثناء التانتاليت والماس الصناعي وصخور الفوسفات ، فإن باقي هـذه المعادن موجودة بشكل أساسي في تركزات فريدة من نوعها في افريقيا الجنوبية . واستنتجت الدراسة أن « الولايات المتحدة يمكن ان تتجه أكثر على المدى الطويل إلى افريقيا الجنوبية بسبب الكروم الموجود فيها »(٤٧) والمعادن الحيوية الأخرى . إن الولايات المتحدة تعتمد الآن وفي المقام الأول على جنوب افريقيا للحصول على ٤٠ بالمئة من الانتيجون و ٣٨ بالمئة من خـام الكروم وأكثر من ثلث مجموعة معادن البلاتين وكذلك عـلى ٨٥ بالمئـة من مجموع مستورداتهـا من أكسيد اليورانيوم ، (وذلك حسب أرقام عامي٦٨ ــ ١٩٦٩) .أما بالنسبة للمعادن الأخرى كالمنجنيز والفاناديوم فإنه من المحتمل أن تصدرها جنوب افريقيا في المستقبل للولايات المتحدة(٤٨) .

جدول (١)

إنتاج الخامات المعدنية في افريقيا الجنوبية[١] بالنسبة المئوية من الانتاج العالمي

	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الذهب	٦٨,٣	٦٨,٨	٦٨,٨
ماس الجواهر	٦٢,٢	٦٤,٠	٦٣,٦
ماس الصناعة	٥٤,٤	٥٢,٩	٦٤,٣
الكوبالت (مركز)	٥٥,٩	٥٧,٠	٥٦,٧
الكروم	٣٢,١	٣١,٧	٣١,٥
فاناديوم (خام ومصنع[٢])	٣١,١	٢٥,٩	٢٩,٤
مجموعة معادن البلاتين	٢٦,٤	٢٥,٥	٢٨,٤
فيرميكيوليت	٣٠,٢	٢٩,٠	٣٠,٧
أنتيمون	٢١,٥	٢٧,٣	٢٧,٩
نحاس (خام ومصنع)	٢٣,٤	٢١,٨	٢٢,٠
يورانيوم[٣] (مركز)	١٧,٩	١٧,١	١٧,٠
منجنيز[٤] (خام)	١٢,٨	١٣,٩	١٤,٤
بريليوم (بريل[٥])	٧,٠	٨,٧	١٠,٤

(١) تضم جنوب افريقيا ، ناميبيا ، بوتشوانا ، ليسوتو ، سوازيلاند، روديسيا ، انغولا ، موزمبيق ، زامبيا ، زائير ، جمهورية مدغشقر .

(٢) انتاج ناميبيا هو مركبات الفانديوم للرصاص بينما انتاج جنوب افريقيا هو من الفانديوم بنتوأكسيد .

(٣) انتاج « العالم الحر » فقط .

(٤) نسبة المنغنيز تختلف من بلد الى بلد .

(٥) ارقام ١٩٦٧ عن روديسيا مأخوذة من بيانات الاستيراد الامريكية .

المصدر : الكتاب السنوي للمعادن ، ١٩٦٨ – ١٩٦٩ ، وزارة الداخلية الامريكية .

تطبيق الحظر الأمريكي على السلاح

قبل الرئيس نكسون التوحيد المتضمن في الخيار ٢ في ماد ٣٩ والتي تقترح ان تقوم إدارته « بفرض حظر الأسلحة ضد جنوب افريقيا ولكن بمعالجة مرنة فيما يخص المعدات التي قد تفيد في الأغراض المدنية أو العسكرية»[٤٩]. ومنذ بداية عام ١٩٧٩ بدأ في الانعطاف برفق لتطبيق سياسته الجديدة . ففي يناير- (كانون ثاني) عام ١٩٧٠ أعلن أن إدارته ستستمر في فرض حظر على السلاح ضد جنوب افريقيا. ومع ذلك فقبل انتهاء السنة قام كيسنجر بمراجعة الخطوط العامة التي تتحكم في هذا الحظر ، وقام بتخفيف القيود التي وضعتها الادارات الديموقراطية السابقة على تقديم طلبات استصدار تصاريح التصدير «للمنطقة الرمادية ». وتضمنت الخطوط العامة الجديدة تخفيفاً جوهرياً في الاشراف على ثلاث مجالات : (١) إخراج عدد من المواد من القائمة المقرّة . (٢) السماح بتصدير بعض المواد الموجود في القائمة المقرّة كالطائرات . (٣) نقل بعض المواد من فئة الاشراف على الذخيرة إلى القائمة المقرّة [٥٠] . وقد فسر بعض النقاد هذه الخطوط العامة الجديدة بأنها تحرك نحو التآكل التدريجي لحظر السلاح الذي فرضته من قبل إدارة كينيدي .

وقد انتقد عدد من المراقبين الخطوط العامة الجديدة [٥١] ، ولكن الادارة لم تغير خططها . وبالإضافة إلى ذلك أعلن دافيد نيوسوم السكرتير المساعد في وزارة الخارجية للشؤون الافريقية ، في سبتمبر (أيلول) عام ١٩٧٠ أن الولايات المتحدة على استعداد لقبول طلبات ترخيص بيع طائرة النقل العملياتية للقوات العسكرية في جنوب افريقيا[٥٢] .هذا الإعلان الذي اعتبر دليلاً دراميا على التحقيق الجوهري في شروط حظر السلاح الأمريكية ، كان رمزياً أكثر منه فعلياً ، إذ أن بريتوريا لن تتقدم قط بطلب شراء هذه الطائرات النفاثة الغالية جداً .

ويبين الجدول رقم (٢) أن نكسون قد باع جنوب افريقيا طائرات بمقدار ٢١٩ مليون دولار خلال فترة رئاسته الأولى في البيت الأبيض . وهو مبلغ يقابل ما مجموعه ٩٣ مليون دولار من عام ١٩٦٣ إلى ١٩٦٨ .وفي الوقت نفسه فإن نكسون سمح ببيع طائرات أقل (٧٤٣) من تلك التي باعتها إدارة جونسون (١٠٧٦) . هذا التغير - زيادة التكلفة وقلة الطائرات - يرجع إلى ارتفاع الأسعار واختلاف

الطائرات وأفضلية المعدات . ولم توافق الولايات المتحدة على بيع الطائرات إلا بعد أن وافقت بريتوريا على عدم استخدامها قطعياً إلا في الأغراض المدنية .

وقد أدان الليبراليون والأمريكيون السود بحدة بيع الطائرات وقالوا إن التمييز بين الاستخدام المدني والاستخدام العسكري هو أمر غير واقعي. وتساءل جنيفر دافيز مدير المكتب الأمريكي لافريقيا عن الكلمة التي جعلت صانعي السياسة العاملين مع نكسون يوافقون على بيع عدة مئات من الطائرات لجنوب افريقيا ، على أساس أنها لبريتوويا .. تشريع طوارئ يمكن الحكومة من السيطرة على كل الطيران المدني في حالة الطوارئ و .. التسهيلات الخاصة لتحويل الطيران المدني لمختلف الخدمات العسكرية الموجهة للقمع الداخلي[٥٣] .

جدول (٢)

عدد وقيمة الطائرات المباعة لجنوب افريقيا من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٢

السنة	العدد	القيمة
١٩٦٥	٢٣٥	٣٤,٥٤٨,٥٣٠ دولاراً
١٩٦٦	٢٠٨	٤,٥١٩,٥٩٥ دولاراً
١٩٦٧	٣٣٣	٢٣,٤٣٨,٣٨٠ دولاراً
١٩٦٨	٢٠٠	٣٠,٣٩٨,١٣٩ دولاراً
المجموع	١٠٧٦	٩٢,٩٠٤,٦٤٤ دولاراً
١٩٦٩	٢٨٤	٤٢,٥٠٣,٦٠٤ دولارات
١٩٧٠	١٨٠	٢٥,٦٢٧,٥٦٢ دولاراً
١٩٧١	١٣٥	٧٠,٣٥٧,٦٠٨ دولارات
١٩٧٢	١٤٤	٨٠,٤٨٥,٧١٢ دولاراً
المجموع	٧٤٣	٢١٨,٩٧٤,٤٨٦ دولاراً

المصدر : تطبيق الحظر الأمريكي على السلاح . جلسات الاستماع للجنة الفرعية لافريقيا ، لجنة الشؤون الافريقية — الدورة ٩٣ للكونغرس ، الدورة الأولى ٢٠ — ٢٢ مارس (آذار) و ٦ ابريل (نيسان) من عام ١٩٧٣ .

كما قدمت إدارة نكسون قطع غيار وصيانة وخدمات أخرى ذات صلة لعقود عقدتها من قبل وزارة الدفاع أو لعقود تجارية وذلك لطائرات 130 - C للنقل المباعة لجنوب افريقيا قبل عام ١٩٦٣ . ويظهر من الجدول (٣) أن قيمة هـــذه المبيعات تبلغ ١١ مليون دولار بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٢ بالمقارنة بتسعة ملايين دولار في السنوات الأربعة السابقة .

وقد زادت تجارة معدات الاتصالات بين الولايات المتحدة مع جنوب افريقيا في الفترة بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٢ . مثلاً تضاعفت مبيعات الأدوات الكهربائية البحرية ، وزادت بمقدار ثلاثة أضعاف معدات اتصال « غير مصنفة في أي مكان » خلال هذه الفترة . ويمثل هذان البندان من المبيعات ٧٥ بالمئة من مشتريات جنوب افريقيا من معدات الاتصالات .

جدول (٣)

(١) قطع غيار ومعدات أرضية مختلفة ومواد تقنية مرخص بيعها حسب العام	
١٩٦٣	١,٢٨٢,٠٠٠ دولاراً
١٩٦٤	٢,٠٧٠,٦٤٦ دولاراً
١٩٦٥	٨٥٧,٠٠٠ دولاراً
١٩٦٦	١,٣٤٦,٠٠٠ دولاراً
١٩٦٧	٢,٧٢٨,٤٣٩ دولاراً
١٩٦٨	٣,٨٨٠,٠٩١ دولاراً
١٩٦٩	٣,٧٧٧,٨١٥ دولاراً
١٩٧٠	٢,٧٥٢,١٧٥ دولاراً
١٩٧١	٢,٧٩٨,٨٣٦ دولاراً
١٩٧٢	١,٦٧٧,١٨٥ دولاراً
١٩٧٣ (حتى ٤ نيسان منه)	٩٢,٣٨٧ دولاراً

(٢) برنامج صيانة مركز الجناح (٤ / ١٩٧٠ / ٦ - ١٩٧١) ثمن البرنامج ٣,٤٧٢,٠٠٠ دولار .

(٣) برنامج تجديد محرك ت - ٥٦ (تستورد المحركات ثم يعاد تصديرها بعد إصلاحها) .

أ - مجموع تكلفة برنامج صيانة المحركات :

* ٤٦ محرك ت ٥٦ - تكلفة استيراد ٥٥٢,٠٠٠ دولار
* تجديد قطع خلال التصليح (تقديري) ١,٠٦٦,٦٠٢ دولار

ب - جزء من البرنامج الكلي في (١) أنجز حتى ٤ ابريل (نيسان) عام ١٩٧٣

* ١٠ محركات ت ٥٦ مستوردة في عام ١٩٧٢ ٧٢٠,٠٠٠ دولار
* ١٢ محرك ت ٥٦ مستوردة في عام ١٩٧٣ ١٤٤,٠٠٠ دولار
* ١٠ محركات ت ٥٦ معاد تصديرها عام ١٩٧٣ ٣٥١,٨٧٠ دولار

وقد سمح للشركات الأمريكية بتزويد جنوب افريقيا بمعدات من السهل تحويلها للأغراض العسكرية .فمثلاً قدمت آي. بي.أم I.B.M أربعة عقول ألكترونية على الأقل لوزارة الدفاع في جنوب افريقيا ، بينما قدمت I. T. T . آي تي .تي. المعدات والخبرة الفنية لخدمة شبكة اتصالات النظام . أما الجنرال ألكتريك فقد قدمت من خلال وكيل في جنوب افريقيا حوالي ٩٥ بالمئة من محركات الديزل لسكك حديد جنوب افريقيا »[٥٤] .وبالإضافة إلى ذلك فقد بيع في الفترة ما بين عام ١٩٦٧ و عام ١٩٧٢ ما تبلغ قيمته حوالي عشرة ملايين دولار من المبيدات الحشرية لبريتوريا كما تم بناء مشروع لجنرال موتورز في جنوب افريقيا مصمم خصيصاً ليمكن تحويله للأغراض العسكرية [٥٥] .

وتعد صيانة محطات رصد الفضاء والمساعدة الوثيقة لجنوب افريقيا في مجال برنامج الطاقة النووية التي قدمتها بعثة الطاقة الذرية الأمريكية ، تعد أمثلة هامة للروابط الوثيقة العلمية - العسكرية بين الدولتين . وكما جاء في ماد ٣٩ فإن محطة ناسا (الادارة القومية لشؤون الفضاء والطيران N.A.S.A) كانت « ذات أهمية أولى

في برنامج الفضاء وبرغم أنه كانت هناك تسهيلات بديلة تم بناؤها للاستعمال عند الضرورة إلا أنها لم تكن تغني أو توازي الدعم القائم »[٥٦] .

واضح للعيان ، أن إدارة نكسون ، طبقاً لوزن هذه الأدلة الكثيرة ، قد خففت جوهرياً من حظر السلاح ضد جنوب افريقيا بعد استكمال ماد ٣٩ ، خصوصاً بنقلها عدد من المواد إلى المنطقة الرمادية ، وهي مواد كانت ممنوعة من قبل . وقد جعل هذا التقيد ، نقاد نكسون يقترحون تشديـــد حظر السلاح مرة أخرى . وكانت حجتهم « أنه بدون مناقشة ما إذا كان التخفيف في المناطق الرمادية قد قدم لجنوب افريقيا معدات هامة ، هناك حقيقة واقعة وهي أن التخفيف قد حمل معه إشارة واضحة على راحة النظام »[٥٧] .

ويرجع عدم اهتمام نكسون بالنقد الموجه لسياسته في جنوب افريقيا إلى الدور الهام الذي مثلته جنوب افريقيا في سياسة كيسنجر ومشروعه لمواجهة التهديد السوفييتي في المحيط الهندي ولتقوية أمن منطقة رأس الرجاء الصالح . وقـــد ازدادت خطورة الوجود السوفيتي في المحيــط الهندي وتأكدت بالذات بعد إغلاق قناة السويس في عام ١٩٦٧ وما تلاها من ازدياد عدد ناقلات البترول التي تنقل حوالي ٨٠ بالمئة من النفط للغرب والتي تمر حول رأس الرجاء الصالح .

وقد ضغطت حكومة جنوب افريقيا ، مستغلة الظروف الجديدة في المحيط الهندي ، لكي تعقد حلفاً بحرياً مع الغرب لعدد من السنين[٥٨] . وطبقاً لمـــا أعلنته المنظمة البريطانية المعادية للتفرقة ، فإن هذا الضغط وجد أذناً صاغية في مجلس حلف الأطلسي ـ الناتو ، وفي الأسطول الأمريكي . وفي نوفمبر (تشرين ثاني) عام ١٩٧٢ طلب مجلس حلف الأطلسي من « القيادة المتحالفة العليا في الأطلسي » أن تضع خططاً « لحماية » طرق الامداد التي تمر حول رأس الرجاء الصالح[٥٩] . ولم يصدر حتى عام ١٩٧٤ ما يؤكد ذلك إلى أن أعلن السكرتير الصحفي لحلف الأطلسي عن هذا التفويض السري لوضع خطط محتملة لحماية طريق رأس الرجاء الصالح . وقد كشف أيضاً أن مخططي حلف الأطلسي كانوا يناقشون الخيارات التي يمكن اللجوء إليها ، ليس فقط في زمن الحرب ولكن أيضاً في « أوضاع الأزمات »[٦٠] .

في يونيو (حزيران) عام ١٩٧٤ ظهر لأول مرة في اجتماع مجلس وزراء حلف

الأطلسي في أوتاوا ، ظهر لأول مرة الاقرار الرسمي بتحرك حلف الأطلسي إلى مدى عملياته وراء حدوده التقليدية . وعلق تد زولك أن هذا يشكل « تفويضاً مطلقاً » للناتو ليتدخل حيثما يشاء ... وما لم يتضح بعد هو ما إذا كانت الولايات المتحدة وبعض حلفائهـــا ، بتشجيع من الترخيص الصادر في أوتاوا ، يمكن أن يختاروا جانب آمن جنوب افريقيا الداخلي في مواجهة الضغوط السوداء بحجة الممر الجوي المباشر أو الإسناد البحري اعتماداً على الخطط الاحتياطية للقيادة المتحالفة للأطلسي[٦١] .

ويعد مركز الاتصالات والإشراف العالي التعقيد واسمـــه سيلفرماين ، وهو موجود شمال القاعدة البحرية في سيمونز تاون ، يعد عنصراً رئيسياً في الروابط بين جنوب افريقيا والناتو . إن هـــذا المركز المعقد المعروف باسم مشروع المحامي Project Advocaat يستطيع تغطية ٢٥ مليون ميل مربع من المحيط يمتد من أمريكا الجنوبية حتى بنغلادش . وقد نقل مقال في جريدة وول ستريت Wall Street Journal عن ضابط بحرية في جنوب افريقيا أن الجهـــاز الموجود في سيلفر مـــاين مربوط بالولايات المتحدة عبر مركز الاتصالات الأمريكي في ديرى في ايرلندا الشمالية[٦٢] . وقد تسربت بعض صور الفوتوكوبي للحركة المعادية للتفرقة في بريطانيا تبين أن عدداً من بلدان حلف الناتو ، بما في ذلك الولايات المتحدة ، قد باعت معدات عسكرية « لمشروع المحامي » . وفي الحقيقة « فإن ٢٨ قطعة من المعدات الأمريكية سلمت لبريتوريا من أجل مشروع المحامي »[٦٣] .

إن توسيع تسهيلات الاتصالات إلى دييكو كارسيا يعني أيضاً أن الولايات المتحدة تتجـــه نحو تحقيق حضور بحري دائم في المحيط الهندي ، والتعاون بشكل أوثق مع جنوب افريقيا ؛ ففي أغسطس (آب) عام ١٩٧٤ وافق مجلس النواب الأمريكي على اعتماد ميزانية إضافية بمقدار ٢٩ مليون دولار لتوسيع دييكو كارسيا إلى قاعدة لمراكب الأسطول[٦٤] . وبالرغم من أن معظم البلاد الواقعة على المحيط الهندي قد أدانت هذا العمل إلا أن الولايات المتحدة كانت مصممة ، تنفيذاً لاستراتيجية كيسنجر على إضافة القاعدة إلى خططها الدفاعية حتى تواجه النفوذ المتزايد للسوفييت في المنطقة . وكما توقع المراقبون ، فإن المصالح الأمريكية المتزايدة في دييكو كارسيا قد جذبت بريتوريا بشكل أعمق في فلك الاستراتيجية الأمريكية .

روديسيا (زيمبابوي)

استمر صانعو السياسة في عهد نكسون بشكل عام بالمنهج الهادئ الذي كانت تتصف به بوضوح إدارة جونسون تجاه روديسيا . ولقد انعكس ذلك في قرار الرئيس نكسون الاحتفاظ بقنصلية الولايات المتحدة مفتوحة في سالزبوري(٦٥) ، وتأكدت بالسياسة التي حدّدها الخيار ٢ في ماد ٣٩ . وبالرغم من المطالبة الافريقية بجهود أمريكية أقوى من أجل إنهاء حكم الأقلية في روديسيا ، إلا أن نكسون لم يتخذ أية اجراءات جديدة للعثور على حلول للمشاكل الدستورية في روديسيا . وكسلفه ، فقد رفض مساندة الجهود الافريقية في الأمم المتحدة لتأمين استخدام القوة ضد ايان سميث . ومع ذلك فقد كانت الادارة عازمة على سحب كل موظفي القنصلية من سالزبوري كدليل على حسن النية . كان هذا هو الالتزام الوحيد الذي قدمه وزير الخارجية وليم روجرز حول روديسيا والذي أعلنه خلال جولته الافريقية في فبراير (شباط)عام١٩٧٠ . وقد صرح روجرز بعد عودته بقليل بأن الولايات المتحدة قد تغلق قنصليتها في سالزبوري — وهو إجراء اتخذ كرد على إعلان سميث الدستور الجديد وإعلان الجمهورية في ٢ مارس (آذار)عام١٩٧٠ .وقدرأى بعض المراقبين أن التوقيت كانمؤاتياً وأنالضغط المتزايد من جانب بريطانيا ومجلس الأمن في الأمم المتحدة كان هو العامل الحاسم وليست رحلة روجرز في افريقيا (٦٦) .

لقد استمر نكسون بالفعل في سياسة عدم الاعتراف بنظام الأقلية البيضاء في روديسيا ولكنه اختلف عن سياسة سلفه بفرضه العقوبات على نظام سميث . وقد اتبع توصية الخيار ٢ التي تقول « أنه بدون أن نتخذ موقفاً ينسف موقف بريطانيا والأمم المتحدة في روديسيا ، يمكننا ان نكون اكثر مرونة في موقفنا من نظام سميث »(٦٧) ولقد دعا كيسنجر بوجه خاص إلى تخفيف تدريجي للعقوبات ،

ولكي ينفذ سياسته اقترح على الرئيس في يناير (كانون ثاني) عام ١٩٧٠ أن « تقوم وزارات الخارجية والمالية والتجارة بصياغة أساليب جديدة فيما يتعلق بمشاركة الولايات المتحدة في العقوبات »[٦٨] . كان الغرض الرئيسي هو البدء بإجراءات تليين فرض العقوبات . وقد اعتبر ذلك تواؤماً مع أولئك الذين يطالبون بمساندة نظام سميث ، والتعاون معه حتّى على حساب التزامات الولايات المتحدة بميثاق الأمم المتحدة . والملحق رقم ٤ من وثيقة ماد يذكر أن « بعض المعلقين ومجموعات الضغط ومنظمات جنوب افريقيا الموالية لروديسيا وبعض منتجي سبائك الحديد المحليين وأعضاء معينين في الكونغرس كانوا يلحون في سبيل السماح باستيراد كروم روديسيا »[٦٩] .

ولقد أجازت إدارة نكسون تشريع عام ١٩٧١ الذي يسمح بشكل خاص بالاستثناء لاستيراد كروم روديسيا—وهو إجراء أوقف الحظر المعمول به منذ عام ١٩٦٧ . وبذلك «أصبحت الولايات المتحدة البلد الوحيد في العالم الذي أجاز قانوناً يحتاج تنفيذه انتهاك عقوبات الأمم المتحدة ضد روديسيا » [٧٠] . وكانت إدارة جونسون قد صوتت في مجلس الأمن دون تحفظ على تأييد العقوبات ، لذا فقد كان من واجب الولايات المتحدة اتباعها[٧١] .

وشعر ناقدو الادارة أن رفع الحظر هذا يمكن أن يفسر على أساس أنه « نصر للعنصرية والرجعية »[٧٢] ، وأنه يضع الولايات المتحدة كشريك لجنوب افريقيا والبرتغال ، وكلاهما تجاهل علناً عقوبات الأمم المتحدة واستمر بتبادل الأعمال المالية مع روديسيا[٧٣] . وتساءل النقاد عما إذا كان جائزاً تبرير الاجراء الجديد على أساس الحاجة الفعلية للكروم ، خصوصاً أنــه وقت صدور التشريع كان لدى الولايات المتحدة فائض من خام الكروم لا نقص ، ويكفي احتياجاتهــا الدفاعية . . وكدليل على ذلك فقد ذكروا أي النقاد طلب الادارة إتاحة الفرصة أمام الاستهلاك المدني للاستفادة من أكثر من ١,٣ مليون طن من خام الكروم الموجود في المستودعات العسكرية[٧٤] . وفي اغسطس (آب) عام ١٩٧٠ قرر مكتب تجهيزات الطوارئ أن « طاقة صناعــة سبائك الحديد المحلية استمرت في تلبية احتياجات الدفاع الطارئة والاحتياجات المدنية »[٧٥] .

عرّض شراء كروم روديسيا نكسون لنيران الحكومات الافريقية والليبراليين

الأمريكيين والسود الذين شعروا أن إجراء الولايات المتحدة قد نسف العقوبات المفروضة من الأمم المتحدة. وحتّى وزير الخارجية وليم روجرز اعترف في ٢٦ مارس (آذار) عام ١٩٧٢ أن :

« العقوبات قد سببت بعض الضغط على الاقتصاد الروديسي. وأنها أدت إلى خسارة ٣٠ بالمئة من القيمة الاجمالية للتجارة الخارجية، وخفضت أرباح التبادل الأجنبي بمقدار الثلثين، وجعلت النظام يفرض قيوداً على النمو الاقتصادي[٧٦].

وبالرغم من أن التشريع كان قد قدمه السناتور هاري. ف. بيرد (انديانا ــ فرجينيا) إلى الكونغرس، فإنه من الواضح أن إدارة نكسون قد تجاوبت مع هذا التغيير في سياسة الولايات المتحدة والموالي لروديسيا. ولم يدلِ نكسون أو كيسنجر بأية بيانات عامة للدفاع عن تخلي الولايات المتحدة عن عقوبات الامم المتحدة. خلال هذه الفترة كانت هناك ضغوط على البيت الأبيض من جانب زعامة الجمهوريين في الكونغرس، بما في ذلك ستروم ترموند (كارولينا الجنوبية) وهاري بيرد (فرجينيا) وذلك للسماح قانوناً بشراء الكروم من نظام الأقلية البيضاء في سالزبوري. كما كانت صناعة الحديد والكروم تضغط على البيت الأبيض وذلك لرفع الحظر الأمريكي عن كروم روديسيا. وكنتيجة لهذه الضغوط لم يستعمل نكسون الفيتو ضد التشريع، وهو امتياز كثيراً مـــا استعمله عند خلافه مع الكونغرس، ولا حاولت إدارته فعل أي شيء لهزيمة تشريع بيرد[٧٧].

لا بد أن نذكر أن وزارة الخارجية قد جادلت ضد التشريع المقترح عـــلى أساس أنه ينتهك القانون الدولي وأنـــه ايضاً « لم يؤدي الحظر إلى مشاكل اقتصادية خطرة للولايات المتحدة »[٧٨]. وعندما لم يقبل البيت الأبيض هذه الحجة تركت معارضة تشريع بيرد بين أيدي الموظفين المتوسطين والصغار في وزارة الخارجية، الذين فهموا عموماً أنه « لن تحصل بأية حال على أوسمة من البيت الأبيض (للقيام بهذه المهمة) »[٧٩] وخفتت المعارضة داخل إدارة نكسون بعد تعيين رئيس اتحاد الكربيد السابق كينث رش كنائب لوزير الخارجية.

لقد مثلت وزارة الخارجية دوراً صغيراً في صياغة سياسة الولايات المتحدة

تجاه روديسيا . ومن المحتمل أن آراء نكسون حول تشريع بيرد قد تشكلت أساساً بالتشاور مع رجال ومستشاري البيت الأبيض . وهناك إشاعة تقول أن دين اتشسون كان لديه النفوذ الأكبر حتى وفاته في تشرين أول (اكتوبر) عام ١٩٧١ في آراء البيت الأبيض حول افريقيا الجنوبية ، وفي القرارات التي يتخذها بشأن هذه المنطقة . وصحيح أن الكثير قد ظن أن الخيار رقم ١ وهو أكثر الخيارات السياسية تطرفاً في موالاته للبيض ، كان « خيار دين اتشسون »[٨٠] . لقد كان اتشسون نصيراً بارزاً لصالح حكم الأقلية البيضاء في افريقيا الجنوبية ، كما أن تشريع بيرد عبر عن تحرك قوي لمساندة نظام الأقلية البيضاء في روديسيا في وقت كانت فيه أغلبية الأمم ملتزمة بنداء الأمم المتحدة بفرض الحظر على مواد مثل خام الكروم[٨١] .

وقد علق رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون في عام ١٩٧٢ على قرار نكسون بالسماح باستيراد كروم روديسيا بأنه « يظن أنه لايوجد عمل آخر يمكن القيام به لاستثارة غضب المشاعر الافريقية المعتدلة ، ولتقديم المساعدة والراحة للعنصريين جنوب الزاميزي وبالتأكيد شمال وجنوب الليمبوبو »[٨٢] . ومع ذلك فمن المحتمل أن تكون الولايات المتحدة قد حركتها الرغبة لمساندة خطط التسوية البريطانية ، التي كانت تتفاوض في ذلك الوقت ، بنوع من الحافز الاقتصادي لروديسيا . وهكذا يبدو أن نكسون قد استمر بشكل عام في اتباع موقف بريطانيا في روديسيا ومساندته كما فعلت إدارة جونسون . وبالرغم من معارضة القادة الافريقيين لشروط التسوية التي كانت تطرحها بريطانيا مع روديسيا فإن الولايات المتحدة قد ساندت بشكل عام هذه الشروط . وهكذا امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت حول قرار افريقي في مجلس الأمن في ٤ فبراير (شباط) عام ١٩٧٢ ، يحث بريطانيا على وقف خططها للتسوية ، وعلى تشكيل مؤتمر دستوري لتقرير مستقبل روديسيا[٨٣] .

لقد كانت إدارة نكسون غير مبالية بجهود إلغاء التشريع بالرغم من حقيقة أن كيسنجر أكد خلال جلسات الاستماع وبصفته وزيراً للخارجية وعده بأن « الإدارة ستساند إلغاء تشريع بيرد »[٨٤] . ولكن هذا الوعد لم يترجم فعلياً قط . ولقد انتقد السناتور جال مكغي (ديمقراطي — ويومنغ) فشل نكسون في مساندة

جهوده لإلغاء تشريع بيرد بعد أن كان قد تلقى تأكيداً بمساندة البيت الأبيض . ولقد وجه اللوم لحياد البيت الأبيض الذي تسبب في هزيمته في عام١٩٧٢ عندما قدم مشروعه لإلغاء القانون . وأدلى السناتور مكغي بالملاحظة الغاضبة التالية :

«لقد طلبت شخصياً مساعدة البيت الأبيض . طلبت منهم أن يقوموا بخمس أو ست مكالمات هاتفية لعدد من الشيوخ الذين هم على هامش الإدارة ومندوبيها لدى مجلس الشيوخ — والكثير منهم كان قد أخبرني «أن مكالمة من الإدارة قد تكون ضرورية لتغيير تصويتي . وكما اتضح فقد كان على البيت الأبيض ان يقوم بثلاث مكالمات هاتفية فقط لكي يتحول التيار لصالحنا ... ولكن شيئاً من هذا لم يحدث . لقد قدمت الإدارة الكلام المنمق لمشروع مكغي والأمم المتحدة ولكنها لم ترفع الهاتف ولو مرة واحدة لمساندة هذا الكلام»[٨٥] .

كما عبرت النيويورك تايمز عن نفس المشاعر إذ قالت: «لقد عكس تصرف مجلس الشيوخ لعبة مزدوجة قامت بها إدارة نكسو ن. فقد حاولت تهدئــة الليبراليين والسود ومساندي الأمم المتحدة والحكومات الافريقية بخطاب من وزارة الخارجية يؤيد مستر مكغي بينما منعت عنه الحد الأدنى من نشاط البيت الأبيض الذي كان سيحقق له النصر »[٨٦] .

وبالرغم من تصاعد المعارضة المحلية فقد قررت إدارة نكسون الاستمرار باستيراد كروم روديسيا . وقد جاء في الملحق رقم ٤ لوثيقة ماد أن هذا الاجراء كان يعتبر وسيلة للتخفيف عن صناعات الحديد الأمريكية التي كانت تعاني من ضغط صعب ، وأنه سيفيد شركتين أمريكيتين —فوت المعدنية واتحاد الكربيد— اللتين كانتا غير قادرتين على تشغيل مناجمها في روديسيا بسبب تمسك إدارة جونسون بعقوبات الأمم المتحدة ضد روديسيا . وكان من المتوقــع أن استيراد كروم روديسيا سيجعل الولايات المتحدة أقل اعتماداً على الاتحاد السوفياتي الذي

زودها بحوالي ٥٠ بالمئة من الكروم المستورد كما سيؤدي إلى تخفيض سعر الكروم الذي تضاعف بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٢[٨٧] . ومن المثير ملاحظة أن معظم الجدل الذي ثار لصالح استيراد كروم روديسيا ركز حول «اهتمامات أنصار الحماية الذين نظروا إلى المشكلة بمقياس الدولارات والسنتات فحسب » [٨٨] .

وقد ورد في التقارير أنه منذ عام١٩٧٢ زادت الواردات الأمريكية من روديسيا بما يوازي تقريباً ١٠ بالمئة من مجموع واردات الكروم الأمريكية ،وثانياً أن الواردات من الكروم السوفياتي بقيت على نفس المستوى . ثالثاً أن مشتريات الكروم من البلاد الأخرى قد هبطت[٨٩] . وهكذا فشل تشريع بيرد في كسر اعتماد الولايات المتحدة على الاتحاد السوفياتي بالنسبة لهذه المادة الاستراتيجية الحيوية .

أما بالنسبة لروديسيا فمن المؤكد أن إدارة نكسون كانت تعي الآثار الاقتصادية المترتبة على قرارها بالسماح باستيراد كروم روديسيا . إن الملحق ٣ لماد ٣٩ يحلل بشكل صحيح وأن كان موجزاً أثار عقوبات الأمم المتحدة على اقتصاد روديسيا ويصف الصورة الاقتصادية القائمة لروديسيا في عام١٩٦٩ ،والتي جعلت عديداً من رجال الأعمال الروديسيين يحثون سميث « على التفاوض من أجل تسوية لإنهاء العقوبات »[٩٠] . إن القرار الأمريكي برفع الحظر صادف توقيتاً تعيساً ، إذ ربما ساعد في تخفيف الوطأة الاقتصادية الروديسية وشجع سميث على الصمود إلى ما لا نهاية بإضعاف المعارضة التي طالبت بتسوية لإنهاء العقوبات . كما كان قرار نكسون بانتهاك عقوبات الأمم المتحدة دفعة معنوية كبرى ليس فقط لنظام سميث وإنما أيضاً لأنظمة الأقلية البيضاء كلها في افريقيا الجنوبية ، اذ أنها ربطت بين الولايات المتحدة وبين جنوب افريقيا والبرتغال وكلاهما عرفتهما ماد ٣٩ بمنتهكين مستمرين لعقوبات الأمم المتحدة[٩١] .

لقد كان تطبيق نكسون برنامج العقوبات « فاتراً وبدون تأثير وفي أحسن الأحوال سلبياً » [٩٢] فقد تحدثت التقارير عن انتهاكات كبيرة في مجالات حجز خطوط الطيران ، وتأجير السيارات ، والحوالات المالية ، واستمارات الدعاية والسياحة . ولأغراض عملية كثيرة فإن أحداً لم يوقف هذه الانتهاكات كما لم تبذل أية محاولة لوقفها . وكشفت دراسة حديثة أن الزوار الأمريكيين لروديسيا يشكلون خمس تجارة السياحة في ذلك البلد أي ما يوازي أكثر بقليل من ١٦ مليون

دولاراً سنوياً بالعملات الأجنبية(٩٣) . ولم تحاول وزارة العدل ولا وزارة المالية إغلاق مكتب الاستعلامات الروديسي ، بل على العكس سمح لهبتوزيع المعلومات والقيام باتصالات لممارسة الضغط في كابيتول هيل ، وبتشجيع السياحة الأمريكية وبتجنيد أمريكيين للعمل في القوات المسلحة الروديسية . وبالإضافة إلى ذلك استمر مكتب طيران روديسيا في نيويورك في العمل بشكل وثيق مع الخطوط الجوية الأمريكية ووكالات السفر وشركات التحويل المالية (٩٤) . لقد أغلقت إدارة نكسون عينيها عن كل هذه الانتهاكات التي قدمت لنظام سميث دفعة مادية ونفسية في وقت كان فيه الاقتصاد الروديسي ضعيفاً وكانت المعارضة المحلية في ازدياد من أجل تسوية ذات تنازلات .

أنغولا وموزامبيق

نبعت الانعطافة البرتغالية في سياسة نكسون-كيسنجر من الأهمية الاستراتيجية العسكرية لجزر الآزور وللمستعمرات البرتغالية الافريقية في خطط الدفاع الخاصة بالحرب الباردة الأمريكية [٩٥] . وهكذا كانت المصالح العسكرية الأمريكية في الحفاظ على صداقة البرتغال بصفتها حليفاً من حلفاء الناتو ، كانت هي العامل الموجه والمؤثر على السياسة الأمريكيـــة تجاه أنغولا وموزمبيق. وعندما ناقش دافيد م. ابشاير الدور الاستراتيجي للممتلكات البرتغاليـــة قدم بعض الأفكار المناسبة عندما قال :

« إن الممتلكات البرتغالية تمكن بسبب مواقعهـــا الأمامية ، ان تصبح مهمة اقتصادياً واستراتيجياً في أوضاع نزاع معينة . فإن دورية طيران عسكرية تعمل من هذه المناطق تمكن ان تغطي بشكل فعال الجنوب الشرقي للاطلنطي وغرب المحيط الهندي والبحار جنوب رأس الرجاء الصالح » .

وعند الحديث عن أهميتها الاقتصادية لاحظ :

«إن أنغولا تشكل باباً لجزء من أغنى أجزاء افريقيا معدنياً . وأن موزمبيق قد أصبحت باباً مساوياً في الأهمية وربما أكثر من أجل نزح حزام النحاس والمناطق المنتجة الأخرى في زامبيا وروديسيا والترانسفال . وأن كلاً من أنغولا وموزمبيق تؤمن الأجنحة الاستراتيجية لجنوب افريقيا التي هي أغنى وأقوى منطقة في افريقيا وأكثرها حساسية في سياسات أمريكا وبريطانيا»[٩٦] .

في أواخر الستينات اتجهت العلاقات الأمريكيـــة البرتغالية نحو التحسن بسبب وقوع حادثين : تولية الرئيس نكسون وانتهاء نظـــام سالازار . وقام رئيس

الوزراء الجديد مارسيلو كايتانو بالتوجه لتصحيح العلاقات مع واشنطن ، ولكن كان على نكسون ان يعمل أولاً لتحديد موقفه من الهدفين المتعارضين — المصالح الاستراتيجية والاقتصادية الأمريكية في مواجهة حق تقرير المصير الافريقي —وهي مشكلة كانت قد واجهت أسلافه في الحكم. كان من المطلوب إعادة تقييم السياسة الموالية لافريقيا والتي بدأتها إدارة كينيدي ، وعلى وجه الخصوص لتتفق مع المصالح المحافظة والمناصرة لرجال الأعمال الجمهوريين[٩٧] .

كانت ماد ٣٩ مفيدة في تحويل آراء إدارة الجمهوريين لصالح سياسة تمكن ان « تخفف توتراً كبيراً في علاقاتنا مع البرتغال وتقبل اتجاه حكومة كايتانو لإشاعة الليبرالية »[٩٨] . وكما جاء في الخيار ٢ فإن هذه السياسة تمكن ان تصمم « ليستمر حظر الأسلحة على الأراضي البرتغالية ولكن لتعالج أيضاً بشكل أكثر ليبرالية قضايا تصدير المعدات ذات الأغراض المزدوجة » و « لتشجيع التجارة والاستثمار في المناطق البرتغالية وتقديم تسهيلات كاملة من بنك الاستيراد والتصدير »[٩٩] .

كان قرار إدارة نكسون هو إعطاء كايتانو بعض الوقت لينظم بيته. وكان على الإدارة ان تتبع « سياسة هادئة من أجل مزيد من العلاقات غير المتشددة » وأن تستمر في مظهر أدنى بمعارضة موقف البرتغال الافريقي. وكان من المأمول أنه بزيادة الاتصالات و « المشاركة الانتقائية » فإنه يمكن للولايات المتحدة ان تشجع النظام الجديد في لشبونة على تحقيق التغيير في افريقيا الجنوبية[١٠٠] .

كانت للسياسة الجديدة وطأتها عـــلى مسلك التصويت الأمريكي في الأمم المتحدة. ففي الاشهر التالية صوتت الولايات المتحدة ضد عدة قرارات خاصة بافريقيا تقترح إدانة البرتغال لعدم اعترافها بحقوق الشعب في المناطق البرتغالية بحق تقرير المصير والاستقلال ، وتعبر عن القلق لازدياد النشاطات الاقتصادية الأجنبية هناك وتطالب بوقف التدريب العسكري وبيع الأسلحة للبرتغاليين[١٠١] . وذكر تعليق في مجلة الأيكونومست أن « إدارة نكسون تستعمل حق الفيتو بيسر أكثر من أسلافها »[١٠٢] .

ومنذ عام ١٩٧٠ تحركت إدارة نكسون أيضاً « لخنق أي انتقاد لدور البرتغال الاستعماري في افريقيا والموجه من قبل عناصر أكثر ليبرالية في حلف الناتو كالنرويج

وكندا ، وهي استراتيجية مكنت بالفعل من تحقيق تنسيق أوثق وأكثر صمتاً لمساعدة البرتغال »[١٠٣] . كان هذا هو احد اوجه الجهود المركزة التي قامت بها الولايات المتحدة لتوسيع منطقة الناتو جنوباً لتصل رأس الرجاء الصالح وذلك لمواجهة الحضور السوفياتي البحري المتزايد في المحيط الهندي . وفي الوقت نفسه تقريباً منح وزير الدفاع البرتغالي ريبللو ، حلف الناتو حق استخدام « المناطق والقواعد خارج منطقة الناتو » والتي «قد تساعد في السيطرة على المجال الضخم لكل الاطلنطي»[١٠٤].

رحب رئيس الوزراء كايتانو بمذهب نكسون الذي نادى بـ« ترتيبات مناطقية ودفاعية تقدم وتستفيد من تقاسم المسؤوليات » وفسر نداء نكسون بتحقيق الدفاع «بقوى محلية ومناطقية» بانه يعني أنه على الناتو ان يساند البرتغال في حروبها الاستعمارية في انغولا وغينيا بيساو وموزمبيق . وقد ذكر كايتانو في كتابه **الخطوط العامة للسياسة الخارجية عام ١٩٧٠** :

«ان الغرب كتلة واحدة ، ولكن هذا التضامن لايمكن ان يكون محدوداً بعدة امور على اراضي اوروبا . . . . . . ففي كل وقت وفي كل مكان من العالم تتعرض قيمة (الغرب) أو مصالحه الحيوية للتهديد فان من واجبنا الدفاع عنها»[١٠٥] .

وكما لاحظ جون ماركوم فان جزر الآزور ملائمة تماماً لمذهب نكسون الذي يؤكد على « اعادة التحصن الاستراتيجي في قواعد منفصلة وبعيدة » بطريقة تجعل من الممكن الحفاظ على « امتداد عسكري فعال »[١٠٦] .

وفي ديسمبر (كانون اول) عام ١٩٧١ وتطبيقاً لماد ٣٩ ، وقع الرئيس نكسون اتفاقاً تنفيذاً مع البرتغال . وفي مقابل استعمال قاعدة جزر الآزور ، فوض الاتفاق بنك الاستيراد والتصدير الامريكي لتقديم قرض للبرتغال بمقدار ٤٣٦ مليون دولار وهو مبلغ يوازي اربعة اضعاف مجموع ما قدمه بنك الاستيراد والتصدير للبرتغال بين عامي ١٩٤٦ و١٩٧١ . كانت مدة القرض خمس سنوات ويبدأ بأثر رجعي من عام ١٩٦٩ وهو تاريخ اول الاتصالات المكتوبة المتبادلة بين الحكومتين[١٠٧] .

ومثلت شروط الاتفاق تغييراً جوهرياً في السياسة الخارجية الامريكية في اتجاه

موا لي جداً للبرتغال . وكانت مثل هذه الحركة متفقه في اتجاهها تماماً مع اهتمامات كيسنجر في حلف الناتو وقلقه الغالب بشركائه المضطربين وجهوده الضخمة والحثيثة لاعادة النظر في ميثاق شمال الاطلسي .وإلى جانب القيمة الاسترّاتيجية لجزر الآزور ، كانت عضوية البرتغال في الناتو بلا شك عاملا هاماً في قرار الادارة الامريكية ، كما يجب النظر إليه على ضوء محتوى مخطط كيسنجر الكبير لتقويـــة اعضاء الناتو اقتصادياً وعسكرياً قبل انتهاء محادثات سالت وما قد يتلوها من تخفيض لقوة القوات الامريكية في أوروبا (١٠٨) .

كان لماد ٣٩ ايضاً تأثيرها على موقف نكسون من حظر السلاح على المناطق البرتغالية . ففي عام ١٩٧٠ صدرت التوجهات العامة بعد مراجعتها لتسمح « بمعاملة اكثر ليبرالية » للمعدات ذات الاغراض المزدوجة (اي تلك التي يمكن ان تستخدم في الاغراض المدنية والعسكرية) وهو وضع اقترحه الخيار ٢ في ماد ٣٩ . بذلك اصبحت البرتغال قادرة على شراء طائرات الهليوكوبتر ، والطائرات المقاتلة ، وطائرات الركاب الكبيرة والمعدات الاخرى التي يمكن تحويلهـــا إلى الاستعمال العسكري إذا ما دعت الحاجة (١٠٩) (جدول رقم ٤) .وبين عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ على سبيل المثال سمحت ادارة نكسون بمبيع مباشر لطائرتي بوينغ ٧٠٧ وطائرتي بوينغ ٧٤٧ للبرتغال لاستعمالها كطائرات نقل عسكرية في افريقيا وبالاضافة إلى ذلك وافق بنك الاستيراد التصدير وعلى قروض وضمانات لدعم مبيع ١٢ طائرة هليوكوبتر طراز بـــل للشبونة (للاستعمال في موزمبيق) ، كذلك بيـــع عدد من طائرات روكول للتصوير الاستطلاعي من خلال ترتيبات تعاونية مالية تقدم للبرتغال في نطاق اتفاق الآزور (١١٠) .

جدول رقم ٤

صادرات الطائرات وطائرات الهليكوبتر الأمريكية

لأنغولا وموزمبيق والبرتغال : ١٩٦٥ – ١٩٧٢

السنة	انغولا		موزمبيق		البرتغال	
	العدد	القيمة بالدولار	العدد	القيمة بالدولار	العدد	القيمة بالدولار
١٩٦٥	٥	٢٠٩٩٤٠	١	٢٣١٧٧	٥	٧,٠٢١٤٢٨
١٩٦٦	٧	٢٤٨١٩٦	—	—	١	١٤٦٦٧
١٩٦٧	١٦	٣٦٠٦٤٧	—	—	٧	١٤,١٣٢٩١٢
١٩٦٨	١١	٣٠٣٥٥٦	١	١٠٥١٢٢	١٤	٢٥,٣٧٠٠٠٥
١٩٦٩	٥	٢١١٠٥٦	٢	٧,٥٧٦٩٥٦	٩	٧,٧٥٣٠٣٥
١٩٧٠	١٢	٤٧٧٧٩٧	٢١	٨٠٨٠٣٠	١٠	١٦,٤٥٨٥٤٨
١٩٧١	٢٣	٥١٣٩٠٨	١	٥١٤٣١٧٥	٩	١٠,٤٨٧٢٥٦
١٩٧٢	—	—	١٣	٨٨١٦٧٨	١٠	٥٧,٩٣٦٤٦٨
المجموع الجزئي ١٩٦٥/١٩٦٨	–٣٩–	١,١٢٢٣٣٩	–٢–	١٢٨٢٩٩	–٢٧–	٤٦,٥٣٩٥١٢
المجموع الجزئي ١٩٦٩/١٩٧٢	– ٤٠	١,٢٠٢٧٦١	–٣٧–	١٤,٤٠٩٨٣٩	–٣٨–	٩٢,٦٣٥٣٠٧

المصدر مكتب الاحصاء ، احصاءات التصدير رقم FT - 410

زودت ادراة نكسون البرتغال بمساعدة عسكرية بمتوسط مليون دولار في السنة واستمرت في تدريب العسكريـين البرتغاليين ويكشف الجدول رقم ٥ أن عدد المتدربين البرتغاليين على يد الامريكيين في امريكا وفي خارجها قد تضاعف تقريباً خلال العام الاول من حكم نكسون، من ٧٤ شخصاً في عام ١٩٦٨ إلى ١٣٠ شخصاً عام ١٩٦٩ . وبالاضافة إلى ذلك فبينما تركز التدريب الامريكي بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٠ على تدريب افراد البحرية ، فقد بدأت الولايات المتحدة في عام ١٩٧١ في تقديم قدر

كبير من التدريب لضباط القوات الجوية البرتغالية . كما بدأت الولايات المتحدة في زيادةما تقدمه من كيماويات الرش(مبيدات حشرية) زيادة كبيرة وهي كيماويات كانت القوات البرتغالية تستخدمها في افريقيا . وكما هو موثق في جدول رقم ٦ فان صادرات المبيدات الحشرية للبرتغال تضاعفت ست مرات في عام ١٩٧٠ عنها في عام ١٩٦٩ ،وصادرات المبيدات الحشرية لموزمبيق في عام ١٩٧٢ كانت خمس اضعاف المستوى الذي وصلته في العام السابق .

جدول رقم ٥

عدد المتدربين البرتغاليين العسكريين في الولايات المتحدة :

العام المالي ١٩٦٨ – ١٩٧٢ – شامل

السنة	الجيش		القوات الجوية		الاسطول		المجموع
	امريكا	الخارج	امريكا	الخارج	امريكا	الخارج	
١٩٦٨	٦	٤	١	—	٦٣	—	٧٤
١٩٦٩	٣	٢٥	٧	—	٩٥	—	١٣٠
١٩٧٠	٨	٢٩	٢	—	٤٩	—	٨٨
١٩٧١	٦	٣١	٣	٤٥	١٨	—	١٠٣
١٩٧٢	٦	٣٠	١٠	١٧	١٦	—	٧٩
١٩٧٣	١٥	٣٥	١٢	١٧	١٥	—	٩٤
المجموع	٤٤	١٥٤	٣٥	٧٩	٢٥٦	—	٥٦٨

المصدر : تنفيذ حظر الاسلحة الامريكي (ضد البرتغال وجنوب افريقيا والمواد ذات العلاقة) جلسات الاستماع امام اللجنة الفرعية لافريقيا المتفرعة من لجنة الشؤون الخارجية ، مجلس النواب، الكونغرس الثالث والتسعون ، الدورة الاولى ، ٢٠ ، ٢٢ مارس (آذار) ٦ ابريل (نيسان) عام ١٩٧٣ (واشنطن مكتب النشر الامريكي الحكومي ١٩٧٣) ص . ٨٩ .

شهدت سنوات نكسون ايضاً نموا مستمرا للاستثمار الامريكي الخاص في انغولا وموزمبيق . والمثل الصارخ على ذلك هو شركة كابنـــدا غلف أويل وهي اكبر

مستثمر فردي في افريقيا البرتغالية . وتعد امريكا بسبب استثمار الغلف أويل ثاني ممول كبير لانغولا في عام١٩٦٨ (١١,٨ بالمئة من الواردات) تسبقها البرتغال وتتبعها مباشرة المانيا الغربية (١١,١ بالمئة) وبريطانيا (٨,٩ بالمئة) . وفي السنوات التالية ارتفع بثبات نصيب امريكا في سوق انغولا : زادت الواردات من الولايات المتحدة بمقدار ١٧,٢ بالمئة في عام١٩٧٠ ثم ١٦,٥ في عام ١٩٧١ وذلك يرجع اساساً إلى ازدياد استيراد البضائع الرئيسية والمواد الخام وجزئياً البضائع المصنعة للصناعات المحلية [١١١].

وقدرت شركة الغلف مجموع استثماراتها في عام١٩٧٢ بما قيمته ٢٠٩ ملايين دولار ، وسجلت أن صادراتها من النفط الخام قفزت من ٤,٧ ملايين طن في عام ١٩٧١ إلى ٦,٨ ملايين في عام١٩٧٢ (زيادة تساوي ٤٣,٩ بالمئة بعائد يبلغ ١٦٧ مليون دولار تقريباً من العملات الاجنبية وهو ما يوازي ٢٥,٤ بالمئة من كل ارباح التصدير في انغولا كما جاء في التقارير انه في عام ١٩٧٢ وحده دفعت شركة الغلف للمسؤولين البرتغاليين في انغولا مبلغ ١٦ مليون دولار كضرائب على الدخل ورسوم . وبالمقارنة فان مدفوعات الغلف في الفترة ما بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٢ قد بلغت في مجموعها ٩٦,٧ مليون دولار . ولقد وقعت شركة الغلف اويل عقداً إضافياً في عام ١٩٧٢ يسمح لهما بتوسيع نشاطاتها فيما هو محتمل لاستغلال الكبريت والهليوم وثاني اوكسيد الكربون في انغولا [١١٢] .

جدول رقم ٦

صادرات الولايات المتحدة من المبيدات الحشرية

لأنغولا وموزمبيق والبرتغال ، ١٩٦٩ – ١٩٧٢

(بملايين الدولارات)

السنة	انغولا	موزمبيق	البرتغال
١٩٦٩	٢	—	٥٧
١٩٧٠	٤٣	٢٨	٣٤٤
١٩٧١	—	٨٨	١١٥
١٩٧٢	٣٩	٤١٣	١٥١
المجموع	٨٤	٥٢٩	٦٦٧

المصدر : افريقيا البرتغالية : حرب الناتو . مجلة جان افريك عدد رقم ٧٠٥ ، ١٣ يوليو (تموز) عام ١٩٧٤ ص . ٦٤ —

في أوائل السبعينات تمكن عدد متزايد من الشركات الامريكية من شق طريقه والحصول على امتيازات بترولية في انغولا . وتضم هذه الشركات : رانجز أويل كومباني أوف تشين ، سوبيريور أويـــل كومباني أوف هوستون ، كار لسبرج ريسورسز كوربوراشن (لوس انجلس)، ميلفورد ارجوزى كوربوراشن أوف نورث بورتلاند أسو للتنقيب المشتركـــة في هوستون وايبريان بتروليوم ليمتد أوف ستاندفورد.وبالاضافة الى ذلك. كانت شركة وسترن جيوفيسيكال وهي وكيلة صناعات ليتون متعاقده من الباطن مع انجولا للقيام باعمال الاستكشاف على الشاطىء البحري في منطقة الكونغو إلى جانب ذلك استمرت شركة تكساكو في عمليات الكشف مع شركات انغول– وبترا نغول وتوتال . كما ورد في التقارير ان شركة انغول–بترانغول قد تفاوضت مع مجموعة من الشركات الاجنبية لزيادة الكشف على الشاطىء البحري في منطقة كوانزا . (١١٣)

كانت الثروة المعدنية الانغولية الكامنة هي الهدف الاول لمصالح المستثمرين : وقد نتج عن تشجيع البرتغال للرأسمال الاجنبي نشاط تنافسي كبير بين الشركات المتعددة الجنسيات الامريكية والاوروبية في سبيل الكشف عن مناجم الحديد الخام والالماس والكبريت والفوسفات وتطويرها . وفي عام ١٩٦٩ اعطيت ثلاث شركات اجنبية – ديفرسا وانكوربوراتـــد ، ودايامونـــد ديستريبوترز أوف نيويورك وديامول– امتيازات من اجل الكشف عن الالماس في جنوبي غربي انغولا . اما مجموعة روكفلر التي مثلتها شركة كلارك الكنديـــة للاستكشاف فقد ملكت ثلث رأسمال شركة الفوسفات في انغولا التي بدأت في استكشاف الفوسفات في منطقة كابندا عام ١٩٦٩.وفي مايو (ايار)عام ١٩٧٢ تقدمت شركة غريت لاكس كربون من نيويورك بطلب امتياز للكشف عن مناجم النحاس واستغلالهـــا في كوانزا (المناطق الشمالية) . وفي نفس العـــام تلقت شركة اركو بتروليوم اوف لوس انجلوس امتيازاً يغطي خمس مناطق تبلغ مساحتها الكليـــة ١٢١٨٩ كلم مربع . وفي عام ١٩٧٣ تعاقدت شركة ريفر وود اوف ميدلند تكساس مع شركة الاسفلت لأنغولا لاستغلال صخور الاسفلت (١١٤) .

اما بالنسبة لموزمبيق فقد حصلت شركة بيت لحم للصلب ومجموعة شركاتها على امتياز مطلق في عام ١٩٧٢ من اجل الكشف عن المعادن بين منطقة دجنكوير

ومنطقة تيت . وفي نفس العام ضمن بنك الاستيراد والتصدير قرضاً استمارياً قيمة اكثر من مليون دولار بقليل للبنك التجاري والصناعي في لورنكو ماركس . اما شركتي هنت انترناشيونال وموزمبيق اموكو للنفط فهمـــا تعملان بالفعل في اعمال الكشف عن النفط واستخراجه(١١٥).

وقد تعرض هذا التسارع في النشاط الاقتصادي الامريكي في افريقيا البرتغالية لقدر كبير من النقد. كان ابرزه ان الكنيسة البروتستنية المتحدة ومجموعة كنائس اخرى بدأت في عام ١٩٧١ في جمع وكالات من اصحاب الاصوات بين حملة الاسهم في شركة غلف اويل لكي يرغموا الشركة على تعليق عملياتها في كابندا . وبعد عام صوت مجلس الكنائس العالمي على بيع نصيبه في الشركات التي لديها اعمال مع انظمة الاقلية البيضاء في افريقيا الجنوبية (١١٦) .

كما سمعت اصوات النقد لسياسة نكسون تجاه افريقيا الجنوبية مـــن زعماء افريقيين . لقد عارضوا الاستثمارات الامريكية والتجارة مع افريقيا البرتغالية كما عارضوا المساعدة العسكرية الامريكية للبرتغال على اساس ان هذه المساعدة سمحت باستخدام مصادر برتغالية اخرى في قمع حقوق الافريقيين وحريتهم . وقد أحتجوا انه بالاضافة إلى ذلك فان معدات الناتو قد استخدمتها البرتغال بشكل غير شرعي لقمع حركات التحرر الافريقية في افريقيا الجنوبية .

ومع ذلك فان استراتيجية نكسون لمحاولة تحسين جو العلاقات البرتغالية الامريكية قد كوفئت جزئياً خلال حرب يوم الغفران في الشرق الاوسط فعندما قررت الولايات المتحدة تزويد اسرائيل بالسلاح عبر جسر جوي في اكتوبر (تشرين اول) عام ١٩٧٣ كانت البرتغال هي الحليف الوحيد من بين حلفاء الناتو الذي سمـــح للطائرات الامريكية المتجهه نحو اسرائيل باعادة التزويد بالوقود على اراضيها . وقد ارتكن كايتانو في قراراه مساعدة الولايات المتحدة والسماح باستخدام قاعدة الآزور على رغبته في التعبير للامريكيين ان البرتغال حليف يعتمد عليه . وقد امل ان الولايات المتحدة في دورها ستقدم لبلاده الدعم الديبلوماسي والمعنوي في جهودها من اجل الحفاظ على مستعمراتها الافريقية (١١٧) .

وفي ابريل (نيسان) عام ١٩٧٤ خلقت الاطاحة بنظام كايتانو على يد العسكريين

البرتغاليين وضعاً مائعاً مليء بالخطورة بالنسبة للمصالح الامريكية وبالرغم من ان الرئيس المؤقت — الجنرال انطونيو سبينولا — يمكن ان يلقب بالمحافظ المعتدل ، إلا ان ادارة نكسون قررت ان تمتنع عن المساندة العلنية لحكومة البرتغال الجديدة، بسبب خوفها من ان تقع هذه البلاد تحت النفوذ الشيوعي فيما يبدو .

لم تتغير المصلحة البرتغالية في الحفاظ على الصداقة الامريكية مباشرة بعد حركة القوات المسلحة . وبالرغم من ان بعض المراقبين قد ذكروا أن البرتغال قد لا تستمر في حاجة للمساندة الديبلوماسية والعسكرية الامريكية بعد ان تفرغ من عملية انهاء الاستعمار في افريقيا، فقد كان واضحاً ان خسارة المناطق الافريقية ستعني ان البرتغال قد تصبح اكثر اعتماداً على المساعدة الاقتصادية من امريكا واوروبا الغربية .

وقرب نهاية عهد نكسون نمت العلاقات البرتغالية الامريكية بشكل اقوى عندما اتخذت ادارته موقف التفهم والتقدير لمشاكل البرتغال الاستعمارية في افريقيا . فقد استمرت الولايات المتحدة تدعو علانية لرفض العنف كوسيلة لتحقيق التحرر الوطني واصرت على الحاجة للوصول إلى تسوية متفاوض عليها . وكما قال نكسون « بينما نحبذ التغيير فاننا لا نعتبر العنف صيغة مقبولة للتقدم المشترك » [١١٨] .

سياسة فورد
تجاه أفريقيا الجنوبية

لم يؤدِّ رحيل نكسون المفاجىء من البيت الابيض الى تغييرات مباشرة في السياسة الامريكية تجاه افريقيا الجنوبية ، على الاغلب بسبب ان كيسنجر قد استمر في السيطرة على سباسة صنع القرار في ادارة فورد الجديد . وفي الاشهر القليلة الاولى من حكمه ابدى فورد قليلاً من الاهتمام أو حتى لم يهتم بمشاكل افريقيا الجنوبية اذ كان مشغولاً بالاقتصاد وبالثقة الشعبية في الرئاسة غداة فضيحةووترغيت اما كيسنجر وزير الخارجية فلقد كان مستغرقاً تماماً في جهوده للوصول إلى اتفاق مؤقت ثاني بين مصر واسرائيل في ظل هذه الظروف تركت السياسة الخارجية المتعلقة بافريقيا الجنوبية بين ايدي رسميين آخرين في وزارة الخارجية الذين كانوا برغم اقتناعهم التام ان الاساس الذي قام عليه تحليل ماد ٣٩ قد تآكل بفعل التغيرات في افريقيا الجنوبية منذ انقلاب البرتغال في ابريل (نيسان) عام١٩٧٤، إلا انهم لم يكونوا احراراً في احداث تغيرات كبرى على مسؤوليتهم .

جنوب أفريقيا

استمر الرئيس فورد في سياسة نكسون بالاتصالات مع انظمة الاقلية البيضاء في افريقيا الجنوبية . وقد ابلغ وليم بودلر مبعوثه كسفير للولايات المتحدة في جنوب افريقيا، ابلغ لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في مارس (آذار) عام ١٩٧٥ انه لا يتعجل اي تغيير كبير في سياسة الولايات المتحدة تجاه بريتوريا لان «سياستنا الخاصة بالاتصالات والحوار مهمة جدا بالنسبة لنا» [١١٩] واستمر الرئيس فورد كما فعل نكسون من قبل في السماح بزيارات رسميين كبار من جنوب افريقيا إلى واشنطن. ففي يونيو (حزيران) عام ١٩٧٥ قابل مولدر وزير الاعلام من جنوب افريقيا، السكرتير المساعد ناتانيل دافيز مع عدد من رجال الكونغرس المتعاطفين مع جنوب افريقيا وفي طريق عودته لى بلاده توقف مولدر لسبب غير مفهوم في هونولولو عند قيادة الاسطول الامريكي في الباسيفيك والمسؤولة على أمن المحيط الهندي [١٢٠].

كما سمح لرسميين امريكيين — وبالذات من رجال الكونغرس المحافظين — بالقيام برحلات الى جنوب افريقيا ومقابلة الزعماء الكبار هناك. فمثلاً في مارس (آذار) عام ١٩٧٥ التقت بعثة تضم عضوين من لجنة الخدمات العسكرية التابعة للكونغرس مع مولدر وغيره من القادة العسكريين في جنوب افريقيا [١٢١] . وكانت احدى النتائج الجانبية لهذه الزيارات هي نمو الجهود التي يبذلها العديد من رجال الكونغرس لتقوية علاقات امريكا في جنوب افريقيا وبالذات فيما يتعلق بحظر السلاح .

وفي مايو (ايار) عام ١٩٧٥ اقترح وزير الدفاع جميس شليسنغر على اجتماع لوزراء الدفاع في حلف الناتو ، انه يجب على الناتو ان يتخذ الترتيبات اللازمة لاستخدام قاعدة سيمونز تاون ويقيم محطة رصد اذاعية في جنوب افريقيا لاغراض الاستخبارات [١٢٢] . كانت مصالح الولايات المتحدة المتزايدة في دييكو كارسيا قد

جذبت بالفعل وبعمق جنوب افريقيا الى قلب التخطيط الاستراتيجي الامريكي .

كان للعلاقة الوثيقة بين واشنطن وبريتوريا تأثيرها على موقف الولايات المتحدة اثناء التصويت في الامم المتحدة. ففي ٣٠ اكتوبر (تشرين اول) عام ١٩٧٤ انضمت الولايات المتحدة لبريطانيا وفرنسا في فيتو ثلاثي غير متوقع عندما رفضوا معاً قراراً لمجلس الأمن يدعو لطرد جنوب افريقيا من الهيئة العالمية. وقد تبع ذلك بعد شهر تصويت الولايات المتحدة في لجنة خاصة ضد قرار يطلب من مجلس الامن الاجتماع لمناقشة مسألة التمييز العرقي في جنوب افريقيا وان يتخذ اجراءاً الزامياً لوقف كل امدادات السلاح لبريتوريا [١٢٣] . وفي هذا التصويت كانت الولايات المتحدة هي العضو الوحيد الذي عارض القرار .

ولقد استمر اتجاه التصويت هذا طوال سنوات فورد. ففي ٦ يونيو (حزيران) عام ١٩٧٥ انضمت الولايات المتحدة مرة اخرى الى بريطانيا وفرنسا في فيتو ثلاثي آخر ضد قرار لمجلس الامن يفرض حظر اسلحة الزامي على جنوب افريقيا للمساعدة في اقرار استقلال ناميبيا . وقد ذكر السفير جون. ا. سكالي دفاعاً عن هذا الموقف « نحن نعتقد ان العقوبات الالزامية . . . يجب ادخارها للتهديدات الاكثر حدة وخطورة . . . . للسلم . وبالرغم من اننا لا نوافق جوهرياً على افعال معينة من جنوب افريقيا ، فاننا لا نعتقد ان الوضع قد وصل الى مثل هذه الحالة الخطرة[١٢٤] » .

اما بالنسبة لجنوب افريقيا التي واجهت عزلة ديبلوماسية متنامية ، فان موقف الولايات المتحدة قدم لها دفعة قيمة في المعنويات الوطنية . وقد ذكر دافيد اوتاواي من جوها نسبرغ في ٤ يونيو (حزيران) عام ١٩٧٥ «انه لايوجد كثير من البلدان يمد يد المساعدة الآن لحكومة بريتوريا ، وتعد المواقف التي تتخذها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا . . . حيوية من اجل مزيد من تغيير الموقف الدولي ضد جنوب افريقيا والسماح لها بتسوية قضية ناميبيا طبقاً لشروطها[١٢٥] » .

روديسيا (زيمبابوي)

كانت ادارة فورد قد فشلت في ترجمة الوعود التي كررتها بدعم جهود الكونغرس لالغاء تشريع بيرد ، الى افعال.وفي اغسطس (آب) عام ١٩٧٤ اصدر الرئيس فورد بياناً قوياً لصالح طلب الالغاء[١٢٦] ووعد مجموعة الكونغرس السوداء انه سيتولى الاتصالات للضغط(لوبي) بين الجمهوريين في سبيل هذا الهدف . ومع ذلك فقد غير رأيه ورفض طلباً بان يتولى ارسال رسائل شخصية للاعضاء الجمهوريين البارزين في مجلس النواب يحثهم على مساندة مشروع الالغاء . وبدون مساندة الرئيس قرر مقدمو المشروع سحبه « بدقائق قبل ان يدرج للنقاش » لأنه لم تكن هناك اصوات كافية لتمريره [١٢٧].

وخلال عام ١٩٧٥ استمر كيسنجر في الادعاء بان ادارة فورد كانت مع جهود الالغاء . ففي ٢٣ سبتمبر (ايلول) عام ١٩٧٥ ابلغ ممثلي منظمة الوحدة الافريقية في نيويورك ان « الرئيس فورد و كل وزارته مستمرون في العمل من اجل الغاء تشريع بيرد وانه يتوقع ان ذلك سيتم خلال الدورة الحالية للكونغرس » [١٢٨] . وبعد يومين فقط هزم المشروع في مجلس النواب بفارق ٢٢ صوتاً .

وقد ادان النقاد الادارة بانها تمارس الخديعة لانها «حتى صباح يوم التصويت، ابلغ البيت الابيض مقدمي المشروع انه سيضغط لصالحهم ، ولكنهم لم يتصلوا بواحد من الاعضاء المترددين في الكونغرس لكي يحثه أو يحثها للتصويت على المشروع [١٢٩]» ويبين الجدول رقم ٧ ان ٢٢ فقط من اصل ١٤٥ جمهوري صوتوا الى جانب المشروع . و ١٠٨ جمهوري صوتوا ضد المشروع ، كان من الممكن ان يغير البعض تصويتهم اذا تلقوا مكالمات هاتفية او رسائل شخصية من البيت الابيض . وقد ادان مكتب افريقيا في واشنطن والذي قام باتصالات نشطة من اجل ذلك

المشروع منذ عام ١٩٧٢ ، ادان الادارة وحملها مسؤولية جزئية عن هزيمة المشروع لأنها فشلت « في العمل حسب بياناتها بمساندة العقوبات . وانــه خلال معركة الاعوام الثلاثة عن العقوبات فان البيت الابيض لوح بجزرة مساندته امام مقدمي المشروع ،الذين كانوا يعرفون دائماً انهامش النصر او الهزيمة سيكون صغيراً [١٣٠]».

كثير من الشيوخ والنــواب حث فورد للعمل بنشاط اكثر لالغاء تشريع بيرد . فالنائب دونالد فريزر (د – مينوسوتا) نصح الادارة بالتفكير حــول آفاق الارتباط الطويل المدى بكروم روديسيا . فبدون تغيير جذري في السياسة الحالية ، فان الولايات المتحدة كما قال ، قد لاتكون قادرة في المستقبل على شراء الكروم من حكومة الاغلبية . وقد أكد بالاضافة الى ذلك ان الولايات المتحدة قد تنسف علاقاتها في كل افريقيا فتتأثر بذلك مداخلهــا للموارد المعدنية الحيويــة الافريقية الاخرى كنفط نيجيريا مثلاً ، كل ذلك بسبب تجاهلها عقوبات الامم المتحدة ضد روديسيا [١٣١] . اما النائب جون ب اندرسون (ج – الينوى) فقــد اقترح ان الغاء تشريع بيرد في هذا الوقت » سيساعد في اعادة سير المفاوضــات وبالتالي يسرع بافاق التسوية السلمية واستخلص ان الفشل في ذلك سيؤدي «اشعال المشكلة والدعوة الى العنف اذ يقوي الحواجز في وجه حكم الاغلبية » [١٣٢] .

جدول رقم ٧

التصويت لإلغاء تشريع بيرد في مجلس النواب : الكونغرس ٩٤

	نعم		لا		امتناع		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
ديمقراطيون	١٦٥	٥٧,٣	١٠١	٣٥,١	٢٢	٧,٦	٢٨٨	١٠٠
جمهوريون	٢٢	١٥,٢	١٠٨	٧٤,٥	١٥	١٠,٣	١٤٥	١٠٠
المجموع	١٨٧	٤٣,٢	٢٠٩	٤٨,٣	٣٧	٨,٥	٤٣٣	١٠٠

هناك دلائل تشير إلى ان ادارة فورد قد بدأت تدعم اذعان الولايات المتحدة لعقوبات الامم المتحدة. ففي اوائل عام ١٩٧٦ شاركت الولايات المتحدة، في تقديم قرار لمجلس الامن يوسع العقوبات الالزامية ضد روديسيا. وفي مارس (آذار) من نفس العام ايدت الولايات المتحدة موزمبيق في قرارها بتطبيق عقوبات الامم المتحدة وذلك باغلاق حدودها البالغة ٨٠٠ ميل مع روديسيا. كما عبرت ادارة فورد مؤخراً عن عزمها تزويد موزمبيق بعض المعونة للتخفيف من آثر ما فقدته من عائد بسبب اغلاقها الحدود وانتهاء تسهيلات الترانزيت التي كانت تقدمها للشحنات البحرية الروديسية (١٣٣).

موزامبيق وأنغولا

بينما كانت موزمبيق على طريق الاستقلال بدأت الولايات المتحدة في ترميم علاقاتها مع قادة فريليمو. وكان السكريتر المساعد للشؤون الافريقية دونالد أيسوم مهمتاً بشده في زحزحة الولايات المتحدة بعيداً عن سياسة ماد ٣٩ وفي احداث التغيرات التي يمكن ان تستجيب اكثر لاحتياجات الافريقيين السود. كانت جهوده المباشرة هي اساس اي نجاح قصير المدى حققته الولايات المتحدة مؤخراً في شأن تحسين علاقاتها مع موزمبيق. لقد كانت مداخلاته المرنة واصراره على سياسة امريكية تقدميه — قائمة على مساندة حكم الاغلبية في افريقيا الجنوبية — قادرة على اقناع قادة موزمبيق الجدد ان الولايات المتحدة راغبة في تحسين صورتها بعد سنوات طويلة من الوقوف بجانب البرتغال. وفي نوفمبر (تشرين اول) عام ١٩٧٤ تقابل ايسوم مع ساموزا ميتشل في تانزانيا ثم تقابل مع يواكيم تشيسانو رئيس الوزراء في الحكومة الانتقالية، داخل موزمبيق. فكان بذلك اول ديبلوماسي اجنبي يقابل الحكومة الجديدة [١٣٤].

بعد عودة إيسوم بوقت قصير من افريقيا الجنوبية أعفي من منصبه وعين بدلاً منه ناتانيل دايفز وهو سفير امريكي سابق في تشيلي — واحد الشركاء المدانين في برامج أثارة القلاقل ضد حكومة سلفادور الليندي الشرعية. وقد فسر بعض المراقبين هذا التغيير بانه حركة من كيسنجر ليخلص نفسه مما أعلنه ايسوم من ساسية تساند حكم الاغلبية في افريقيا الجنوبية. وهو الموقف الجديد الذي كان يعد انفصالاً قوياً عن سياسة نكسون وكيسنجر الطويلة المدى (الواردة في وثيقة مـاد) التي تؤكد على « استقرار المناطق » على حساب حكم الاغلبية [١٣٥].

كانت احدى النتائج المباشرة لذلك هو تبريد العلاقات الامريكية الموزمبيقية.

فلم توجه الدعوة مثلاً للولايات المتحدة للمشاركة في احتفالات استقلال موزمبيق * وبالاضافة الى ذلك ، فبالرغم من حقيقة ان واشنطن قد اعترفت بحكومة فريليمو فان موزمبيق لم ترسل حتى الآن سفيرها الى واشنطن .

الحرب الأنغولية

في موزمبيق كانت ادارة فورد مرغمة على قبول قيادة حركة تتبنى الماركسية ، لأنه لم يكن هناك بديل ممكن آخر بعد أنهيار حركة كوريمو المنافسة (التي كانت سفارة الولايات المتحدة في زامبيا قد شجعتها على تنظيم تحالف معادي لفريليمو داخل موزمبيق) [١٣٦] . في انغولا كان الوضع مختلفاً تماماً حيث توجد ثلاث حركات تحرر – الفنلا (F.N.L.A.) ومبلا (M.P.L.A.) ويونيتا (U.N I.T.A.) – تتنافس على السلطة . في البداية كانت ادارة فورد مهتمه في قطع الطريق على تقدم الحركة التي يساندها السوفيات وهي المبلا ، والموجودة في منطقةاستراتيجية وغنية بالمعادن في انغولا . ومن ثم راقبت عن قرب مصير الحكومة الانتقالية التي حاولت ان تجعل حركات التحرر الثلاثة تعمل معا . الا ان وجود اثنية وقبلية وايديولوجية بين زعماء انغولا جعلت مثل هذا التحالف غير قابل للتحقيق ، بل قدمت فرصة مثيرة للنفوذ الاجنبي وقد وقفت الولايات المتحدة وجنوب افريقيا وزائير وزامبيا والصين الى جانب الفنلا واليونيتا بينما وقف الاتحاد السوفياتي وكوبا وموزمبيق الى الجانب الآخر . دخلت كل قوة عالمية كبرى الصراع أساسا بدافع الخوف من ان يستغل الآخر فرصة الوفاق ويحاول ان يوسع دائرة نفوذه في افريقياالجنوبية.

ومن الخارج ،جاء التدخل الاجنبي عبر خطوط ايديولوجية . وقد أثار الدعم السوفياتي والكوبي الضخم الذي بدأ في نهاية عام ١٩٧٥ ، رد فعل علنياً قوياً من جانب ادارة فورد . وقد عبر وزير الخارجية كيسنجر في خطاب له في ديترويت في ٢٤ نوفمبر (تشرين ثاني) عام ١٩٧٥ عن إمتعاضه «بالنمو السوفياتي الكبير في انغولا والذي ادخل صراع القوى العظمى الى افريقيا لأول مرة منذ

* وجهت الدعوة للنائب الامريكي تشارلز سي . ديغز الصغير وهو الرئيس السابق للجنةالفرعية لافريقيا في مجلس النواب ، وقد شارك في الاحتفالات كمواطن خاص (ضيف شرف) اعترافا بمساندته الطويلة لنضال التحرر في افريقيا .

خمسة عشر عاماً » (١٣٧) وبعد شهر حـــذر الرئيس فورد موسكو ان « مساعداتها ونقل عدة آلاف من المستشارين العسكريين الكوبيين لمساندة المجموعة الموالية لها في انغولا يمكنها ان تنسف الوفاق » . (١٣٨)

وعلى عكس البيانات العلينة التي تبرر التدخل الامريكي في انغولا بصفتـــه رد فعل للمبادرات السوفياتية ، فان العمليات السرية الامريكية في انغولا كانت قد بدأت بالفعل منذ يناير (كانون ثاني) عام ١٩٧٥. فقد قرر البيت الابيض بناء على توصية لجنة الاربعين للاستخبارات السرية التابعة لمجلس الامن القومي ، قرر تزويد الفنلا بـ ٣٠٠ ألف دولار ومعدات عسكرية من خلال ال سي. اي. ايه هذه الكمية الاولى « التي تبلغ ٣٠ ضعفاً لأي مبلغ سنوي قدمته امريكا من قبل لروبرتو » (١٣٩) عكست تصعيـــداً ذا دلالة في التورط الامريكي . وعند النهاية كانت المساعدة قد زيدت الى ٣٥ مليون دولار لتقديم الاساحة والمؤونة للمجموعات المعادية للشيوعية في انغولا (انظر ملحق أ) . وقد زودت المجموعات الـــتي يساندها الغرب باسلحة غير امريكية من مستودعات الـ سي . اي . ايه .وذلك لأخفاء مصادرها الامريكية (١٤٠) . وقد توافق قرار يوليـــو (تموز) بتوسيـــع العمليات السرية للسي . آي . ايه. داخل انغولا والتي كانت اولى عدة قرارات وصلت بالمساعدة الامريكية الى مستوى الملايين من الدولارات ، توافق مـــع انسحاب اليونيتا من الحكومة الائتلافية ومع تدخل جنوب افريقيا العســكري هناك . (١٤١) *

كان الهدف الاول للولايات المتحدة هو الابقاء على الفنلا في الحكومـــة الانتقالية وذلك لموازنة النفوذ المتزايد لمبلا ذات الاتجاه الاشتراكي .كانت ادارة فورد تخاف انه اذا ما نجحت مبلا في الوصول الى السلطة وحدها فسيكسب الاتحاد السوفياتي موطىء قدم هام في افريقيا الجنوبية وبالتالي تكون له قواعد جوية وبحرية على شاطيء انغولا الافريقي الغربي ، وهذه بالاضافة الى قواعد الطيران الروسية

---

* يجب ملاحظة ان هذا التصعيد في التورط الامريكي في انغولا كان توصية ناتانيل دايفز الذي كان وقتئذ سكرتيراً مساعداً للخارجية للشؤون الافريقية ، والذي الح على الحاجة الى «مدخل ديبلوماسي » للازمه الانغولية . انظر سيمور . م . هيرش « موضوع مساعدة انغولا بفتح الصراع في وزارة الخارجية » النيويورك تايمز ١٤ ديسمبر (كانون اول) عام ١٩٧٥

في غينيا ستضمن للسوفيات السيطرة على جنوب الاطلنطي بما في ذلك السيطرة على خطوط النفط البحرية حول رأس الرجاء الصالح . [١٤٢] . بالاضافة الى ان نظاماً يسانده السوفيات في انغولا يمكنه ان يتحكم في نفط البلاد ومصادرها المعدنية .

لكل هذه الاسباب خصصت ادارة نكسون من ٥٠ الى ٦٠ مليون دولار من اعتمادات الاسلحة والمؤونة للمجموعات المعادية لمبلا في انغــولا . [١٤٣] . وجه معظم المساعدة الامريكية عبر زائير اذ ارادت الحكومتان « وقف السيطرة الروسية » في انغولا بالحد من نفوذ المبلا وباقامة نظام من الفنلا مع او اليونيتا في لواندا وقد عمل الرئيس موبوتو سيسيسيكو بشكل وثيق مع الـ سي . اي. ايه في توجيه المساعدة العسكرية والمالية الامريكية للقوى المعادية لمبلا وبالــذات للمجموعات الموجودة في الاقليم الشمالي التي كان يقودها شقيق زوجته روبرتو هولدن المعروف منذ فترة طويلة بعلاقاته بالـ سي . اي . ايه .

في اواخر نوفمبر (تشرين ثاني) عام ١٩٧٥ بدأت الولايات المتحدة بتشديد حملتها العلنية ضد التدخل السوفياتي والكوبي . وطلبت اعتمادات اضافيــة من الكونغرس لتغطية العمليات السرية للسي . اي . ايه . في انغولا وللمساعدة في رد النكسات العسكرية التي سببها التدفق السوفياتي الضخم للاسلحة والتدخل الكوبي المسلح لمساعدة المبلا . كما ضغطت الولايات المتحدة على بلاد مثل ترينيــداد وتوباغو وبربادوس لترفض تقديم تسهيلات اعادة التزود بالوقود للطائرات الكوبية الذاهبة الى لواندا . وبالاضافة الى ذلك فقد طلب من شركة غلف اويل ان تعلق عملياتها في كابيندا بدلاً من ان تدفع لمبلا الرسوم الربع سنوية والضرائب التي تبلغ ١٠٠ مليون دولار والمستحقة في ديسمبر (كانون اول) عام ١٩٧٥ .

واصطدمت ادارة فورد بمعارضة قوية من مجلس الشيوخ الامريكي . ففي ديسمبر (كانون اول) عام ١٩٧٥ رفض مجلس الشيوخ الموافقة على مزيد من الاعتمادات لمساعدة المجموعات الموالية للغرب في انغولا . وكان على الادارة عندئذ ان تدرك ان عليها مواجهة معركة صعبة لكي تحصل على موقف مــن مجلس النواب الامريكي الى جوارها لالغاء الحظر الذي فرضه مجلس الشيوخ على المساعدة العسكرية .

والذي شجع البيت الابيض في جهوده حقيقة ان مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية (١٩٧٦/١) فشل في الوصول الى حل للازمة الانغولية ، وان اثنين

وعشرون بلداً افريقيا وافق على موقف الولايات المتحدة بضرورة تشكيل حكومة ثلاثية للوحدة الوطنية . والذي سهل مهمة الادارة اكثر كان هو اعلان بريتوريا انها ستسحب قواتها من انغولا اذا فعلت القوات الاجنبية الاخرى ذلك ايضا [١٤٤] هذا الاعلان الموقت جاء خلال مداولات مجلس النواب حول ما اذا كان يوافق على حظر مجلس الشيوخ للمساعدة السرية المقدمة لفنلا ويونيتا او ان يلغيه وحاول كيسنجر متسلحاً ببيان بريتوريا التحجج بان التدخل الامريكي في انغولا كان مطلوباً لوقف التوسع السوفياتي في افريقيا الجنوبية ولتقديم مساعدة رمزيه لجنوب افريقيا التي كانت في قلق متزايد من ان تقع وحدها في مصيدة حرب لا نهايـــة لها في انغولا . واستخلص من ذلك ان معونة الولايات المتحدة يمكن ان تكون انذاراً للاتحاد السوفياتي وكوبا وتعطي ادارة فورد بعض الثقل الذي تفاوض به به من اجل حل دبلوماسي للأزمة الانغولية .

لا اعلان بريتوريا للانسحاب من انغولا ولا حجج كيسنجر كانت كافية لتجميع الاصوات اللازمة لالغاء حظر مجلس الشيوخ. ففي ٢٧ يناير (كانون الثاني) عام ١٩٧٦ وبالرغم من نداء اخير وجهه الرئيس فورد صوت مجلس النواب باغلبية ٣٢٣ ضد ٩٩ لحظر المساعدة العسكرية السرية لا نغولا . وأمرت ادارة فورد ان لاتنفق اية اعتمادات على المساندة العسكرية للمجموعات المتقاتلة في انغـــولا . [١٤٥] واتهم الرئيس المحبط الكونغرس بانه فقد « قدرته » . [١٤٦]

اثارت حقيقة ان واشنطن وبريتوريا تقفان على نفس الجانب في الـــنزاع الانغولي ، جدالاً في الولايات المتحدة . ودافع دانيال ب موينهان سفير الولايات المتحدة في الامم المتحدة ، عن هذا الجهد المشترك قائلاً « هناك تقاطع في السياسة كلانا يفعل نفس الشيء الرديء » [١٤٧] ولكـــن آخرين شعروا انه كان مـــن الواجب على الولايات المتحدة ان تتبع « سياسة رفع اليد » وايقاف المساعدة من اي نوع [١٤٨] هؤلاء كانـــوا ينتقدون المعونة الامريكية السرية وتدخل جنوب افريقيا العسكري والذي لم يكن من وجهة نظرهم مجرد صدفة . وقد جمعوا مصادر عديدة لأدلة غير مباشرة بما في ذلك التعاون الوثيق الطويل المدى بـــين السي . اي . ايه . واجهزة الأمن في جنوب افريقيـــا ، [١٤٩] والبيـــان الذي ادلى به موظف رسمي من جنوب افريقيا ونشرته النيويورك تايمز وقال فيه ان الغزو قد شن بعد ان دلت الاتصالات مع الرسميين الامريكيين ان الدعم قادم [١٥٠]

نحو سياسة أمريكية جديدة لأفريقيا الجنوبية

في نهاية عام ١٩٧٤ لم يعد واقعياً ان تستمر ادارة فورد في ارساء سياستها على اساس الخطوط العامة لماد ٣٩ . فلقد اثار الانقلاب البرتغالي في ابريل (نيسان)عام ١٩٧٤ حركة من اجل الاستقلال في المناطق الافريقية البرتغالية ، ومن ثم، احدث تغييراً درامياً في ميزان القوى بين السود والبيض في افريقيا الجنوبية . كان معنى استقلال موزمبيق . إن روديسيا المحوطة بالارض من كل اتجاه قد حوطت ايضاً ببلاد يحكمها السود باستثناء جنوب افريقيا وانها ستخضع لضغوطهم العسكرية والاقتصادية المتزايدة . وبالمثل فان انتصار مبلا في انغولا كان هو إشارة بدء المشاكل في جنوب افريقيا في ناميبيا لان سوابو يمكنها ان تعتمد على المساعدة العسكرية والمالية من الحكومة الجديدة في لواندا، ويمكنها ان تستخدم بحرية انغولا الجنوبية كملجأ امين لها لتصعيد الحملة العسكرية ضد ادارة جنوب افريقيا غير الشرعية لناميبيا . ان للتغيرات التي وقعت في موزمبيق وانغولا وطأتها على جنوب افريقيا لأن انظمة الاقلية البيضاء ستكون اكثر عرضة لهجمات رجال العصابات بعد ان وجدت بلاد ذات حكم أسود على حدود جنوب افريقيا وناميبيا .

كما خلق وجود من ١٢ ألف الى ١٥ ألف كوبي في انغولا جاهزين للاستخدام ضد انظمة الاقلية البيضاء في المنطقة ، خلق مشكلة اخرى للولايات المتحدة فمن ناحية كان لادارة فورد وزن محدود في افريقيا الجنوبية . لم يكن لها وجود جوهري هناك ، كما ان الحظر الذي فرضه الكونغرس على انغولا جعل بعض المراقبين يظنون ان الولايات المتحدة لن تكون قادرة في المستقبل على منع التدخل الخارجي فيما يجد من نزاعات افريقية (١٥١) . ومن ناحية اخرى لم يكن ممكناً لادارة فورد ان تجلس مكتوفة الايدي وتترك القوات الكوبية لتستعمل في مواجهة

بين السود والبيض في تلك المنطقة . ان التدخل الكوبي قد يظهر اما في ناميبيـــا اوروديسيا وهو وضع قد يؤدي في النهاية الى مواجهة سوفياتية امريكية ، وهي ما سعى كيسنجر إلى تجنبها بكل طاقاته . في ظل هذه الظروف توجب على ادارة كيسنجر القيام ببعض المبادرات الجديدة ، اولاً ان تنفي اي شك في قدرتها على عدم تشجيع كوبا للقيام بمغامرات عسكرية اخرى في افريقيا الجنوبية ، وثانيـاً لتوقف الضغوط التي تقوم بها انظمة الاقلية البيضاء في سبيل الحصول ولو عـلى مساعدات غير مباشرة لتقليص التوسع الكوبي السوفياتي (انظر ملحق أ) .

هذه التطورات الجديدة جعلت الفرضية الاساسية للخيار ٢ في ماد ٣٩ غـير صحيحة ، وهي القائلة إن الانظمة البيضاء لا يمكن الاطاحة بها . فبعد الانهيـار الانغولي أمر الرئيس فورد كيسنجر باعادة النظر في علاقات امريكا بافريقيـا الجنوبية وبأعداد سياسة جديدة تأخذ في الاعتبار الاحداث الاخيرة في المنطقـة ، وبالذات وجود قوات كوبية كثيفة في انغولا وزيادة النفوذ والمكانة السوفياتيتين زيادة جوهرية هناك . وخلال تشكيل السياسة الجديدة جذرت ادارة فورد تكرار الاتحاد السوفياتي وكوبا ضد اية مغامرات عسكرية في افريقيا موضحة ان الوفاق الامريكي السوفياتي قد لا يتحمل « انغولا اخرى » (١٥٢) . وكما قال كيسنجر في مارس(آذار)عام١٩٧٦ «ان الولايات المتحدة لن تقبل تدخلاً شيوعياً عسكرياً آخر في افريقيا » (١٥٣) . كما اعلن ايضاً ان ادارة فورد ستتخذ اجراءاً حاسماً ضد اي تدخل كوبي آخر في افريقيا او اي مكان آخر . الى جانب ذلك فقد أمر مجلس الامن القومي باعادة النظر في الخيارات المفتوحة امام الولايات المتحدة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وطلب من هيئة الاركان المشتركة مراجعة عـدة خطط محتملة متعلقة بالقوات الكوبية . (١٥٤)

هذه الاجراءات اثارت انتقاد زعماء الكونغرس . ووصف زعيم الاغلبية في مجلس الشيوخ مايك مانسفلد ملاحظات كيسنجر بانها « لغو لا فائدة منه » وانهـا «لغو قد يكون خطيراً » . (١٥٥) وطلب زعيم الاغلبية في مجلس النواب توماس ب اونيل الصغير ان « يتبرأ فورد علناً او يشرح بيانات وزير الخارجية هنري أ. كيسنجر والبيت الابيض . » (١٥٦) أجبر رد الفعل القوي من الكونغرس الادارة على تليين موقفها . واعلن وزير الدفاع دونالد ه . رمز فيلد بشكل موجز انهم يقومـون

ببحث « اجراء اقتصادي او سياسي فحسب ضد كوبا وليس اجراء عسكريا»[١٥٧]

كان التحدي الذي يواجه ادارة فورد هو كيفية إخراج القوات الكوبية من انغولا مع ايجاد الطرق الكفيلة بالمساعدة على الاسراع بانتقال سلمي للسلطة في روديسيا وناميبيا . وكان على السياسة الجديدة ان تتناول هاتين المجموعتين من المشاكل لكي تستعيد مصداقية الولايات المتحدة كقوة عظمى وفي الوقت نفسه توقف التوسع السوفياتي في افريقيا الجنوبية .

ولمواجهة التحدي الاول استمر كيسنجر على اصراره أنه « يجب ان تنسحب كل القوات الكوبية من البلاد قبل ان تعترف الولايات المتحدة بانغولا » . [١٥٨] ولكي يضغط على زعماء المبلا اعلن كيسنجر نية الولايات المتحدة على الوقوف في وجه قبول انغولا في الامم المتحدة طالما بقيت القوات الكوبية فيها . كما طلب مساعدة الحكومات الافريقية الاخرى لامتناع لواندا بتجنب مواجهة في الامم المتحدة بان تؤجل طلب انضمامها لهذه الهيئة العالمية .

وبالنسبة لروديسيا فقد اعلن كيسنجر التزام الولايات المتحدة الثابت بمبدأ حكم الاغلبية وانه لا نية لديها بتقديم المساعدة العسكرية لنظام ايان سميث الذي يسيطر عليه البيض ، ومع ذلك فان ادارة فورد لن تقبل اي تدخل كوبي او سوفياتي في روديسيا . ووعد كيسنجر « ان الولايات المتحدة ستبذل اقصى ما في وسعهالتحقيق تغيير في روديسيا » [١٥٩] .

يعتقد بعض المراقبين ان سياسة كيسنجر تجاه روديسيا متناقضة . فهم يحتجون بأنه في امكان سميث الآن ان يصبح اكثر عناداً اذ يعرف ان الولايات المتحدة تعارض كلية اي تدخل شيوعي الى جانب الاغلبية الافريقية . وعلق السناتور ديك كلارك رئيس اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية مع افريقيا في مجلس الشيوخ قائلاً : « اعتقد ان كيسنجر والادارة مصممون على اتخاذ اجراء ضد كوبا اذا تورط الكوبيون مرة اخرى بشكل كبير ، وانه في مثل هذه الحالة سيكون الاجراء ضد كوبا نفسها » [١٦٠] .

ويؤكد كيسنجر انه يمكن تحقيق الهدفين في نفس الوقت [١٦١] . لقد اظهر بروداً في علاقاته مع موسكو ، مؤجلاً على سبيل المثال بعض المقابلات مع رسميين

روس سبق تحديد مواعيدهم ، وكاشارة بان العلاقات السوفياتية الامريكية لايمكن تحسينها طالما بقيت القوات الكوبية في انغولا . كما انه اخبر سميث أنـــه لا يفسر المعارضة الامريكية لتدخل شيوعي محتمل بأنه مساندة لنظامه ، كما جددالاتصالات ببريطانيا لتقوية الضغط البريطاني على سميث ليضمن حكم الاغلبية .

وقد ادى انهيار محادثات سميث ـ نكومو في مارس (آذار) عام ١٩٧٦ وما صاحبه من تصعيد لحرب العصابات داخل روديسيا ، ادى الى سفر كيسنجر لأفريقيـــا الجنوبية في محاولة لمنع احتمال حرب عنصرية اوسع وللتشاور مع الزعماء الافريقيين حول افضل السبل التي يمكن ان تتبعها الولايات المتحدة للمساعدة في حل المشاكل الافريقية . وكان كيسنجر يرجو من رحلته ايضاً ان تظهر اهتمام امريكا المتزايد بأفريقيا وان يحذر كوبا والاتحاد السوفياتي ضد أية مغامرات عسكرية اخرى في المنطقة وان يعيد توجيه سياسة امريكا تجاه افريقيا الجنوبية . وفي خطابه في ٢٧ ابريل (نيسان) في لوزاكا اشار كيسنجر الى الخطوط العامة لسياسة امريكا الجديدة (انظر الملحق ـ ب) .

وتولي السياسة الجديدة اهتماماً مباشراً بروديسيا التي هي من جهة نظر كيسنجر المشكلة « الاكثر الحاحاً » . وحدد كيسنجر موقف الادارة حول هذا الموضوع بتفصيل كبير حتى يخطف الاضواء عن الوجود السوفياتي الكوبي في افريقيا الجنوبية ولكي يعطي لسميث اشارات واضحة عن وضع الولايات المتحدة وايضاً لـــكي يدفع بجهود بريطانيا لتحقيق حكم الاغلبية عبر تسوية متفاوض عليها . لقد اعلن بوضوح ان الولايات المتحدة « ملتزمة كلية بالوصول الى حل افريقي سريـــع وعادل (في روديسيا) » بل انه عرض ان يعمل كوسيط في المفاوضات المقبلـــة ليؤمن الانتقال الهادىء لحكم الاغلبية السوداء في روديسيا . ووعد انه « سيحث الكونغرس هذا العام على الغاء تشريع بيرد الذي يسمح باستيراد كروم روديسيـــا للولايات المتحدة ـ وهو اجراء لا يتفق مع عقوبات الامم المتحدة . » [١٦٢] .

ورسم كيسنجر في بيانه السياسي خطاً مميزاً دقيقاً بين مشاكل روديسيا وناميبيا من جانب وبين جنوب افريقيا من جانب آخر وقد كرر موقف الولايات المتحدة المعروف جيداً من ان جنوب افريقيا تحتل ناميبيا بشكل غير شرعي ودعا بريتوريا

لوضع جدول زمني لتطبيق حق تقرير المصير في تلك البلد تحت اشراف الامم المتحدة وبمشاركة الجماعات الافريقية المنوعة هناك . ان كيسنجر الذي لا بد وقد تأثر خلال زيارته الخاصة لبريتوريا في الستينات قبل انضمامه لادارة نكسون يعتقد ان الجنوب افريقيين « ليسوا استعماريين وانهم تاريخياً شعب افريقي » ومع ذلك فقد أصر على انه « يجب انهاء التفرقة العنصرية الرسمية » ووعد بالاستمرار « بتشجيع التغيير السلمي والعمل من اجله » (١٦٣) .

بذلك تكون السياسة الجديدة قد استمرت في ضمان موقع خاص لجنوب افريقيا في الاستراتيجية الامريكية . وهو أمر واضح في مناشدة كيسنجر لبريتوريا استعمال «نفوذها في سالزبوري لتدفع في سبيل تسوية متفاوض عليها من اجل حكم الاغلبية في روديسيا » (١٦٤) ومن المؤكد ان جنوب افريقيا هي البلد الوحيد القادر على ممارسة ضغط مؤثر على نظام سميث لأنه « باغلاق الحدود مع موزمبيق اصبحت طرق وسكك حديد جنوب افريقيا الآن هي السند الوحيد تقريباً للاقتصاد الروديسي »(١٦٥) وظن انه من الممكن حث رئيس الوزراء جون فورستر لتشديد هذا الضغط على ايان سميث مقابل « قروض ودرجة ما من الشرعية في القارة من جانب افريقيا السوداء » (١٦٦) . ويعتقد كيسنجر ان جهود بريتوريا في هذا الاتجاه « ستظهر اخلاصها لأفريقيا» « وسينظر لها بايجابية في مجتمع الامم كما في بقية افريقيا»(١٦٧) .

إن الغرض الرئيسي لسياسة فورد – كيسنجر الجديدة هو العثور على حلول لمشاكل افريقيا الجنوبية العنصرية والاستعمارية المزمنة بحيث تكون مرضية بشكل كبير للقادة الافريقيين ولكنها في الوقت نفسه تضمن استمرار الحكم الأبيض في جنوب افريقيا . فإذا نجحت المبادرات الجديدة ، فلن يكون على الولايات المتحدة أن تختار بين بريتوريا وافريقيا وستكون قادرة على الحفاظ على استثمارها الذي ينمو بسرعة (١,٥ بليون دولار في عام ١٩٧٤) وعلى فائض الميزان التجاري المتضخم (١,٢ بليون في الصادرات و ٦٠٩ ملايين دولار في الواردات خلال عام ١٩٧٤) مع جنوب افريقيا . وكما ذكرت مجلة فورتشن « أن المستثمرين الأجانب دائماً يعتبرون جنوب افريقيا كمنجم ذهب ، وواحدة من تلك الأماكن النادرة المتجددة حيث الأرباح عالية والمشاكل صغيرة . وحيث الرأسمال غير مهدد بعدم الاستقرار السياسي أو التأميم ، حيث العمل رخيص والسوق مزدهر والعملة متماسكة وقابلة

للتحويل »[١٦٨] . هذا الرأي يساعد في شرح حقيقة أن الاستثمار الأمريكي في جنوب افريقيا يبلغ ٤٠ بالمئة من مجموع الاستثمارات الأمريكية في افريقيا. ومنذ عام ١٩٧٢ ازداد مستوى الاستثمار بمعدل ٢٠ بالمئة في السنة بالرغم من ازدياد التوتر في المنطقة . وفي الوقت الحاضر فإن ٥٠ بالمئة تقريباً من الاستثمارات الأمريكية هي في صناعات التصنيع و٣٣ بالمئة أخرى هي في الآلات والكيماويات . واذ تمنع وزارة التجارة الأمريكية البيانات حول الاستثمار في المناجم والبترول وإنتاج العربات فإن معظم الـ ١٧ بالمئة المتبقية من مجمل الاستثمارات هي في هذه المجالات . وبشكل عام فإن الولايات المتحدة هي ثاني أكبر المستثمرين في جنوب افريقيا اذ لها ١٦ بالمئة من مجمل الاستثمارات الأجنبية هناك[١٦٩] .

وقد تؤدي تسوية مشاكل افريقيا الجنوبية إلى اتساع فرص الأعمال أمام الأمريكيين اتساعاً كبيراً . فالتجارة الأمريكية مع كل القارة الافريقية هي منذ الآن أكبر بكثير من تجارتها مع افريقيا الجنوبية (أنظر جدول ٨) . وستكون المؤسسات الأمريكية قادرة على زيادة استثماراتها (تقدر حالياً بحوالي ٢,٢ بليون دولار) في البلاد النامية من افريقيا ويمكن حتى وقف نسبة الـ ٦,٥ بالمئة من التدهور الحادث في مجموع الاستثمارات الأمريكية في عام ١٩٧٤ هذا التدهور الذي نتج عن التأميم الجزئي لشركات النفط في نيجيريا . وتتركز الاستثمارات الأمريكية في البترول (١,٣ بليون دولار) والمناجم وصهر المعادن (٤٤٦ مليون دولار) ، وهما معاً يمثلان ٧٥ بالمئة من مجموع الاستثمارات الأمريكية في افريقيا[١٧٠] .

إن افريقيا تزداد أهمية بالنسبة للولايات المتحدة بسبب أزمة الطاقة والاعتماد الأمريكي على نفط افريقيا والمصادر المعدنية الأخرى . فمنذ عام ١٩٧٢ مثلاً تسببت واردات الولايات المتحدة من النفط والمواد الخـام في عجز كبير في الميزان التجاري مع افريقيا . وبلغ مجموع العجز ٤ بلايين دولار عام ١٩٧٥ منها ٣ ملايين دولار لحساب استيراد النفط النيجيري[١٧١] .

فإذا ما قدر لكيسنجر أن يعد وثيقة ماد أخرى للرئيس فورد فإنها على الأغلب ستحلل بشكل مكثف إمدادات الموارد الطبيعية . إن حاجة الولايات المتحدة لعديد من أشكال الوقود الحيوية والمعادن الأخرى هي في ازدياد . وأدى هذا الوضع

بعض المراقبين لأن يعبروا عن اهتمامهم بنمو الطلب على المعادن وبالذات في النصف الثاني من السبعينات. وقد لاحظ انتوني هاريغان:

«إن الولايات المتحدة لا تواجه أزمة طاقة في وسط السبعينات وأواخرها فحسب ولكن أيضاً أزمة معادن. إن الوصول إلى المعادن الاستراتيجية سيصبح محل اهتمام جدي ومتزايد في الجزء الأخير من هذا العقد. وذات الوضع ينطبق على بلاد الناتو طبعاً[١٧٢].

في هذا القطاع من ندرة الموارد يجب تقدير أهمية افريقيا الجنوبية. إن أرقام التجارة تكشف أن الولايات المتحدة تعتمد الآن بالفعل وبشكل كبير على افريقيا لتلبية احتياجاتها المعدنية. ومن بين المعادن المستوردة في افريقيا — بما في ذلك الكروم والبلاتين وخام المنغنيز والكوبلت والذهب والألماس والنفط — فإن معظمها يستورد من افريقيا الجنوبية. فالولايات المتحدة مثلاً تستورد ٤٧ بالمئةمن كرومها من جنوب افريقيا وروديسيا. وبين كل بلاد افريقيا الجنوبية فإن جنوب افريقيا هي الأهم بالنسبة للولايات المتحدة. فبالفعل تقدم جنوب افريقيا وحدها ٣٦ بالمئة من الكروم و٥١ بالمئة من الفاناديوم و٣١ بالمئة من البلاتين و ١٤ بالمئة من المنغنيز التي استوردتها الولايات المتحدة في عام ١٩٧٥[١٧٣].

وفي منتصف الأزمة المتصاعدة في افريقيا الجنوبية ظهر في انكلترا تقرير غير عادي عن أهمية جنوب افريقيا المعدنية الاستراتيجية. ففي ٢٢ مارس (آذار) عام ١٩٧٦ لاحظ مراسل الغارديان العلمي أنه:

«وراء المعارك من أجل السلطة السياسية في وسط وجنوب افريقيا تقف الموارد التي يعتمد عليها مستقبل العالم التكنولوجي والصناعي. إن مستقبل الطاقة في العالم في مرحلة ما بعد النفط يبدو أنه يعتمد على الليثيوم، وأكبر الاحتياطيات المعروفة له في العالم الغربي خارج الولايات المتحدة هي في روديسيا وجنوب افريقيا»[١٧٤].

ومن المتوقع أن يستخدم الليثيوم في صناعة البطاريات العالية الطاقة وفي الصهر. وتعد الأولى مفتاح التحولات الضخمة في الآليات من النفط إلى الطاقة الكهربائية.

أما بالنسبة للصهر فإن الحاجة لليثيوم ستكون أكبر مع نمو الضغط المتوقع من أجل التحام نووي (نظيف) قائم على استعمال الليثيوم بدلاً من البلوتونيوم (القذر) المصنع في المفاعلات السريعة. وبالرغم من وجود احتياطيات أمريكية كبيرة فمن المتوقع أن تكون الولايات المتحدة قادرة على تلبية جزء فقط من احتياجاتها من الليثيوم.

هذا التقرير المتعلق باحتمالات ندرة الليثيوم يكرر التحذيرات التي احتوتها دراسة حديثة جاءت في مجلة الولايات المتحدة الجيولوجية. وأكدت على:

«إن الولايات المتحدة قد تواجه مشاكل في محاولتها زيادة مصادر الطاقة المحلية اذ ينقصها الموارد الكافية من بعض المعادن الضرورية لمثل هذا التطور .... إن الخوف من أن تلجأ البلدان الأخرى لتشكيل كارتلات لمثل هذه المعادن المطلوبة – كما فعل مصدرو النفط – كان هو العامل الدافع لهذه الدراسة» [١٧٥].

والدراسة تذكر أن الولايات المتحدة قد تواجه نقصاً خطراً بالذات في المنغنيز والكروم والكوبلت والتيتانيوم والميكا والنيو بيوم. وإلى جانب حقيقة أن جنوب افريقيا تملك احتياطيات كبيرة من معظم المعادن الأساسية والخامات المعدنية فإن تعاونها مع حكومة الولايات المتحدة هو أمر ملحوظ. وتذكر دراسة استراتيجية عن الخامات المعدنية منشورة في نوفمبر (تشرين ثاني) عام ١٩٧٤ عن مكتب البيت الأبيض للشؤون الاقتصادية الدولية:

ليس من المحتمل أن تشارك كندا وأستراليا وجنوب افريقيا في أي حظر على الصادرات إلى الولايات المتحدة وغرب أوروبا أو اليابان. ولما كانت هذه البلاد هي أهم مصادر المواد الخام بالنسبة للولايات المتحدة فإن أي تهديد بحظر هذه السلع يتضاءل كثيراً [١٧٦].

ولما كانت الولايات المتحدة والبلاد الصناعية الأخرى مستمرة في زيادة برامج تطوير الطاقة النووية، فإن جنوب افريقيا التي تملك ٢٥ بالمئة من احتياطيات اليورانيوم

في العالم مؤهلة لتكون « قوة مصدرة للطاقة النووية » وكما ذكر بصراحة ل.البرتس رئيس هيئة الطاقة الذرية في جنوب افريقيا « أن لنا اليوم وضعاً تفاوضياً مساوياً لأي بلد عربي لديه نفط كثير »[١٧٧]. ولقد قدرت الـ OECD * مؤخراً أن إنتاج جنوب افريقيا من اليورانيوم يمكن أن يزداد ألأكثر من أربعة أضعاف في عام ١٩٨٥[١٧٨]. كما أنه من المتوقع أن القدرة النووية الخاصة لجنوب افريقيا ستتضاعف ٧ مرات في العقد القادم[١٧٩] . ولقد بدأت جنوب افريقيا بمفاعل نووي من الولايات المتحدة حصلت عليه بمقتضى برنامج الذرة من أجل السلام ، ثم اشترت اثنين من العقول الألكترونية الكبيرة من الولايات المتحدة في عام ١٩٧٣ تستخدمها الآن في تنفيذ خطة سرية لإغناء اليورانيوم في بيلندابا في جنوب افريقيا[١٨٠] . وكون بريتوريا لم توقع اتفاق حظر انتشار الأسلحة النووية فإن ذلك معناه أن جنوب افريقيا « تستخدم العقول الألكترونية بسهولة خارج رقابة الأمم المتحدة » ، ومن الممكن أيضاً أنها قد تستخدمها « لتوسيع مشروع إغناء اليورانيوم لعمل يورانيوم للأسلحة الذرية بدلاً من استخراج الكهرباء »[١٨١] . وبالإضافة إلى ذلك فقد تقدمت مؤخراً شركة جنرال الكتريك بطلب الترخيص لها لتبيع جنوب افريقيا مشروعين ضخمين للطاقة الذرية . فإذا ما حصلت جنوب افريقيا على طاقتها النووية المتنامية ، فستكون متوفرة لديها التكنولوجيا والمواد لانتاج أسلحة نووية ذات وزن .

إن التأثير الواسع المتبادل للتفكير الاستراتيجي والتعاون الاقتصادي المفيد قد قرب واشنطن وبريتوريا كل منهما للآخر وتود إدارة فورد ان تخفف من التوتر المتصاعد في افريقيا الجنوبية وأن تساعد جنوب افريقيا في جعل علاقاتها مع بقية افريقيا علاقات طبيعية . إن استراتيجية كيسنجر هي إنهاء النزاع الروديسي والوعد باستقلال ناميبيا وإزالة القيود العنصرية في ظل التفرقة وذلك للإسراع بوفاق جنوب افريقيا مع زامبيا وزائير وساحل العاج ، وكذلك للحفاظ على سيادة بريتوريا في افريقيا الجنوبية. لذا فانه من المرجح أن تستمر جنوب افريقيا في شغل موقع مركزي في سياسة الولايات المتحدة تجاه افريقيا الجنوبية وذلك بسبب ثروتها المعدنية وقوتها السياسية — العسكرية .

إن مستقبل سياسة فورد كيسنجر الجديدة ليس مؤكداً ، في عام مليء بالدورات

---

* منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

الأولى من انتخابات الرئاسة وبانتخاب عام عند نهايته . ولقد ووجه البرنامج بالمعارضة منذ الآن ، لكون بعض قادة الجمهوريين يظن أن السياسة الافريقية الجديدة ستكلف الرئيس فورد بعض الأصوات الحيوية في الجولات الأولى الانتخابية في تكساس والاباما وجورجيا وانديانا . ولقد نصحوا الرئيس أن يؤخر تطبيق مثل هذه السياسة لما بعد انتخابات نوفمبر (تشرين ثاني) . وهدد السناتور ويب روبرت سي.بيرد (د – فرجينيا الغربية) والسناتور جيمس ب.الن (د – الاباما) بالعمل داخل مجلس الشيوخ لعرقلة اعتماد الـ ٢٥ مليون دولار المرصودة للبلاد ذات الحكم الأسود وإخراج هذا المبلغ من مجمل المساعدة المطلوبة لافريقيا الجنوبية والتي هي ضرورية للمساعدة في تنفيذ الالتزامات التي التزم بها كيسنجر خلال زيارته لافريقيا . ولقد اعترض الن على إعطاء أي مساعدات اقتصادية للبلاد الافريقية ذات الحدود المشتركة مع روديسيا ، وبالذات «موزمبيق التي يسيطر عليها الشيوعيون» ، وأنه يعتقد أن المساعدة قد تدفعهم للانضمام إلى المعركة ضد الحكومة المستقرة في روديسيا»[١٨٢] . وانضم رونالد ريغان المرشح الجمهوري للرئاسة إلى جوقة معارضة سياسة كيسنجر الافريقية الخاصة «بمساعدة افريقيا السوداء وفي الوقت نفسه محاولة الضغط لإنهاء حكومة الأقلية البيضاء في روديسيا»[١٨٣] .

ولقد أصبح الرئيس فورد أكثر حساسية بهذا النقد وأخذ يتحاشى تحديد موقف حول المساعدة الاقتصادية الإضافية لافريقيا الجنوبية . وتدل كل الدلائل أن المسار المقبل للولايات المتحدة في افريقيا الجنوبية لن يكون واضحاً إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية في نهاية العام . وسيتوقف تنفيذ مبادرة كيسنجر السياسية الجديدة جزئياً أو كلياً على من هو الرئيس الذي سيحكم في الأعوام الأربعة القادمة . فإن انتخب فورد فإن فرص تنفيذ هذه السياسة سيكون كبيراً . فإن جاء رئيس جديد للبيت الأبيض فقد تكون له آراؤه الخاصة حول طبيعة السياسة التي يريد أن يراها في افريقيا الجنوبية .

جدول (٨)

تجارة الولايات المتحدة مع افريقيا وجنوب افريقيا (بملايين الدولارات)

	صادرات						واردات					
	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
	٧٩٣	١٢٢٩	١٥٨٠	١٥٧٧	٢٣٠٦	٣٦٥٩	٥٣٤	٨٧٨	١٠١٣	١٥٩٥	٢٥٨٣	٦٦١٧
الجزائر	٢٨	٢١	٦٢	٩٨	١٦١	٣١٥	١	٨	١٠	١٠٤	٢١٥	١٠٩١
أنغولا	١١	١٣	٣٨	٢٦	٣٨	٦٢	٢٦	٤٨	٦٨	٩٠	١٦٧	٣٧٨
الكاميرون	(X)	٧	١٩	٣٧	١٥	٢٠	(X)	١٣	٢٥	٢٤	٣٠	٢٧
أفريقيا الوسطى	(X)	١	١	١	٣	١	(X)	١٠	٦	٧	٨	٧
مصر	١٥١	١٥٨	٧٧	٧٦	٢٢٥	٤٥٥	٣٢	١٦	٢٣	١٧	٢٦	٧٠
أثيوبيا	١٢	٢٢	٢٦	٢٤	٢٥	٣٣	٢٧	٦٤	٦٧	٥٨	٧٩	٦٤
الغابون	(X)	٥	٧	١٣	١٩	٣٣	(X)	١١	٩	١١	١٢	١٦٢
غانا	١٧	٣٦	٥٩	٤٤	٦٣	٧٧	٥٢	٥٩	٩١	٨٠	٩٠	١٢٦
ساحل العاج	(X)	١١	٣٦	٢٢	٦٩	٤٩	(X)	٤٦	٩٢	٩٢	١٠٨	٩٥
كينيا	(X)	٢٤	٣٤	٢٦	٣٩	٤٩	(X)	١٣	٢٣	٢٧	٢٦	٣٩
ليبيريا	٣٦	٣٩	٤٦	٤١	٤٦	٧٠	٣٩	٥١	٥١	٥٢	٧٢	٩٦
ليبيا	٤٣	٦٥	١٠٨	٨٥	١٠٤	١٣٩	(Z)	٣٠	٣٩	١١٦	٢١٦	١
مدغشقر	٣	٤	٧	١١	١٥	٧	١٣	٢٩	٣٢	٣٧	٤٠	٦٠
موريتانيا	(X)	٤	٤	٥	٩	١١	(X)	٢	١	١	١	(Z)

	صادرات						واردات					
	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
المغرب	٣٦	٥٦	٨٩	٥٨	١١٣	١٨٤	١٠	٦	١٠	١١	١٤	٢٠
موزمبيق	١٠	٩	٢٢	١٦	٣٢	٣٢	٥	٧	١٨	٢٦	٣٤	٤٥
نيجيريا	٢٦	٧٤	١٢٩	١١٤	١٦١	٢٨٦	٤٠	٦٠	٧١	٢٧١	٦٥٢	٣٢٨٦
جنوب افريقيا	٢٨٨	٤٣٨	٥٦٣	٦٠٢	٧٤٦	١١٦٠	١٠٨	٢٢٦	٢٩٠	٣٢٥	٣٧٧	٦٠٩
السودان	٧	١٥	٧	١٨	٣٩	٦٤	٥	٧	١٢	١٢	٩	٢٧
تانزانيا	(X)	٧	١٢	١٢	١١	٥١	(X)	١١	٢٤	٢١	٢٧	٢٦
تونس	٢٢	٤٤	٤٩	٥٥	٦٠	٨٧	(Z)	٢	٣	٨	٣٣	٢١
أوغندا	(X)	٢	٤	٣	٢	٨	(X)	٤٣	٤٨	٤٩	٥٧	٦٧
زائير	(X)	٧١	٦٢	٣٧	١١٠	١٤٥	(X)	٣٨	٤١	٤٣	٧١	٦٨
زامبيـــا	(X)	(X)	٣١	٣٤	٣٩	٦٨	(X)	(X)	٢	٣	٦	٦
أخرى	١٠٣	١٠٣	٨٩	١١٩	١٦٣	٢٥٣	١٧٤	٧٧	٥٩	١١٠	٢١٣	٢٢٦

(X) = غير معروف

(Z) = اقل من نصف مليون دولار

المصدر : وزارة التجارة الأمريكية – مكتب الأحصاء – مقتطفات إحصائية عن الولايات المتحدة يوليو (تموز) عام ١٩٧٥.

الحـــواشي

1. Donald B. Fasum, «United States Policy Toward Africa,» *Issue* 5:3. 1975, pp. 70-71.

2. Donald F. McHenry, «Statement on South Africa and Namibia,» *Ibid.*, p. 60.

3. U.S. National Security Council Interdepartmental Group for Africa. Study in Response to National Security Memorandum 39: Southern Africa. Washington, DC: National Security Council, August 15, 1969, p. 86. Hereafter referred to as NSSM 39 (1969).

4. Mohamed El-Khawas, «Kissinger on Africa: Benign Neglect?» *A Current Bibliography on African Affairs*, 7:1, 1974, p. 3.

5. *The Washington Post*, Sept. 17, 1973 (remarks excerpted from seminar, University of California, 1968).

6. Memorandum by Henry A. Kissinger to Secretaries of State and Defense and CIA Director, April 10, 1969. (NSSM 39).

7. Edgar Lockwood, «National Security Memorandum 39 and the Future of United States Policy toward Southern Africa,» *Issue*, 4:3, 1974, p. 63.

8. NSSM 39, pp. 86-88.

9. *Ibid.*, p. 93.

10. *Ibid.*, p. 101.

11. *Ibid.*, p. 86.

12. Mohamed A. El-Khawas, «United States Foreign Policy Toward Africa, 1960-1972,» *A Current Bibliography on African Affairs*, 5:2, 1972, p. 412.

13. NSSM 39, p. 103.

14. John Seiler, «The Future of US-Southern African Policy,» *Issue*, 2:1, 1972, pp. 21-22.

15. NSSM 39, p. 111.

16. McHenry, p. 60.

17. NSSM, p. 117.

18. *Ibid.*, p. 107.

19. McHenry, p. 61.

20. John A. Marcum, *The Politics of Indifference: Portugal and Africa, A Case Study in American Foreign Policy*. Syracuse, New York: Syracuse University Press, Eastern African Studies V, March 1972, pp. 23-24. See also Henry A. Kissinger, *The Troubled Partnership: A Reappraisal of the Atlantic Alliance*. New York: McGraw-Hill, 1965, p. 205.

21. NSSM 39, p. 87.

22. *Ibid.*, p. 105.

23. *Ibid.*

24. Willard R. Johnson, «United States Foreign Policy Toward Africa,» *Africa Today*, 20:1, 1973, p. 22.

25. *The Washington Post*, Sept. 12, 1973.

26. *Ibid.*

27. *ITT-CIA Subversion in Chile. A Case Study of US Corporate Intrigue in the Third World*. Nottingham, England: Spokesman Books, 1972.

28. Immanuel Wallerstein, «From Nixon to Nixon,» *Africa Report*, 14:8, 1969, p. 30.

29. NSSM 39, p. 105.

30. *Ibid.*

31. McHenry, p. 61.

32. Lockwood, *NSSM* 39..., p. 63.

33. *Ibid.*, p. 67.

34. George M. Houser, *United States Policy and Southern Africa*. New York: The Africa Fund (American Committee on Africa), 1974, p. 5.

35. *The Johannesburg Star,* January 5, 1974.

36. «Employment Practices of US Firms in South Africa.» Washington, DC; Department of State, Bureau of African Affairs, February 1973.

37 Marilyn Berger, «Loan to South Africa is Guaranteed by US,» *The Washington Post,* January 15, 1972; *US Policy Toward Southern Africa,* Hearings, Subcommittee on African Affairs of the Committee on Foreign Relations, United States Senate, July 24, 1975. Washington, DC: Government Printing Office, 1976, p. 351.

38. US Chamber of Commerce, *Survey of Current Business,* 1969-1974, Washington, DC, yearly issues.

39. US Department of Commerce, Bureau of Census. *Statistical Abstract of the United States, 1975.* Washington, DC: Government Printing Office, 1975. For data on US exports to and imports from South Africa in 1968, see NSSM 39, p. 87.

40. *Survey of Current Business,* 1968-1974.

41 Easum, p. 68.

42. Mohamed A. El-Khawas, «A Perspective on US Investment in South Africa,» in *Impact: US Constituency for Africa.* Published by the Washington Task Force on African Affairs, 1973, p. 10; Reed Kramer and Tami Hultman. «The Impact of US Investment in Southern Africa,» *Social Action,* 38:7, 1972, pp. 4-11; *Southern Africa: Proposals for Americans.* A Report by the UN Association of the USA. New York, December 1971, pp. 29-30.

43. Easum, p. 68.

44. Baden Hickman, «Call to Halt Funds for South Africa,» *Guardian,* March 10, 1976.

45. See *The Energy Crisis and US Foreign Policy.* Washington, DC: Overseas Development Council, Development Paper 14, August 1973; and *Special Report: Cricital Imported Materials.* Washington, DC: Council on International Economic Policy, December 1974; «Material Needs and the Environment, Today and Tomorrow.» Washington, DC: National Commission on Material Policy, June 1973.

46. US Dept. of State, African Affairs Advisory Council. *Africa's Resources.* Washington, DC: US Dept. of State, August 1971, p. 1.

47. *Ibid.,* pp. 4, 8.

48. *Ibid.,* pp. 6, 8, 13-15, 21.

49. NSSM 39, p. 107.

50. Bruce Oudes, «South Africa, US Secrets,» *The Sun,* February 22, 1976.

51. *Implementation of the US Arms Embargo,* Hearings of the Subcommittee on Africa, House Committee on African Affairs, 93rd Congress, 1st session, March 20, 22 and April 6, 1973. Washington, DC; US Government Printing Office, 1973, pp. 42, 59.

52. Ibid., p. 55.

53. Ibid., p. 59.

54. Houser, p. 5.

55. Ernest Harsch and Tony Thomas. *Angola: The Hidden History of Washington's War.* New York: Pathfinder Press, Inc., 1976, p. 117.

56. NSSM 39, p. 122.

57. Goler Butcher, «Testimony on South Africa and US Foreign Policy,» Issue, 5:3, 1975, p. 42.

58 NSSM 39, pp. 122-123.

59. *Anti-Apartheid News.* London, England, November 1973.

60. «The Drift Towards NATO intervention in Southern Africa,» *Southern Africa,* December, 1974, pp. 4-5, Fasum, p. 70.

61. Tad Szule, «Why are We in Johannesburg?» *Esquire,* October 1974, p. 48.

62. *The Wall Street Journal,* July 31, 1975.

63. «NATO Arms, South Africa,» *Africa,* July 1975, pp. 34-35.

64. «The Indian Ocean and Africa,» *Africa Confidential,* August 29, 1974, p. 26.

65. Earl W. Foell, «Africa's Vanishing Act at the UN: Where Does the United States Stand on African Issues?» *Africa Report,* 14:8, 1969, p. 31; see also El-Khawas, «United States...,» p. 415.

66. Bruce Oudes, «Diaolg: Was Rogers' Africa Tour a Bad Trip?» *Africa Report,* 15:4, 1970, pp. 22-24.

67. NSSM 39, p. 106.

68. Edgar Lockwood, «Testimony on Rhodesia and United States Foreign Policy,» Issue, 5:3, 1975, p. 25.

69. NSSM 39, Annex 4, p. 150.

70. *US Policy Toward Southern Africa,* Hearing of the Subcommittee on African Affairs, op. cit., June-July 1975, p. 4.

71. Statements made by Reps. Ronald V. Dellums (D — California), Jonathan B. Bingham (D — New York) and Donald M. Fraser (D — Minnesota), US Congressional Record, Proceeding and Debates of the 92nd Congress, First Session, November 10, 1971, H. 10859-63.

72. *Ibid.,* H. 10860.

73. *Ibid.,* H. 10859.

74. *Ibid.,* H. 10860.

75. *Rhodesian Chrome.* A Research Report by the Washington Intern Program of the Student and Young Adult Division. New York: United Nations Association of the USA, May 1973, p. 43.

76. «Richard M. Nixon: An Interview with his Spokesman, David D. Newsom,» *Africa Report,* 17:3, 1972, p. 15.

77. Seiler, p. 21.
78. *Rhodesian Chrome,* p. 37.

79. *Ibid.*

80. Ken Owen, «Why Nixon Took Option 2,» *The Johannesburg Star,* February 13, 1971.

81. *The New York Times,* April 21, 1971.

82. US Congressional Record, Proceedings and Debates of the 94th Congress, First Session, September 25, 1975, H. 9109.

83. *The Washington Post,* February 3, 1972.

84. *The Johannesburg Star,* September 8, 1973; *Africa Briefing International, October* 20, 1972.

85. *Rhodesian Chrome,* p. 41.

86. *The New York Times,* June 7, 1972.

87. Statement made by Rep. Wayne L. Hayes (D — Ohio), Congressional Record, Nov. 10, 1971, H. 10864; Mohamed A. El-Khawas, «Congressional Voting on African Issues: A Preliminary Assessment,» in *Congress and Africa,* Washington DC: African Bibliographic Center, Current Reading List Series, 10:1, 1973, pp. 7-8.

88. The Washington Office on Africa. *Legislative Bulletin,* August 18, 1972, p. 2.

89. *US Policy Toward Southern Africa,* Hearings..., June-July 1975, p. 185.

90. NSSM 39, Annex 3, p. 145.
91. *Ibid.*
92. Lockwood, «Testimony on Rhodesia...,» p. 25.
93. *Ibid.,* pp. 26-27.

94. Jean Herskovits, «An Overview of American and African Policies in Regard to Southern Africa,» *Issue,* 5:3, 1975, p. 52; Barbara Rogers, «Congress and Southern Africa,» *A Current Bibliography on African Affairs,* 7:1, 1974, p. 28.

95. Jose Sherclif, «Portugal's Strategic Territories,» *Foreign Affairs,* 31:2, 1953, pp. 321-25.

96. David M. Abshire, «Strategic Implications.» in *Portuguese Africa: A Handbook.* Edited by David M. Abshire and Michael A. Samuels. New York: Praeger, 1969, pp. 435, 436.

97. Mohamed A. El-Khawas, «American Involvement in Portuguese Africa: The Legacy of the Nixon Years,» «UFAHAMU, 6:1, 1975, p. 118.

98. NSSM 39, p. 108.

99. *Ibid.,* p. 107.

100. Jack Anderson, «State Resisted Kissinger's African Policy,» *The Washington Post,* October 22, 1974: «Henry Kissinger's First Big «Tilt.» *Ibid.,* October 11, 1974.

101. Johnson, pp. 20-21.

102. *The Economist,* October 6, 1973, p. 38.

103. *US Business Involvement in Southern Africa: Part I.* Hearings of the Subcommittee on Africa, House Committee on Foreign Affairs, 92nd Congress, 1st Session, May 4, 5, 11, 12, June 2, 3, 15, 16, 30, and July 15, 1971. Washington, DC: US Government Printing Office, 1972, p. 286.

104. *Ibid.*

105. Marcello Caetano, *Guidelines of Foreign Policy.* Lisbon: Secretaria de Estado do Informacao e Tourismo, 1970, p. 7.

106. Marcum, *The Politics of Indifference...,* p. 23.

107. US Dept. of State Bulletin, 66 : 1697, January 3, 1972, pp. 54-5.
108. El-Khawas, «Kissinger...,» p. 6.
109. *The Washington Post,* October 13, 1974.
110. *Implementation of the US Arms Embargo.* Hearings..., pp. 52, 58, and 61.
111. US Dept. of Commerce, Bureau of International Commerce. *Foreign Economic Trends and their Implications for the* US, October 1969, p. 9 and August 1972, p. 8.
112. Supplementary Working Paper prepared by the UN Secretariat for the members of Subcommittee 1, Special Committee, Conference Room Paper SC 1/73/1, June 12, 1973, p. 6.
113. *Ibid.,* pp. 11-26.
114. Mohamed A. El-Khawas, «Foreign Economic Involvement in Angola and Mozambique,» *Issue,* 4:2, 1974, pp. 23-25.
115. *Ibid.,* pp. 25-26; UN Subcommittee 1, Special Committee, Conference Room Paper SC. 1/73/2, June 8, 1973, pp. 10-15.
116. UNA/USA, *Southern Africa,* pp. 69-70.
117. *The Washington Star-News,* October 9, 1974.
118. Richard M. Nixon, «US Foreign Policy for the 1970s: Shaping a Durable Peace,» A Report to Congress, May 3, 1973, Washington, DC: US Government Printing Office, 1973, p. 159.
119. *The Johannesburg Star,* March 8, 1975.
120. *Southern Africa,* July-August, 1975, p. 37.
121. Maxine Isaacs Burns, «Visitors to Pretoria,» *Africa Report,* 20:5, 1975, pp. 49-50.
122. Robert Manning, «L'Offensive Sud-Africaine,» *Le Monde Diplomatique,* February 1976, p. 14; *The Johannesburg Star,* May 24, 1975.
123. *The Washington Post,* November 29, 1974.
124. *US Policy Toward Southern Africa,* Hearings..., p. 343.
125. David B. Ottaway, «South Africa Cheered by US Move.» *The Washington Post,* June 5, 1975.
126. «Ford Favors Rhodesian Chrome Ban,» *Ibid.,* August 21, 1974; Leslie H. Gelb, «Ford Acts to Bar Rhodesian Chrome,» *The New York Times,* August 21, 1974.

127. Edgar Lockwood, «An Inside Look at the Sanctions Campaign,» Issue, 4:3, 1974, pp. 73-74.

128. *Congressional Record,* September 25, 1975, H. 9107.

129. The Washington Office on Africa. *Washington Notes on Africa,* October 1975, p. 3.

130 *Ibid.,* pp. 2-3.

131. Congressional Record, September 25, 1975, H. 9111.

132. *Ibid.,* H. 9106, 9107.

133. «Text of Kissinger's Address in Zambia on US Policy Toward Southern Africa,» *The New York Times,* April 28, 1976.

134. Allen Isaacman, «Mozambique and the United States: A Decade of Struggle and a Year of Decision», *Issue,* 5:3, 1975 ,p. 8.

135. *Ibid.*

136. Ibid., pp. 7-8.

137. Henry A. Kissinger, «Building an Enduring Foreign Policy,» Speech before the Economic Club of Detroit, Michigan, 24 November 1975, Washington, DC: US Dept. of State, Bureau of Public Affairs, 1975, p. 3.

138. David S. Broder, «[Ford] Assails Senate for Aid Slash,» *The Washington Post,* December 31, 1975

139. Murray Marder, «The Angola Involvement: US, Soviets Caught in a Byzantine Conflict» Ibid., January 6, 1976.

140. *Ibid.*

141. Mohamed A. El-Khawas, «Power Struggle in Angola: Who's Struggle? Who's Power?,» Paper presented at the Southeastern Regional Seminar in African Studies at the University of Virginia, Charlottesville, April 17, 1976, p. 8.

142. Drew Middleton, «Soviet Aid Goal: Bases in Angola.» *The Washington Star,* November 28, 1975.

142. Drew Middleton, *«Soviet Aid Goal: Bases in Angola.» The Washington Star,* November 28, 1975.

144. Henry Kamm, «South Africans Said to Pull Out,» *Ibid.,* January 26, 1976.

145. The Washington Post, January 28, 1976.

146. *Carl T.* Rowan, «Kissinger Threats Are Not an African Policy,» *The Washington Star,* March 26, 1976.

147. *The Washington Post,* December 15, 1975.

148. «South Africa and the World,» *Africa Today,* 23:1, 1976, p. 9.

149. Szule, p. 48. See also Roger Morris, «The Proxy War in Angola: Pathology of a blunder,» The New Republic, January 31, 1976, p. 22.

150. *The New York Times,* February 5, 1976.

151. Robert Keatley, «Black-Rule Movement Is Spreading in Africa, Putting US on Spot,» *The Wall Street Journal,* March 23, 1976.

152. *The Christian Science Monitor,* March 24, 1976; *The Washington Post,* May 21, 1976.

153. *The New York Times,* March 29, 1976.

154. *Ibid.*

155. *The Christian Science Monitor,* March 29, 1976.

156. *The Washington Post,* March 28, 1976.

157. *The Christian Science Monitor,* March 29, 1976.

158. *The Washington Post,* May 25, 1976.

159. *The New York Times,* March 27, 1976.

160. Dana Adams Schmidt, «Kissinger Warns Cuba on Africa,» *The Christian Science Monitor,* March 24, 1976.

161. *The Sun,* March 27, 1976.

162. «Southern Africa and the United States: An Agenda for Cooperation,» Speech delivered by Secretary Henry A. Kissinger in Lusaka, Zambia, April 27, 1976 (see Appendix B).

163. *Ibid.*

164. *Ibid.*

165. Michael T. Kaufman, «The Kissinger Mission in Africa,» *The New York Times,* April 30, 1976.

166. *Ibid.*

167. Appendix B.

168. John Blashill, «The Proper Role of US Corporations in South Africa,» *Fortune,* July 1972, p. 49.

169. Paul Lewis, «Billion-Dollar Stakes in Africa,» *The New York Times,* May 9, 1976.

170. *Ibid.*

171. *Ibid.*

172. Anthony Harrigan, «Security Interests in the Persian Gulf and Western Indian Ocean,» *Strategic Review,* Fall 1973, p. 19

173. *The New York Times,* May 9, 1976.

174. Anthony Tucker, «Power on Deposit,» *Guardian,* March 22, 1976.

175. Sara Hansard, «Mineral Shortage Stirs Fear on US Energy Development». *International Herald Tribune,* January 14, 1976.

176. *Southern Africa,* April 1975, p. 7.

177. *Africa News,* April 10, 1975.

178. *The Johannesburg Star Weekly.* March 20, 1976.

179. Manning, p. 14.

180. *The Washington Post.* May 26, 1976.

181. *Ibid.*

182. *Ibid.,* May 25, 1976.

183. *The Washington Star,* May 26, 1976.

الجزء الثاني

مذكرة الأمن القومي الدراسيّة ٣٩

(دراسة كيسنجر حول أفريقيا الجنوبية)

NATIONAL SECURITY COUNCIL
WASHINGTON, D.C. 20506

April 10, 1969

SECRET

National Security Study Memorandum 39

TO: The Secretary of State
The Secretary of Defense
Director, Central Intelligence Agency

SUBJECT: Southern Africa

The President has directed a comprehensive review of U.S. policy toward Southern Africa (south of Congo (K) and Tanzania).

The study should consider (1) the background and future prospects of major problems in the area; (2) alternative views of the U.S. interest in Southern Africa; and (3) the full range of basic strategies and policy options open to the United States.

The review of interests and policy options should encompass the area as a whole -- including Southern Rhodesia, South Africa, the Portuguese territories, and adjacent African states.

The President has directed that the NSC Interdepartmental Group for Africa perform this study.

The study should be forwarded to the NSC Review Group by April 25th.

Henry A. Kissinger

cc: Secretary of the Treasury
Secretary of Commerce
Chairman, Joint Chiefs of Staff
Administrator, AID
Acting Director, NASA

SECRET

مجلس الأمن القومي
واشنطن ٢٠٥٠٦

١٠ أبريل – نيسان ٦٩

سري

مذكرة الأمن القومي الدراسية ٣٩

إلى : وزير الخارجية
وزير الدفاع
مدير وكالة الاستخبارات المركزية
الموضوع : افريقيا الجنوبية

طلب الرئيس مراجعة شاملة لسياسة الولايات المتحدة تجاه افريقيا الجنوبية (جنوب الكونغو (ك) وتانزانيا)

وستتناول الدراسة (١) خلفية المشاكل الكبرى في المنطقة وآفاقها المستقبلية ، (٢) آراء وبدائل في مصالح الولايات المتحدة في افريقيا الجنوبية ، و (٣) المدى الكامل للاستراتيجيات الأساسية والخيارات السياسية أمام الولايات المتحدة .

وستشمل مراجعة المصالح والخيارات السياسية المنطقة ككل : بما في ذلك روديسيا الجنوبية وجنوب افريقيا والمناطق البرتغالية والدول الافريقية المجاورة .

وقد طلب الرئيس أن تقوم اللجنة الوزارية المشتركة لافريقيا التابعة لمجلس الأمن القومي بتقديم هذه الدراسة .

وستقدم الدراسة إلى مجموعة المراجعة في مجلس الأمن القومي في ٢٥ أبريل (نيسان) .

هنري ا. كيسنجر

صورة إلى : وزير المالية
وزير التجارة
رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة
الملحق الإداري
المدير العامل ، لهيئة الفضاء والفضائيين الأمريكية

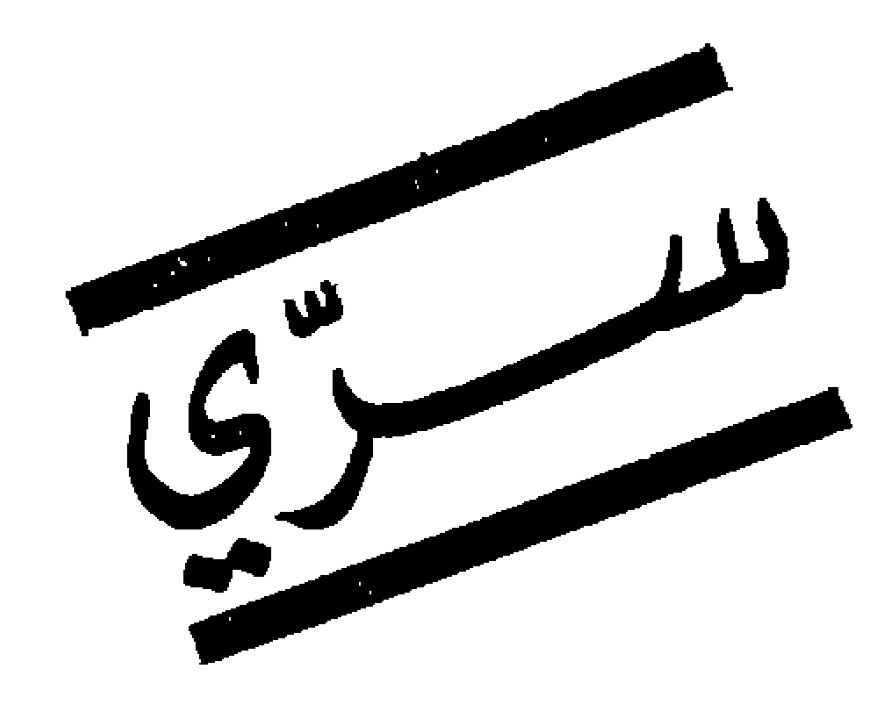
اف/ماق - اج ٦٩
١٩٦٩/٨/١٥

مَجلس الأمن القومي

المجموعة الوزارية المشتركة لأفريقيا

دراسَة جوابية على مذكرة مجلس الأمن القومي الدراسية ٣٩

أفريقيا الجنوبية



جدول المحتويات

ملحقات :

١ ـ مـوجـــز

أ ـ المنطقة

الدول السوداء لزامبيا ومالاوي وسوازيلند وليسوتو وبوتسوانا . ومنطقة الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا وجنوب غرب افريقيا وروديسيا الجنوبية وموزمبيق وأنغولا . وتانزانيا التي برغم أنها ليست في المنطقة المحددة إلا أنها وثيقة الصلة بالمشكلة .

ب ـ المشكلة (ص ١٤٧)

القهر العرقي من جانب أنظمة الأقليات البيضاء والمعارضة الافريقية السوداء له يطرح مشكلتين أمام مصالح الولايات المتحدة في المنطقة :

١ ـ مصالحنا في الدول البيضاء للدرجة التي ينظر اليها باعتبارها قبول ضمني بالعنصرية تؤثر على موقفنا مع الدول الافريقية والدول الأخرى .

٢ ـ آفاق ازدياد العنف في المنطقة الناتج عن انتفاضة السود ورد البيض الانتقامي يمكن ان تنسف مصالحنا في المستقبل .

إن مصالحنا في المنطقة هامة ولكنها ليست حيوية . واستثمارتنا وهي في جنوب افريقيا في المقام الأول ، تبلغ في مجموعها بليون دولار وتجارتنا تعطينا ميزانــاً للمدفوعات مؤاتياً جداً . هذه المنطقة الهامة جداً جغرافياً لديها إمكانات لصيانة السفن الكبرى وتسهيلات لوجستيكية يمكن ان تكون مفيدة لقواتنا الدفاعية . وهناك محطة متابعة هامة جداً لبرنامج الادارة القومية لشؤون الفضاء N.A.S.A. موجودة في جنوب افريقيا . ويبلغ مجموع استثماراتنا في افريقيا خارج المنطقة حوالي ١,٥ بليون دولار ، وعلاقات تجارية مربحة آخذة في التوسع ويمكن ان تصبح علاقاتنا الخاصة بهذه المصالح الاقتصادية وبأمور أخرى متنوعة بما في ذلك

المشروعات الدفاعية الأمريكية، في الأماكن الأخرى من أفريقيا، يمكن ان تصبح أكثر صعوبة إذا ما أدت سياساتنا في أفريقيا الجنوبية إلى رد فعل معاكس قوي.

وفي الأمم المتحدة، عارضت الولايات المتحدة بحزم السياسات العنصرية والاستعمارية للأنظمة البيضاء. ومع ذلك فقد استمرت الدول الافريقية - الآسيوية في المطالبة بإجراءات أمريكية أقوى تتضمن فرض عقوبات واستخدام القوة لوضع إجراءات الأمم المتحدة موضع التنفيذ. ولقد قاومت الولايات المتحدة هذه المطالب. وبينما لا يعطي الاتحاد السوفياتي والصين، افريقيا الجنوبية أولوية عالية فإنهما قد اتخذا مواقع قوية في مساندة أهداف السود للتحرر كما قدما بعض المساندة لحركات التحرر. وبذلك حققا بعض المكاسب في افريقيا وفي الأمم المتحدة.

ج - أهداف الولايات المتحدة (ص ١٣٠)

هناك عدة أهداف عريضة لسياسة الولايات المتحدة في افريقيا الجنوبية وهي بدون أي أولوية في الترتيب، كما يلي:

- تحسين موقف الولايات المتحدة في افريقيا السوداء وعالمياً حول موضوع العنصرية.
- التقليل من احتمال تصاعد العنف في المنطقة ومخاطر التورط الأمريكي.
- التقليل من الفرص أمام الاتحاد السوفياتي والصين الشيوعية لاستغلال موضوع العنصرية في المنطقة من أجل المزايا الدعائية ولكسب النفوذ السياسي مع الحكومات السوداء وحركات التحرر.
- لتشجيع الاعتدال في السياسات الحالية للأنظمة البيضاء حول موضوعي العنصرية والاستعمار.
- لحماية الفرص والمصالح الاقتصادية والعلمية والاستراتيجية في المنطقة بما في ذلك التسويق المنتظم لإنتاج الذهب في جنوب افريقيا.

هذه الأهداف متنازعة في بعض المواقف ولا يمكن التوفيق بينها . بالإضافة إلى ذلك فإن الآراء حول الأولويات تتنوع تنوعاً كبيراً وتعتمد أساساً حول مدى تفهم طبيعة المشاكل في المنطقة والمصالح الأمريكية .

د ــ المأزق السياسي داخل حكومة الولايات المتحدة (ص ١١٩)

هناك اتفاق على :

١ ــ إن الولايات المتحدة ليس لديها أية مصالح أمنية حيوية في المنطقة .

٢ ــ إن السياسات العنصرية لدول الأنظمة البيضاء قد أصبحت موضوعاً عالمياً كبيراً في عالم ما بعد الاستعمار وبالتالي لا بد للسياسة الخارجية الأمريكية ان تضع ذلك في اعتبارها .

٣ ــ إن المشاكل العنصرية في افريقيا الجنوبية من المحتمل ان تصبح أكثر حدة وربما تؤدي إلى عنف كبير وإلى تدخل أكبر من القوى الشيوعية .

وهناك عدم اتفاق على :

١ ــ ما إذا كانت هناك أية آفاق لتغيير غير عنيف .

٢ ــ ما إذا كان أي نفوذ خارجي أو تطور داخلي يمكن ان يدفع أحد الجانبين للاعتدال في مواقفه حول القضايا العنصرية والاستعمارية في المنطقة .

٣ ــ المدى الذي يمكن أن يؤدي اليه سيرنا وراء مصالحنا الملموسة في الدول البيضاء وما يحتمل ان يؤدي اليه من ضرر لسياساتنا ومصالحنا الأخرى الحالية والمقبلة في الدول السوداء في المنطقة وباقي افريقيا وأي مكان آخر بما في ذلك الأمم المتحدة .

هـ ــ مجال الاختيار (ص ١٣٠)

إن المسألة السياسية العامة تتمركز حول موقف الولايات المتحدة تجاه الأنظمة البيضاء ــ وهو عامل رئيسي في علاقاتنا مع الدول السوداء في المنطقة وعامل على

درجة مختلفة من الأهمية في كل القارة . ولكن مجال الخيارات السياسية الملائمة محدود. ففي أقصى الطرق فإن مصالحنا لا تبرر تقرير التدخل العسكري في المنطقة . وبالمثل فإن العقوبات الاقتصادية ضد البرتغال وجنوب افريقيا مستبعدة لأنها قد لا تكون مؤثرة وأيضاً قد تؤدي إلى تورط أمريكي عسكري خلال عملية فرضها . وعلى الطرف الآخر فإننا لا يمكن ان نقبل أو نقر السياسات العنصرية والاستعمارية للأنظمة البيضاء . كما لا نستطيع أن نظهر أنفسنا مع الحلول التي تعتمد العنف والقمع لحل مشاكل المنطقة على أي جانب من جانبي المواجهة .

و ــ الخيارات

خيار ــ ١ (ص ١٣٢) : علاقات أوثق بالأنظمة البيضاء لنحمي مصالحنا الاقتصادية والعلمية والاستراتيجية وندعمها .

الفرضية : إن اختلافنا مع السياسات المحلية لأي من الجانبين لا يجب أن يضعف علاقاتنا معهم ، قد لا يكون لنا تأثير ذو وزن على الوضع في المنطقة . لذا يجب ان نتابع مصالحنا الاقتصادية والاستراتيجية والعلمية إذ أن التكلفة السياسية لن تكون كبيرة .

خيار ــ ٢ ــ (ص ١٣٤) : علاقات أوسع مع كلي الدول السوداء و البيضاء في محاولة لتشجيع الاعتدال في الدول البيضاء ، وتوفير تعاون الدول السوداء من أجل التخفيف من التوترات واحتمالات ازدياد العنف عبر الحدود ، وللتشجيع على قيام علاقات أفضل بين دول المنطقة .

الفرضية : لا يمكن للسود أن يحصلوا على الحقوق السياسية عن طريق العنف . إن التغيير البناء ممكن فقط بموافقة البيض . ويمكننا بالتخفيف الانتقائي في موقفنا تجاه الدول البيضاء وبزيادة المساعدات الاقتصادية للدول السوداء في المنطقة أن نساعد في الجمع بين هذه المجموعات . إن مصالحنا الملموسة هي أساس اتصالاتنا في المنطقة ويمكن الحفاظ عليها بثمن سياسي مقبول .

خيار ــ ٣ ــ (ص ١٣٨) علاقات محدودة مع الدول البيضاء واستمرار

التعامل مع السود في محاولة للابقاء على بعض المصالح الاقتصادية والعلمية والاستراتيجية في الدول البيضاء بينما نتخذ موقفاً حول قضية العنصرية سيقبله السود بالرغم من معارضة حلول العنف لحل مشاكل المنطقة .

الفرضية : نحن لا يمكننا أن نمارس نفوذاً ذا وزن على السياسات المحلية للدول البيضاء كما لا توجد أية بوادر داخلية على التغيير . واتخاذ موقف من مسألة العنصرية مقبول من الدول السوداء في المنطقة لا يحتاج بالتبعية إلى التسليم بكل المصالح المادية في الدول البيضاء .

خيار — ٤ — (ص ١٤١) : فك الارتباط مع الأنظمة البيضاء وعلاقات أوثق مع الدول السوداء في محاولة لدعم موقفنا من قضية العنصرية افريقيا وعالمياً .

الفرضية : نحن لا يمكننا التأثير على الدول البيضاء في أجل تغيير بناء ، لذا فإن ازدياد العنف هو الأرجح . وليس بغير قطع روابطنا مع الأنظمة البيضاء يمكننا ان نحمي موقفنا من قضية العنصرية عالمياً وفي افريقيا السوداء . ولما كانت مصالحنا الملموسة غير حيوية فإن هذا الثمن يعد معقولاً .

خيار — ٥ — (ص ١٤٤) : فك الارتباط مع كلي الدول السوداء والبيضاء في محاولة للحد من تورطنا في مشاكل المنطقة .

الفرضية : إن المواجهة العنصرية في افريقيا الجنوبية لا يمكن التحكم فيها وتنطوي على أخطار بالغة وستزداد سوءاً بالرغم من أي جهد نقوم به . لذا يجب أن نقلل من ظهورنا في المنطقة ونتجنب أن نصنف إلى أي جانب .

(أنظر ص ١٠٣—١٤٦ لوصف أكمل للخيارات بما في ذلك مشاريع توضيحية للعمل بما لها وما عليها) .

٢ - أ- مصالح الولايات المتحدة في أفريقيا الجنوبية

تؤثر مواقفنا السياسية من قضايا افريقيا الجنوبية على مجال كبير من المصالح الأمريكية . وليست بين هذه المصالح أية مصلحة حيوية لأمننا وإن كانت لها أهمية سياسية ومادية . وبعض هذه المصالح ملموس وواضح في المنطقة ذاتها ، وبعضها الآخر له علاقة بوضعنا في افريقيا السوداء والعالم . ويمكن إيجاز هذه المصالح فيما يلي :

١ – السياسية :

إن القهر العنصري الذي تمارسه أنظمة الأقلية البيضاء في افريقيا الجنوبية له تشعباته السياسية العالمية فيما وراء المنطقة ذاتها . كما يرفض السود الواعون سياسياً في كل مكان في افريقيا وفي العالم التمييز بشدة ، ويعلنون وقوفهم إلى جانب الأغلبيات المقهورة في افريقيا الجنوبية ويميلون بدرجات مختلفة لاعتبار العلاقات القائمة بين القوى الخارجية وبين الأنظمة البيضاء بأنها قبول ضمني بالعنصرية على الأقل . الكثير الآخر في العالم غير الأبيض يميل لمشاركتهم هذا الرأي لدرجة معينة . ولقد كانت الدول الشيوعية سريعة في الإمساك بهذه القضية ومساندة طموحات السود . وهكذا فإن سياستنا تجاه الأنظمة البيضاء في افريقيا الجنوبية تؤثر ، وإن لم تكن تتحكم بالضرورة ، على موقفنا مع الدول الافريقية وغير الافريقية في الأمم المتحدة وثنائياً . إن رد الفعل المعاكس لسياستنا في افريقيا الجنوبية يمكن ، حسب درجة شدته ، ان يجعل علاقاتنا أكثر صعوبة في كل مكان في افريقيا حول أمور تتضمن المنشآت الدفاعية الأمريكية وحق العبور الجوي والاستفادة من تسهيلات الموانئ البحرية . ذات الاعتبار ينطبق على العلاقات الاقتصادية : فالاستثمار المباشر في افريقيا خارج دول الأنظمة البيضاء يبلغ حالياً حوالي ١,٥ بليون دولار (الجزء الأكبر منها في افريقيا السوداء جنوب الصحراء)

أو حوالي ثلثي مجموع الاستثمارات الأمريكية في افريقيا . إن صادرات الولايات المتحدة تتوزع بنسبة ٦٠ بالمئةفي الدول السوداء في افريقيا و ٤٠بالمئة في بلاد الأنظمة البيضاء .

وبسبب طبيعة مجتمعنا المتعدد العروق ومشاكلنا العنصرية الخاصة . تميل البلاد الأخرى ، لأن ترى في علاقاتنا مع افريقيا الجنوبية انعكاس مواقفنا الداخلية من قضية العرق . ويتفاقم هذا الوضع إذ توسع افريقيا الجنوبية سياسة التفرقة العنصرية لتشمل الأمريكيين السود الذين يمكن ان ترفض طلباتهم لتأشيرات الدخول أو يتعرضوا لإجراءات التفرقة في جنوب افريقيا .

فإن تصاعد العنف في المنطقة ، فستتزداد مصالح الولايات المتحدة تعرضاً للتهديد . وفي مثل تلك الظروف فقد تجد الولايات المتحدة أن الأمر يزداد صعوبة إن لم تضح ببعض المصالح لكي تجد أرضاً وسط في الأمم المتحدة حول قضايا انطلاق العنف والعنف المضاد في المنطقة ولكي تقاوم مطالبتها بأعمال أكثر إيجابية ضد الأنظمة البيضاء .

٢ — الاقتصادية

يبلغ حجم الاستثمار الأمريكي المباشر في افريقيا الجنوبية ، وأساساً في جنوب افريقيا ، حوالي بليون دولار ، ويعطي مردوداً عالي الربح . كما أن التجارة وهي أيضاً مع جنوب افريقيا أساساً تعطي ميزاناً مؤاتياً للولايات المتحدة (صادراتنا لجنوب افريقيا في عام ١٩٦٨ كانت ٤٥٠ مليون دولار مقابل ٢٥٠ مليون دولار واردات) وبالإضافة إلى ذلك فإن للولايات المتحدة مصلحة اقتصادية غير مباشرة تتمثل بالدور الرئيسي الذي تمثله جنوب افريقيا في ميزان المدفوعات البريطاني . إن الاستثمارات البريطانية في جنوب افريقيا تقدر حالياً بثلاثة بلايين دولار ، وقد أوضح البريطانيون بجلاء أنهم لن يقوموا بأي عمل من شأنه نسف مصالحهم الاقتصادية . كما أن للولايات المتحدة مصلحة هامة في التسويق المنتظم لإنتاج الذهب في جنوب افريقيا والذي يمثل دوراً هاماً في العملية الناجحة الخاصة بنظام السعر المزدوج للذهب .

٣ ـ دفاعيـــاً

إن افريقيا الجنوبية مهمة جغرافياً للولايات المتحدة وحلفائها ، وبالذات مع إغلاق قناة السويس وازدياد النشاط السوفياتي في المحيط الهندي . وتستخدم الولايات المتحدة تسهيلات عبور ورسو لطائراتها العسكرية وذلك في المناطق البرتغالية وجنوب افريقيا . وهناك تسهيلات لوجستيكية وتسهيلات صيانة للسفن الكبرى في جنوب افريقيا ذات مستوى من المنافسة التقنية لا يمكن العثور على مثيلها في أي مكان آخر من القارة الافريقية . ونحن لم نسمح لسفن الأسطول الأمريكي باستخدام تسهيلات موانئ جنوب افريقيا منذ أوائل عام ١٩٦٧ إلا في حالة الطوارئ . ويتم استخدام موانئ أنغولا وموزمبيق في الظروف العادية ، ومع ذلك فإن تلك الموانئ لا يمكن ان تتحمل حاملات الطائرات . « DOD » لها محطة تتبع صواريخ في جنوب افريقيا طبقاً لاتفاق منفصل كما أن بعض طائرات النقل العسكرية تشارك في دعم هذه المحطة. إن الحاجة المستقبلية لمحطة الـ « DOD » هي موضع مراجعة الآن والتقديرات غير النهائية هو أنه لم تعد هناك حاجة لهذه المحطة في مجال الأبحاث الخاصـــة بالصواريخ وتطويرها . كما نمول أيضاً محطة بريطانية لاختبارات الطقس بشأن المواد النووية وهي موجودة في سوازيلند وتساعدنا في تتبع التفجيرات النووية في الجو في كافة أنحاء العالم .

٤ ـ علميـــاً

« ناسا » لديها تسهيلات لمحطة تتبع فضائية بالغة الأهمية في جنوب افريقيا كما أن حق العبور والرسو لطائرات الإسناد متوفر مع الاتصال بمختلف مراكز الإطلاق الفضائية . ومحطة « ناسا » مجهزة بشكل خاص لإسناد مركبات الفضاء غير المأهولة ، وستكون ذات أهمية رئيسية بالنسبة للبعثات الكوكبية . ولدينا اتفاق حول الطاقة الذرية مع جنوب افريقيا تم بمبادرة طبقاً لبرنامج الذرة من أجل السلام . هذه العلاقة هامة في التأثير على جنوب افريقيا لكي تستمر في سياستها بعدم فعل شيء بالنسبة لتسويق إنتاجها الكبير من أوكسيد اليورانيوم والذي قد يؤثر في زيادة عدد القوى التي تملك أسلحة نووية .

٢ ـ ب ـ آراء عن المصالح الأمريكية في أفريقيا الجنوبية

لتقدير وزن ومجال المصالح الأمريكية في افريقيا الجنوبية .هناك مفهوم أساسي داخل الحكومة الأمريكية :

١ ــ بالرغم من أن للولايات المتحدة مصالح متنوعة في المنطقة ، إلا أنه ليس من بينها ما يمكن ان يصنف كمصالح حيوية أمنية .

٢ ــ إن مصالحنا السياسية في المنطقة هامة لأن السياسات العنصرية للدول البيضاء قد أصبحت قضية عالمية كبرى . لذلك ولأن بلاداً أخرى قد اتخذت هذا الموقف ، يجب على سياستنا الخارجية أن تضع في حسابها السياسات المحلية للأنظمة البيضاء . إن معظم البلاد غير البيضاء في العالم ستميل وبدرجات مختلفة للحكم على تعاون الولايات المتحدة الخارج عن الموقف العام مع الأنظمة البيضاء باعتباره تبنياً لسياساتهم العنصرية .

٣ ــ من المحتمل ان تزداد المشاكل العنصرية في افريقيا الجنوبية حدة مع الزمن ، وربما تؤدي إلى هبات عنف داخلية وتدخل أكبر من جانب الدول الشيوعية . وبالرغم من أن هذه التطورات قد تأتي بعد سنوات أو عقود فمن الواجب على سياسة الولايات المتحدة ان تضع في اعتبارها منذ الآن المخاطر التي تتعرض لها مصالحنا وإمكانية التورط في هذا المستقبل غير المؤكد .

هناك اختلافات نوعية في الرأي داخل الحكومة تتعلق بالاتجاهات المستقبلية

في افريقيا الجنوبية ودور الولايات المتحدة في المنطقة. هذه الآراء المتعارضة محورية في حالة الحكم على خيارات السياسة الأمريكية والفقرات التالية تعكس الخلاف الفكري الأساسي داخل الحكومة في تناول مشكلة افريقيا الجنوبية :

١ - التغيير بالعنف مقابل التطور السلمي

التغير بالعنف : البعض يرى أن تصاعد العنف أمر حتمي ما لم يحدث التغيير ، وأنه لا توجد آفاق للتغيير السلمي في السياسات العنصرية للأنظمة البيضاء ، الغارقة كما هو حادث في التعصب والتعصب الديني والاهتمام بالذات والمستندة على الوفرة الاقتصادية وبالذات في جنوب افريقيا. والنتيجة ستكون (أ) حرب عصابات سوداء ونشاط إرهابي على مدى متزايد داخل هذه البلاد حتى يتم التغيير و (ب) سيصبح السوفيات والصينيين بسبب مساندتهم للسود المستفيدين الأكبر من الصراع .

التطور السلمي : آخرون يقولون أنه سيكون هناك عنف إلى نقطة ما طالما أن التغيير لا يمكن أن يأتي الا بطيئاً .. ولكن هناك بعض الآفاق أمام التغيير السلمي في الدول البيضاء استجابة لقوى اقتصادية واجتماعية داخلية.وفي أية حال فإن التطور السلمي هو الطريق الوحيد أمام التغيير لأن (أ) العنف الأسود يولد فقط رد فعل داخلي و(ب) الوقائع العسكرية تنفي تماماً احتمالأي نصر أسود في أية مرحلة. وبالإضافة إلى ذلك هناك عدة أسباب تدفع للتساؤل عن مدى وعمق وثبات عزيمة السود. فلقد ظهر مؤخراً هبوط في مستوى الانتفاضة. والدول السوداء المجاورة - وهي حيوية لنجاح نشاط العصابات - ستختار الحفاظ على أمنها الخاص في وجه الرد الانتقامي الأبيض الذي لا مفر منه في مرحلة مبكرة لأية حرب عصابات ذات وزن.

٢ - احتمالات نفوذ الولايات المتحدة تجاه التغيير السلمي

لا نفوذ : البعض يعتقد أنه لا يمكننا أن نصلح البيض أو نكبح السود. فالقهر العنصري عميق الجذور بين البيض - وهو نتاج التقاليد والامتيازات الاقتصادية والخوف على استمرارهم. هذه المواقف ليست قابلة لأي نوع من النفوذ يمكن ان يمارسه بلد على آخر عبر علاقات دولية سلمية. وليس غير العزل

وأشكال أقوى من الضغط (عقوبات اقتصادية إلزامية أو بالقوة تساندها الحواجز) يمكن أن يكون لها أي تأثير .

ومع ذلك فهم يقولون أنه بدون بعض التغيير بين البيض لا يمكننا أن نأمل في التأثير على السود ليقبلوا « تطوراً سلمياً » كبديل للقوة وسيرى السود في هذه النصيحة خيانة جوهرية من الولايات المتحدة لقضيتهم .

وتعتقد مدرسة فكرية ذات علاقة ، أنه في هذه المنطقة الحساسة فإن أية محاولة من جانب الولايات المتحدة لممارسة النفوذ على السياسات الداخلية يمكن أن تؤخر بدلاً من أن تستحث الديناميات الطبيعية للتغيير في المجتمعات التي يسودها البيض .

بعض النفوذ : آخرون يجادلون بأن تشجيعنا التكتيكي للقوى الاقتصادية والاجتماعية والقائم بالفعل الآن داخل الأنظمة البيضاء يمكن ان يشكل نفوذاً هامشياً وإن يكن هاماً في التغيير . هذا النفوذ مع ذلك يمكن ان يمارس بتؤدة وعبر سنوات عديدة . لا يجب التسليم بأية فرصة لدينا — من خلال الاتصال بالبيض كما بالسود — لنزع فتيل التوترات الخطرة في المنطقة ولعرض البدائل للسياسات العنصرية المدمرة التي تتبعها الأنظمة البيضاء . إن انفتاح هذه الأنظمة للعالم الخارجي ضروري لكي يكون هناك تغيير سلمي . فعزل المجتمعات البيضاء أدى إلى تشديد سياسات القمع كما أن الجهود الخارجية لفرض التغيير بالضغط أو بالإكراه قد وحد البيض وولد رد فعل مضاد وعنيد .

٣ — أهمية المصالح السياسية مقابل المصالح المادية الأخرى

المصالح السياسية : البعض يجادل أن معاداة العنصرية كرد فعل قرون من السيادة البيضاء هي قوة سياسية جديدة نسبياً في العالم ، وهي تكسب السلطة والتأثير كلما أصبحت الدول النامية مستقلة ومسيطرة على أراضيها . ولا يمكننا أن نتنبأ بالدقة متى تصبح قضية العرق عاملاً كبيراً في ميزان القوى العالمي ، ولكن هذا الوقت سيأتي . ومن الواضح تماماً بنفس القدر أن القهر العنصري من جانب الأنظمة البيضاء في أفريقيا الجنوبية هو الآن المشكلة العنصرية الأكثر قابلية للاشتعال على المسرح الدولي .

وبالنسبة للدول غير البيضاء فإنها أيضاً تجادل بأن حساب كمية الدعم الذي تتلقاه حول قضية العنصرية في عهد ضعفها سيقرر صداقتها أو عداوتها للولايات المتحدة بعد جيل عندما تكون أهميتها في السياسة العالمية أكبر وجوهري . لذا فإن الفشل في التعبير عن التعاطف مع الطموحات الافريقية اليوم يمكن في النهاية أن (أ) يسمح بنفوذ عظيم للقوى الشيوعية التي اتخذت موقفاً واضحاً في مساندة الدول السوداء وحركات التحرر (ب) ينسف مصالحنا الاقتصاديةوالاستراتيجية في افريقيا السوداء . ومع ذلك فإن أية ردود فعل ضد أمريكا ، أو مع الشيوعيين هو أمر غير محتمل مبكراً أو بقوة ، وكثير من الدول السوداء متنبهة جداً لأخطار الارتباط مع الشيوعيين .

المصالح المادية الأخرى : يجيب الآخرون أن مصالحنا في الدول البيضاء في افريقيا الجنوبية — وإن كانت لها أولوية منخفضة نسبياً بين مصالحنا في العالم — واضح أنها تستحق الحفاظ عليها بثمنها السياسي الحالي . هذه المصالح تشمل تسهيلات جوية وبحرية بدائلها أغلى وأقل فعالية ، ومحطة تتبع فضائية كبرى ، واستثمار ذا وزن ومزايا في الميزان التجاري . إن اهتماماتنا ومصالحنا السياسية الأخرى يمكن تكييفها لأن (أ) الأغلبية الكبرى من الدول غير البيضاء في افريقيا أو أي مكان آخر ستضح مصالحها الذاتية المباشرة قبل محاولة معاقبتنا بسبب مصالحنا في الدول البيضاء . و (ب) حتى أكثر الدول السوداء تورطاً بشكل مباشر (زامبيا وتانزانيا) ستروض ردود فعلها لأن استمرار نيتنا الطيبة ودعمنا لقضيتها سيكون أمراً هاماً ، وهم يعرفون ذلك . وفي أية حال فإن البلاد الأخرى ستحكم على موقفنا من قضية العنصرية في العالم بما ينتج عن المشاكل العنصرية في الولايات المتحدة .

٣ - السياسة الحاليّة

إن هدف السياسة الحالية هو محاولة موازنة مصالحنا الاقتصادية والعلمية والاستراتيجية في الدول البيضاء مع مصلحتنا السياسية بفصل الولايات المتحدة عن أنظمة الأقلية البيضاء وسياساتها العنصرية القمعية. لقد اتخذت قرارات حسبما اتفق على أساس حساب المزايا والتكلفة السياسية في لحظة معينة. ولكن مصدر قوة هذه السياسة — مرونتها — هو أيضاً مصدر ضعفها. فالسياسة لا يمكن تسجيلها بدقة. وبسبب وجود خلافات هامة في الرأي داخل الحكومة حول مدى الوزن الذي يجب أن يعطى لكل من هذه العوامل المتناقضة في الموقف المعين فإن قرارات معينة قد علقت «انتظاراً لمراجعة السياسة كلها» — مثلاً زيارات سفن الأسطول لموانئ جنوب افريقيا الذاهبة من وإلى المحيط الهندي أو فيتنام، الترخيص بتصدير معدات لجنوب افريقيا وانغولا وموزمبيق والتي يمكن ان تستخدم في الأغراض العسكرية أو المدنية ومشاركة أفراد عسكريين من جنوب افريقيا في دورات المراسلين في وزارة الدفاع.

هذه السياسة تستهدف التقدم نحو حكم الأغلبية من خلال ترتيبات سياسية تضمن المشاركة المتزايدة من جانب كل السكان. إن الدليل الملموس على مثل هذا التقدم قد اعتبر شرطاً مسبقاً لأية علاقات أمريكية متحسنة مع الدول البيضاء. وفي حالة جنوب افريقيا، فيما يلي نماذج من أنواع الأعمال التي يمكن للحكومة أن تتخذها لتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة:

أ — ثنائياً: السماح بتعيين غير البيض في سفارة الولايات المتحدة وقنصليتها. التعامل بدون تمييز مع أفراد الأسطول الأمريكي وطواقم الأسطول التجاري الأمريكي على البر. إعطاء تأشيرات الدخول بدون تمييز، السماح باشتراك مزيد

من غير البيض من جنوب افريقيا في برامج التبادل مع الولايات المتحدة. تقديم تسهيلات للرسميين الأمريكيين لدخول المناطق غير البيضاء في جنوب افريقيا وجنوب غرب افريقيا .

ب ـ داخلياً : القضاء على حجز الوظائف وإزالة الفروق بالدفع القائمة على أساس العرق . الاعتراف باتحادات العمل الافريقية كوحدات مفاوضة . إزالة قوانين العبور وتشريعات الأمن القمعية . . التحرك نحو حقوق متساوية دستورية مؤهلة لغير البيض .

جـ ـ اقليمياً وعالمياً : الاعتراف بمسؤولية الأمم المتحدة في جنوب غرب افريقيا والسماح بوجود الأمم المتحدة في المنطقة ، والكف عن تطبيق التشريعات القمعية هناك . سحب الدعم الاقتصادي وشبه العسكري من روديسيا . إعطاء عوائد سخية في التعامل مع بوتسوانا وليسوتو وسوازيلند . التوسع في الاستثناءات في قواعد التفرقة في حالات زيارة غير البيض كرجال الرياضة ورجال الأعمال .

(من المعروف أن معظم ما سبق هو أمر غير ممكن في ظل الظروف الحالية ولكنها تظهر الاتجاهات التي يمكن النظر من خلالها إلى التغيير) .

وفيما يلي الأعمال المتخذة تجاه البلاد والمناطق المختلفة والتي تشكل في مجملها سياستنا الحالية تجاه افريقيا الجنوبية :

جمهورية جنوب افريقيا

نحن نحافظ على علاقات ديبلوماسية محدودة ولكنها صحيحة شكلاً موضحين معارضتنا لسياسة التفرقة . وفي أوائل الستينات مثلت الولايات المتحدة دوراً قيادياً في الأمم المتحدةلإدانة سياسات جنوب افريقيا العنصرية.وقدنا الجهود فيعام١٩٦٣ لإقامة حظر الأسلحة الذي قررته الأمم المتحدة ضد جنوب افريقيا وما زلنا ندعم ذلك . وتحاشينا الارتباط بقوات الدفاع الجنوب افريقية باستثناء صلات عسكرية محدودة يقوم بها ملحق عسكري . وساندنا إعلان الأمم المتحدة بأن حماية جنوب افريقيا على جنوب غرب افريقيا قد أنهيت والذي يطالبها ـ أي إعلان الأمم المتحدة ـ بالانسحاب وبالاعتراف بمسؤولية الأمم المتحدة المباشرة عن تلك الأراضي. من ناحية أخرى فلقد تصرفنا على أساس الافتراض بأن مشاكل جنوب افريقيا

وجنوب غرب افريقيا لا تبرر لا استخدام القوة ولا فرض عقوبات اقتصادية إلزامية ، ويرجع بعض الأسباب في ذلك إلى أنه لا دليل على أن مثل هذه الإجراءات ستكون فعالة . بالإضافة إلى ذلك فقد سعينا لتجنب تورط القوات العسكرية الأمريكية التي قد تحتاجها مثل هذه الاجراءات . ولم نعين أشخاص زنوج في بعثة الولايات المتحدة وقنصلياتها في جنوب افريقيا .

وقد ساندنا بعض الجهود لحماية الحقوق الشرعية لضحايا التشريعات القمعية والتمييزية في جنوب افريقيا وجنوب غرب افريقيا . وشمل ذلك مذكرات شفوية ، وحضوراً للمحاكمات لتأمين الرقابة الدولية لمثل هذه الممارسات الشرعية ، والتعاون مع مجموعات خاصة في أمريكا لتقوية الاتجاهات في جنوب افريقيا من أجل احترام حكم القانون . كما سعينا لتعميق مواقفنا مع الأغلبيات غير البيضاء من خلال الاتصالات الشخصية والظهور العلني وبرامج التبادل كما سعينا لتحقيق الإغاثة الانسانية من خلال وكالات أمريكية وخاصة لضحايا القمع في جنوب افريقيا وفي جنوب غرب افريقيا .

وهناك قدر محدود من نشاط العبور والرسو للطيران الأمريكي في جنوب افريقيا . وباستثناء ثلاث حالات طارئة لم يكن هناك أي تعامل بين الأسطول الأمريكي وموانئ جنوب افريقيا منذ أوائل عام ١٩٦٧ على أثر إعادة النظر في السياسة تجاه جنوب افريقيا . نحن نعتمد بشكل كبير على محطة التتبع الفضائية « ناسا » بالقرب من جوهانسبرج ، وبالذات من أجل الرحلات الكوكبية ، ولكن في الوقت ذاته نحتفظ بتسهيلات بديلة أقل كفاية خارج جنوب افريقيا لاحتمال ان يصبح ضرورياً أو مرغوباً إغلاق هذه المحطة . إن الحاجة المستقبلية لمحطة تتبع DOD في بريتوريا هي موضع مراجعة . والاستنتاجات المتوقعة هي أنه لم تعد هناك حاجة لهذه المحطة للأبحاث وتطوير الصواريخ . ونحن نستفيد بعلاقة اقتصادية مربحة جداً مع جنوب افريقيا بالرغم من أسلوبنا الرسمي المتمثل في لا تشجيع ولا عدم تشجيع الاستثمارات (باستثناء برنامج الاستثمار الأجنبي المباشر) والاحتفاظ بخدمات التسهيلات التجارية على مستوى منخفض ، كما أن قروض بنك الاستيراد والتصدير ليس مسموحاً بها ، ولكن السماح بالضمانات حتى خمس سنوات يخضع الآن لتقييم إثارة السياسية . وبشكل عام فإن القيود المفروضة

على علاقاتنا الاقتصادية مع جنوب افريقيا وبالذات الحد من تمويل بنك الاستيراد والتصدير ، يمكن ان يكون قد حد إلى درجة ما من صادراتنا واستثماراتنا هناك . ومع ذلك فإن آفاق الربح في جنوب افريقيا تجذب رجال الأعمال الأمريكيين بغض النظر عن الموافقة الرسمية .

روديسيا الجنوبية

لقد صوتت الولايات المتحدة إلى جانب قرارات مجلس الأمن في ديسمبر (كانون أول) عام ١٩٦٦ ومايو (أيار) عام ١٩٦٨ والتي فرضت عقوبات إلزامية ضد روديسيا الجنوبية *على أساس أنها تشكل تهديداً للسلام طبقاً للفصل السابع* من ميثاق الأمم المتحدة . وقد صدرت الأوامر التنفيذية لبرنامج العقوبات هـــذا في يناير (كانون ثاني) عام ١٩٦٧ ويوليو (تموز) عام ١٩٦٨ طبقاً لقانون المشاركة في الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥ (وبالرغم من أن البرتغال وجنوب افريقيا قد ساعدتا روديسيا الجنوبية فإن الولايات المتحدة لم تؤيد توسيع العقوبات الإلزامية عليهم) .

لقد أوصت بريطانيا ببرنامج العقوبات الإلزامية كحل توفيقي بين استخدام القوة وهو أمر لم يكونوا راغبين في التفكير فيه أساساً بسبب اعتبارات محلية ، وبين عدم فعل أي شيء وهو ما كان يمكن أن ينسف علاقاتهم مع دول افريقيا السوداء والأعضاء الآخرين الأفرو - آسيويين في الكومنولث . وقد تعاونت الولايات المتحدة مع المملكة المتحدة بشكل عام لذات الأسباب . كما قدرنا أيضاً أن الفشل في التوصية بوسائل سلمية للتأثير على نظام سميث من أجل تسوية مرضية ستشجع المتطرفين وحالة عدم الاستقرار الخطرة في المنطقة . وبالرغم من أنه كان معروفاً منذ البداية أن برنامج العقوبات سيكون أداة غير دقيقة إلا أنه كان هناك اتجـــاه للمبالغة في فعالية العقوبات ، وهي التي تم إضعافها بالعديد من الثغرات وبعضها كان ثغرات كبيرة (جنوب أفريقيا والبرتغال) . وبالمثل فبالرغم من أنه كان معروفاً أن بعض المصالح الاقتصادية ستضار بسبب العقوبات ، فقد كان هناك اتجاه للتقليل من تضاعف النقد السياسي والاقتصادي المترتب على ذلك مع مرور الزمن ، خاصة مع تبين فشل البرنامج .

وقد استمرت الولايات المتحدة في الاعتراف بالسيادة البريطانية على المستعمرة ،

ورفضت تأييد استخدام القوة من أي من طرفي النزاع . واحتفظنا بعدد منخفض من العاملين في القنصلية العامة في سالزبوري التي استمرت في العمل تحت إشراف ممثلين للتاج البريطاني . ومع إصرار روديسيا الجنوبية على إعلان ذاتها جمهورية ازدادت ردود الفعل السلبية المتوقعة من البلاد الافريقية بسبب أستمرار وجودنا في سالزبوري.إن القنصليةالعامة تقدم خدمات اجتماعية ومواطنية لحوالي ألفومئة مقيم أمريكي ثلاثة أرباعهم من عائلات المبشرين .

المناطق البرتغالية

يتأثر موقفنا من انغولا وموزمبيق بعوامل متعارضة . فمن ناحية نجد البرتغال هي أحد حلفاء الناتو ونحن نجهزها بالسلاح كما أن جزرها ، جزر الآزور مهمة لنا في استعمالها كقاعدة جوية . ومن ناحية أخرى فاننا نتعاطف مع طموحات الانغوليين والموزمبيقيين من أجل حق تقرير المصير .

ولتطبيق هذه السياسات حافظنا على حظر أحادي الجانب على المعدات العسكرية من أن تستخدم في المناطق البرتغالية مباشرة أو من خلال إمداداتنا عبر حلف الناتو للبرتغال . وتمنع قيود التصدير الأمريكية المبيعات المحتملة للمواد ذات الأغراض المزدوجة مثل الناقلات النفاثة ومعدات الاتصالات لحكومة البرتغال لاستخدامانها في افريقيا .

نحن نتعاون مع البرتغال في أمور الناتو ونستمر في استخدام تسهيلات الآزور ، كما أن سفن الأسطول والطائرات الأمريكية تستخدم التسهيلات في المناطق الافريقية البرتغالية لإعادة التزود بالوقود ورحلات الإسناد الفضائي . أما العلاقات التجارية مع المناطق فهي طبيعية ولا توجد قيود حكومية أمريكية على الاستثمارات الأمريكية هناك وذلك غير برنامج الاستثمار الأجنبي المباشر . وتسهيلات بنك الاستيراد والتصدير متاحة وتخضع للمراجعة حسب تأشيراتها السياسية .

الدول الافريقية السوداء في افريقيا الجنوبية

تحتفظ الولايات المتحدة بعلاقات مودة مع الدول الخمس ذات الحكم الأسود في المنطقة وهي مالاوي وزامبيا وبوتسوانا وليسوتو وسوازيلند . ولدينا سفراء في

مالاوي وزامبيا كما نحتفظ بقائمين في الأعمال في بوتسوانا وليسوتو وسوازيلند منذ استقلالها ، وتضغط هذه البلدان علينا لنعين سفراء مقيمين . وتعتبر هذه البلدان مستوى التمثيل الديبلوماسي هام كتعبير عن تعاطف وتأييد الولايات المتحدة.

وكما هو الحال مع كل البلاد النامية فإن عاملاً هاماً في علاقاتنا هو مستوى ونوع المساعدة التي يمكن أن نقدمها . وفي ظل السياسات الحالية فإن معونتنا تقدم اعتمادات لمشاريع إقليمية ومشاريع متعددة التمويل ومشاريع مساعدة الذات الخاصة وبرنامج التطوير ، وضمانات الاستثمار متاحة وتقدم الولايات المتحدة مساعدات إضافية من خلال الهبات الغذائية وبرامج جيش السلام في أربعة من البلاد الخمس السوداء . ومع ذلك فإن هناك رأياً ذا وزن يعتبر أن برامج المساعدة التقنية الثنائية هي أمر ضروري في هذه الدول لكونها معزولة بشكل عام ولمواقعها الداخلية . إن المساعدة الثنائية قد جرى تحديدها كسياسة بالنسبة لعشرة بلاد في افريقيا ليست من بينها أية دولة في المنطقة الجنوبية . إن سياسة المعونة على نطاق العالم هي الآن تحت المراجعة (أنظر مرفق ٧ للنقاش الخاص باعتبارات المساعدة الثنائية للدول السوداء في المنطقة) .

وهناك مشكلة أخرى بالنسبة لهذه البلدان وهي تشريع كونت للمساعدة الخارجية . فزامبيا التي تخاف من الهجمات الانتقامية للأنظمة البيضاء في حال مرور مجموعات تحرير عبر أراضيها ، تشتري صواريخ دفاع جوي وقد تشتري طيران نفاث من المملكة المتحدة وإيطاليا . ويقتضي تشريع كونت إلغاء المعونة الأمريكية في شكلها الثنائي وبعض أشكالها الاقليمية على أساس مصروفات الأسلحة. ولقد تقدمنا باقتراح تشريعي جديد لكي نغير التشريع القديم ونسمح بمرونة أكبر وبالرغم من توضيحاتنا لنوايا الكونغرس فإن تطبيق تشريع كونت يمكن أن ينظر إليه من جانب الدول السوداء كدليل على أن الولايات المتحدة هي أكثر تعاطفاً مع الوضع القائم للأنظمة البيضاء من تعاطفها مع طموحات السود .

مجموعات التحرير

تحافظ الولايات المتحدة على صلات مع الحركات الوطنية في المنفى من الدول التي يسيطر عليها البيض . ونحن نساعد أيضاً الطلاب اللاجئين من هذه الدول

من خلال برنامج الطالب الافريقي الجنوبي وهناك مدرستان ثانويتان تعمل من أجل الطلاب اللاجئين . وتنطلق الولايات المتحدة في موقفها هذا من قاعدة أن القوة ليست هي السبيل الصحيح لإحداث تغيير بناء في افريقيا الجنوبية .

الأمم المتحدة

إن العلاقة بين موقف الولايات المتحدة وموقف الأعضاء الأفرو - آسيويين في الأمم المتحدة حول قضايا افريقيا الجنوبية فيها تغير بشكل كبير عبر السنوات الخمس الأخيرة . وقد لعبنا دوراً قيادياً في حظر الأسلحة ضد جنوب افريقيا وفي تقرير أن حماية جنوب افريقيا على جنوب غرب افريقيا قد أنهيت وفي العقوبات الاقتصادية الإلزامية على روديسيا الجنوبية . ومع ذلك فقد استنفذت هذه الأعمال بشكل كبير مخزون الاجراءات التي كنا قد أعددناها لاتخاذها حول هذه القضايا .

ولقد استمر الأفرو - آسيويون في الضغط بثبات وبشكل متزايد لطرد جنوب افريقيا من الأمم المتحدة ، ولفرض عقوبات ضد جنوب افريقيا والبرتغال ولاستخدام القوة لإعطاء إجراءات الأمم المتحدة قوة الفعل . هذه الطلبات قد حملت هذه الدول إلى الأمام بعيداً عن الولايات المتحدة وبعض بلاد العالم الحر الأخرى . وقد قاومنا بشكل ثابت جهود استبعاد جنوب افريقيا من الهيئات الدولية وتوسيع العقوبات الإلزامية أو استخدام القوة في قضايا افريقيا الجنوبية . وهكذا أوضحت الولايات المتحدة بجلاء أننا قد سرنا إلى أبعد ما يمكن في اتجاه ضغوط أكبر من الأمم المتحدة على الأنظمة البيضاء (لقد تبنت المملكة المتحدة وفرنسا موقفاً أكثر إحجاماً حول قضايا افريقيا الجنوبية إذ امتنعتا عن التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول قرار يقرر إنهاء حماية جنوب افريقيا على جنوب غرب افريقيا بينما صوتنا نحن لصالح القرار ، كما أن للمملكة المتحدة سياسة أكثر ليونة في حظر السلاح ضد جنوب افريقيا بينما هذا الحظر لا وجود له في حالة فرنسا) .

٤ ـ مجال الخيارات السياسية

أهداف الولايات المتحدة

هناك عدة أهداف عريضة لسياسة الولايات المتحدة تجاه افريقيا الجنوبية وهي بدون أية أولوية في الترتيب كما يلي :

- تحسين موقف الولايات المتحدة في افريقيا السوداء، وعالمياً حول موضوع العنصرية .
- التقليل من احتمال تصاعد العنف في المنطقة ومخاطر التورط الأمريكي .
- التقليل من الفرص أمام الاتحاد السوفياتي والصين الشيوعية لاستغلال موضوع العنصرية في المنطقة من أجل المزايا الدعائية ولكسب النفوذ السياسي مع الحكومات السوداء وحركات التحرير .
- لتشجيع الاعتدال في السياسات الحالية للأنظمة البيضاء حول موضوعي العنصرية .
- لحماية الفرص والمصالح الاقتصادية والعلمية والاستراتيجية في المنطقة بما في ذلك التسويق المنتظم لإنتاج الذهب في جنوب افريقيا .

هذه الأهداف متنازعة في بعض المواقف لدرجة ما ـ فإن اتباع إحداها قد يجعل من الصعب نجاح العمل من أجل هدف آخر أو أكثر من الباقين . بالإضافة إلى ذلك فإن الآراء حول الأولويات تتفرع تنوعاً كبيراً وتعتمد أساساً حول مدى تفهم طبيعة المشاكل في المنطقة والمصالح الأمريكية (أنظر ٢ ـ ب) .

مجال الاختيار

إن قضية السياسة العامة تتركز حول موقف الولايات المتحدة في الأنظمة البيضاء – وهو عامل رئيسي في علاقاتنا مع الدول السوداء في المنطقة ، وعامل متنوع في درجة أهميته في القارة كلها .

ولكن مجال الخيارات السياسية الممكنة محدود . ففي طرف نجد أن مصالحنا لا تبرر اعتبارات التدخل العسكري في المنطقة . كما أن العقوبات الاقتصادية ضد البرتغال وجنوب افريقيا مستبعدة لأنها على الأغلب لن تكون مؤثرة كما أنها تؤدي إلى تورط عسكري أمريكي في حالة محاولة فرضها . وفي الجانب الآخر نجد أنه لا يمكن أن نقبل أو نؤيد لا السياسات العنصرية ولا السياسات الاستعمارية للأنظمة البيضاء . كما أننا لا يمكن أن نقرن أنفسنا بالعنف أو بالحلول القمعية لمشاكل المنطقة من أي من طرفي المواجهة . والخيار الجوهري هو بين :

أ – ارتباط أوثق مع الأنظمة البيضاء لحماية وتقوية مصالحنا الاقتصادية والاستراتيجية والعلمية (خيار ١) .

ب – ارتباط أوسع مع كلي الدول السوداء والبيضاء في محاولة لتشجيع الاعتدال في الدول البيضاء ولخلق التعاون بين الدول السوداء لتخفيف التوترات واحتمالات تزايد العنف عبر الحدود ، ولتشجيع تحسين العلاقات بين دول المنطقة (خيار ٢) .

جـ – ارتباط محدود مع الدول البيضاء وارتباط أوثق مع السود في محاولة للحفاظ على بعض مصالحنا الاقتصادية والعلمية والاستراتيجية في الدول البيضاء ، بينما نحافظ على موقف من قضية العنصرية يقبله السود ، بالرغم من معارضته حل مشاكل المنطقة بالعنف (خيار ٣) .

د – فك الارتباط مع الدول البيضاء مع علاقات أوثق بالدول السوداء في محاولة لتقوية موقفنا من قضية العنصرية في افريقيا وعالمياً . (خيار ٤)

هـ – فك الارتباط مع كلي الدول السوداء والبيضاء في محاولة للحد من تورطنا في مشاكل المنطقة (خيار ٥) .

كل خيار يمثل مجال معين من الأفعال ، مع بعض المرونة في الاختيار بين الأساليب المعينة دون تغيير فرضية الخيار أو استراتيجيته العامة . إن هدف هذه الدراسة هو مساعدة م.ا.ق على الاختيار انطلاقاً من الموقف الأساسي تجاه افريقيا الجنوبية . وليس مقصوداً أن تكون سيناريو محدد لنشاط عملياتي ، والأمثلة في كل خيار ستكون متفقة مع توجه هذا الخيار ولكنها ليست شاملة ولا ضرورية في كل حالة معينة سيتم اختيارها .

كما أن ترتيباً مرضياً فيما يختص بالتصرف في ذهب جنوب افريقيا ، يمكن استمرار البحث فيه في ظل أي خيار من هذه الخيارات ، ولكن قد يكون من الأصعب إتمامه في ظل الخيارات ٤ و ٥ .

خيار – ١ –

الفرضية :

نحن نعترف بالأخطار البعيدة المدى الناتجة عن سياسات النظام الأبيض العنصرية، ولكن ليس في إمكاننا أن يكون لنا تأثير ذو وزن على الوضع في المنطقة . فالبيض هم في موقع السيطرة ، والعنف الناشب لن يهدد سيطرتهم بشكل جدي . لا يمكننا تغيير السياسات المحلية للأنظمة البيضاء كما لا يجب ان تتحكم عدم موافقتنا على تلك السياسات في علاقاتنا لا مع الدول السوداء ولا مع الدول البيضاء في المنطقة . في هذه الظروف فإن مصالحنا الاقتصادية والعلمية والاستراتيجية ، في المنطقة ، وفي المقام الأول في الدول البيضاء ، تستحق الحفاظ عليها وتوسيعها . فالتكلفة السياسية لعلاقات أوثق مع الدول البيضاء لن تكون زائدة عن الحد .

الموقف العام :

يمكننا أن نوسع اتصالاتنا ونشاطاتنا الاقتصادية والعلمية والاستراتيجية في البلاد والمناطق ذات السيادة البيضاء . كما نحافظ على علاقات طبيعية مع الدول السوداء في المنطقة إلى الحد الذي يسمحون به ، ولكن مع تقدير مخاطر ردود الفعل ضدنا في المناطق السوداء في المنطقة وفي بقية افريقيا حيث يمكن ان تستثيرها سياساتنا تجاه الدول البيضاء . ودون ان ننسف شكلاً وضع بريطانيا والأمم المتحدة

في روديسيا ، سنكون أكثر مرونة في موقفنا تجاه نظام سميث ، وسنقبل أن يستمر نفوذ جنوب افريقيا القوي على بوتسوانا وليسوتو وسوازيلند. وسنستمر بعلاقاتنا الديبلوماسية والاقتصادية المتواضعة مع الدول السوداء إلا إذا بادروا بقطعها.

نماذج عملياتية :

- تخفيف حظر الأسلحة ضد جنوب افريقيا مع معاملة المعدات بحرية بحيث تفيد في الأغراض العسكرية أو المدنية أو حيث يمكن ان تفيد في الدفاع العام (مثلاً معدات أسلحة مضادة للغواصات) .
- السماح بزيارات روتينية للأسطول وباستخدام المطارات.
- الحفاظ على محطات التتبع في جنوب افريقيا طالما نحن في حاجة لها .
- ترقية صادرات الولايات المتحدة لجنوب افريقيا وجنوب غرب افريقيا والمناطق البرتغالية بشكل فعال ، وتسهيل الاستثمارات الأمريكية في تلك المناطق في اطار برنامج الاستثمار الأمريكي الأجنبي المباشر ، وإزالة القيود من على تسهيلات بنك الاستيراد والتصدير .
- السماح بتعامل غير محدود مع المسؤولين من جنوب افريقيا في المنطقة .
- تخفيف فرض العقوبات ضد روديسيا (استثناءات بالنسبة للكروم) ، الحفاظ على القنصلية ، فإذا أعلنت الجمهورية تدرس احتمالات الاعتراف .
- تخفيف حظر الأسلحة الأمريكي الأحادي الجانب على المناطق البرتغالية للسماح بتصدير معدات ذات غرض ممزوج .
- الحد من المعونة الاقتصادية للدول السوداء في نطاق البرامج الاقليمية والمتعددة التمويل ، وعدم تقديم أية أسلحة كمعونة ، وعدم السعي لتغيير تشريع كونت .
- عدم التشجيع علناً لحركات التمرد .
- الحفاظ على نشاطات إعلامية وتبادلية في كلي الدول البيضاء والسوداء .

آراء مؤيدة : (ما له)

١ – يحافظ على ويقدم فرص توسيع المصالح العلمية والاستراتيجية في الأنظمة البيضاء في افريقيا الجنوبية .

٢ – يوسع السوق الأمريكي المربح وفرص الاستثمار .

٣ – يزيل نقطة توتر في علاقات الولايات المتحدة مع البرتغال .

٤ – يقيم علاقات صداقة مع القوى الأكبر في المنطقة اليوم .

آراء معارضة : (ما عليه)

١ – هذه السياسة لا تفعل شيئاً للتعامل مع مشاكل القهر العنصري واحتمالات المواجهة العنيفة في المنطقة . وسيعتبرها البيض كتكريس لسياساتهم بينما سيعتبرها السود خيانة لقضيتهم .

٢ – تعمق تورطنا مع الأنظمة البيضاء في وجه عنف عنصري متزايد محتمل .

٣ – إن الوقوف إلى جانب الأنظمة البيضاء سيدمر موقفنا حول قضية العنصرية في الأماكن الأخرى في افريقيا وفي العالم . وعندما يصبح تأثير سياستنا واضحاً فسيكون من الصعب بشكل متزايد الحفاظ على والتمتع ببعض المزايا الاستراتيجية والاقتصادية التي نتمتع بها الآن في افريقيا خارج المنطقة .

٤ – تسلم للقوى الشيوعية بنفوذ لدى الدول السوداء في المنطقة ، وإلى درجة معينة مع الدول السوداء الأخرى في افريقيا ، وبين حركات التمرد .

٥ – إن تخفيف العقوبات من جانب الولايات المتحدة وحدها عن روديسيا سيكون واضحاً جداً كانتهاك لالتزاماتنا الدولية كما سيكون ضاراً للولايات المتحدة وللأمم المتحدة .

خيار – ٢ –

الفرضية :

البيض هنا ليبقوا ، والطريقة الوحيدة لتحقيق تغيير بناء هي من خلالهم ، ولا أمل للسود لأن يكسبوا الحقوق السياسية التي يسعون لها من خلال العنف ،

هذا العنف الذي سيؤدي فقط إلى فوضى وإلى ازدياد الفرص أمام الشيوعيين . ويمكننا بالتخفيف الانتقائي تجاه الأنظمة البيضاء ان نشجع على بعض التطوير في سياساتهم العنصرية والاستعمارية الحالية ، ومن خلال مساعدة اقتصادية أكبر وأهم للدول السوداء (بما مجموعه حوالى ٥ ملايين دولار سنوياً كمساعدة تقنية للدول السوداء) أن نساعد في جمع كلي المجموعتين معاً وأن نمارس بعض النفوذ على كليهما من أجل تغيير سلمي . إن مصالحنا الملموسة تشكل أساس اتصالاتنا في المنطقة وهذه يمكن الحفاظ عليها بتكلفة سياسية مقبولة .

الموقف العام :

سنحافظ على المعارضة العلنية للقهر العنصري ولكن سنخفف من العزل السياسي والقيود الاقتصادية على الدول البيضاء . وسنبدأ بدلائل متواضعة على هذا التخفيف كتوسيع مجالات علاقاتنا واتصالاتنا تدريجياً إلى درجة معينة استجابة لأي تطوير – وإن كان صغيراً وتدريجياً – لسياسات البيض . ودون ان نتخذ موقفاً علنياً ينسف موقف بريطانيا والأمم المتحدة في روديسيا فإننا سنكون أكثر مرونة في موقفنا تجاه نظام سميث . وسنأخذ السياسات البرتغالية الحالية باعتبارها توجهات لمزيد من التغيير في المناطق البرتغالية . وفي الوقت نفسه سنتخذ خطوات ديبلوماسية لإقناع الدول السوداء في المنطقة أن طموحاتها الحالية في التحرر وحكم الأغلبية في الجنوب لا يمكن الحصول عليها بالعنف وأن أملهم الوحيد في مستقبل سلمي ومزدهر يكمن في علاقات أوثق مع الدول التي يسودها البيض . وسنؤكد قناعتنا بأن العلاقات الأوثق ستساعد في تحقيق التغيير في الدول البيضاء . كما سنقدم معونة اقتصادية أكثر مرونة وأكبر للدول السوداء في المنطقة لنركز اهتمامها على تطورها الداخلي ولنعطيها دافعاً للتعاون من أجل تخفيف التوترات . ويمكن أن نشجع المساعدة الاقتصادية من جنوب افريقيا للأمم السوداء النامية .

هذا الخيار يقبل، على الأقل خلال فترة من ثلاث إلى خمس سنوات احتمال عدم الحاجة لمبادرات أمريكية تجاه البيض وبعض المعارضة من السود حتى يمكن ان يثمر جواً مؤاتياً لتغيير مواقف البيض من خلال التشجيع والتآكل . ولكي نشجع على هذا التغيير في مواقف البيض سنوضح عزمنا على قبول ترتيبات سياسية أقل من

التقدم المضمون تجاه حكم الأغلبية مفترضين أنها ستؤمن مشاركة سياسية واسعة لكل السكان في شكل ما .

إن العوامل المشتركة في هذا الخيار تشكل كل واحد والموافقة عليه لا يمكن ان تكون موافقة على عوامل بعينها من بين هذا المضمون .

نماذج عملياتية :

- فرض حظر أسلحة ضد جنوب افريقيا ولكن مع معالجة ليبرالية لمسألة المعدات التي يمكن ان تفيد في أغراض عسكرية أو مدنية .

- السماح لسفن الأسطول الأمريكي بالتردد على جنوب افريقيا مع ترتيبات بعدم التمييز تجاه الأفراد الأمريكيين خلال النشاط المنظم على البر ، والسماح بالاستخدام الروتيني للمطارات .

- الحفاظ على محطات التتبع في جنوب افريقيا طالما هي مطلوبة .

- إزالة القيود على تسهيلات بنك الاستيراد والتصدير إلى جنوب افريقيا ، وتشجيع صادرات الولايات المتحدة وتسهيلات الاستثمارات الأمريكية بشكل فعال بما يتفق وبرنامج الاستثمار الأجنبي المباشر .

- تنفيذ برامج تبادل مختارة مع جنوب افريقيا في كل المجالات بما في ذلك العسكرية .

- بدون تغيير الموقف القانوني الأمريكي الذي يعتبر احتلال جنوب افريقيا لجنوب غرب افريقيا غير شرعي سنخفف من حدة القضية ونشجع على التوافق بين جنوب افريقيا والأمم المتحدة .

- في روديسيا نحتفظ بالقنصلية ، ونخفف العقوبات تدريجياً (مثلاً استثناءات طارئة للكروم) ونناقش احتمال الاعتراف .

- الاستمرار في حظر السلاح على المناطق البرتغالية ، ولكن في نفس الوقت التعامل بليبرالية أكثر مع صادرات المعدات ذات الأغراض المزدوجة .

- تشجيع التجارة والاستثمار في المناطق البرتغالية ، وتقديم تسهيلات كاملة كاملة من بنك الاستيراد والتصدير .

- إقامة برامج معونة مرنة في الدول السوداء في المنطقة ، والاستجابة للمطالب المعقولة لشراء الأسلحة غير المتطورة ولكن دون السعي لتغيير تشريع كونت .

- اتخاذ موقف علني تجاه حركات التمرد الافريقية وهو أن الولايات المتحدة تعارض استخدام القوة في المواجهة العنصرية . والاستمرار في المساعدة الانسانية للاجئين .

- زيادة نشاطات التبادل والاعلام في كلي الدول البيضاء والسوداء .

آراء مؤيدة : (ما له)

١ - الخيار يشجع الاتجاهات القائمة لتوسيع العلاقات بين الدول السوداء والبيضاء وبذا تخف التوترات - سياسة جنوب افريقيا تجاه الخارج ، وتجارة زامبيا واتصالاتها السياسية السرية مع جنوب افريقيا والبرتغال .

٢ - الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والعلمية والاستراتيجية في الدول البيضاء وتوسيع فرص التجارة والاستثمار المربحين .

٣ - إن تخفيف موقف الولايات المتحدة تجاه البيض يمكن ان يساعد في إزالة عقليتهم المغلقة الحالية ، وستشجع عناصر من بين البيض تسعى إلى توسيع علاقات جنوب افريقيا مع افريقيا السوداء .

٤ - يقدم الدعم الديبلوماسي والمعونة الاقتصادية الأمريكية للدول السوداء بديلاً للمخاطر التي يدركونها للنفوذ الشيوعي المتزايد .

٥ - ستؤدي المعونة المتزايدة أيضاً إلى أعطائنا نفوذاً أكبر في تحذير الدول السوداء من المواجهة العنيفة كما تقدم لهم قاعدة ملموسة لقبول آفاق التغيير التدريجي .

٦ - إن الخيار سيخفف من نقطة توتر كبرى في علاقاتنا مع البرتغال وسيقدم لحكومة كايتانو فرصة لإشاعة الليبرالية .

آراء معارضة : (ما عليه)

١ — إن تخفيف موقف الولايات المتحدة تجاه الدول البيضاء يمكن ان يؤخذ من جانب البيض كتكريس لسياساتهم . ومن المحتمل ان عديداً من الدول السوداء بقيادة زامبيا وتانزانيا ستديننا بالخروج على مثلنا المعلنة لصالح مصالحنا المادية والقبول بسياسات الأنظمة البيضاء .

٢ — هناك سؤال خطر ، هو ما إذا كان الزعماء الموالون للغرب في الدول السوداء يمكنهم ان يستمروا في تبرير مواقفهم أمام شعوبهم إذا ما أعلنت الولايات المتحدة رسمياً معارضتها لجهود التحرير الحالية . وسيكون الرابح هو الدول الراديكالية والشيوعية .

٣ — إن تخفيف الولايات المتحدة من جانب واحد للعقوبات ضد روديسيا سيكون انتهاكاً واضحاً لالتزاماتنا الدولية وضاراً للولايات المتحدة وللأمم المتحدة .

٤ — إن التوجه الحالي للسياسة الداخلية في جنوب افريقيا لا يشتمل على أي تغيير في نظام التفرقة العنصرية الذي هو الجرم المحرم بالنسبة للدول السوداء . كما لا يوجد عملياً أي دليل أن هناك تغييرات قادمة محتملة في سياسات جنوب افريقيا هذه كنتيجة لأي منحى من جانبنا .

٥ — الخيار يتطلب تدخلاً مكثفاً ديبلوماسياً واقتصادياً في وضع يبدو الحل فيه بعيد المدى للغاية والنتائج مشكوك فيها في افضل الاحوال .

٦ — انه من المشكوك فيه ان المعونة الاضافية المقدمة ستكون كافية للتأثير على الدول السوداء في الاتجاه المشار اليه .

خيار — ٣ —

الفرضية :

ان الوضع في المنطقة لا يتوقع ان يتغير في المستقبل المنظور ، وفي اية حال فنحن لا يمكننا ان نؤثر عليه . وبالتالي يمكن ان نحافظ على بعض مصالحنا الاقتصادية والعلمية والاستراتيجية في الدول البيضاء وفي الوقت ذاته نحمي موقفنا العالمي

حول قضية العنصرية بالحد من طبيعة ومدى ارتباطنا بهذه الدول وبزيادة معونتنا للدول السوداء في المنطقة . وبذلك يمكننا ان نكون في وضع مرن يمكننا بشكل افضل من تكييف سياستنا حسب اتجاهات المستقبل .

الموقف العام :

هذا الخيار هو توسيع وتنظيم لسياستنا الحالية .

فبأمكاننا ان نستمر في الامم المتحدة وثنائياً بالمعارضة الاساسية للسياسات العنصرية والاستعمارية للدول البيضاء ، ولكن في الوقت ذاته نسعى للحفاظ على علاقات صحيحة معهم . قد نحافظ على بعض المداخل العسكرية والمنشآت العلمية الخ ، وفي ظل ظروف لا تغير ادانتنا للقهر العنصري. ويمكننا ان نقف بالتنسيق مع البريطانيين موقفاً حازماً ضد نظام سميث ، فنعلق قنصليتنا ونستمر في العقوبات . يمكننا ان نخفف الضغوط على البرتغال لتشجيع الاتجاهات الليبرالية تجاه افريقيا في حكومة كايتانو . كما نقدم معونة اقتصادية للدول السوداء في المنطقة . ويمكن ان نستمر في معارضة الحلول العنفية لمشاكل المنطقة ومعارضة توجه جنوب افريقيا لممارسة أي نفوذ خارجها حيث يؤدي ذلك الى تقوية سيطرتها على الدول المجاورة .

نماذج عملياتية :

- تطبيق حازم لحظر السلاح ضد جنوب افريقيا .
- السماح بتردد الاسطول الامريكي على جنوب افريقيا مع ترتيبات بعدم التمييز العنصري بالنسبة للافراد الامريكيين على البر .
- الحفاظ على محطة « ناسا » في جنوب افريقيا ولكن مع تسهيلات بديلة في مكان آخر .
- لانشجع ولا نعرقل الاستثمار في جنوب افريقيا ، ونقدم خدمات تجارية منخفضة المستوى ، ولا نقدم قروض من بنك الاستيراد والتصدير ولكن نسمح بالتأمين والضمان للسلفيات التجارية .

- الاستمرار في تصوير ادارة جنوب افريقيا لجنوب غرب افريقيا كادارة غير شرعية ، وحث جنوب افريقيا على قبول سلطة اشراف الامم المتحدة وعدم تشجيع الاستثمارات الامريكية ولا تسهيلات من بنك الاستيراد والتصدير .

- السير وراء بريطانيا فيما يخص التمثيل والاعتراف بروديسيا الجنوبية وبرنامج عقوبات الامم المتحدة ، وسحب القنصلية .

- الحفاظ على حظر الاسلحة عن المناطق البرتغالية ، واتخاذ موقف محايد من الاستثمارات والسماح بتسهيلات التصدير والاستيراد للصادرات الامريكية التي هي أقل من مشاريع البناء التحتي الكبرى .

- تليين الانتقادات ضد سياسة البرتغال الافريقية في الامم المتحدة اوثنائياً.

- اقامة برامج مساعدة اقتصاديـــة مرنة في الدول السوداء في المنطقـــة ، والسعي لتليين قيود كونت تشريعياً .

- الحفاظ على اتصال سري مع حركات التمرد الافريقية وتوسيع المساعدة التعليمية والانسانية للأفراد .

- الحفاظ على برامج اعلام وتبادل في المناطق تحت الحكم الابيض (باستثناء روديسيا) ، وتوسيع النشاطات في الدول السوداء .

آراء مؤيدة : (ما له)

١ - الخيار يحفظ معظم مصالحنا الاقتصادية والعلمية والاستراتيجية الكبرى في المنطقة في المدى القصير على الاقل .

٢ - يكفل الاتصال بالدول السوداء في المنطقة ويحفظ بعض موقفنـــا في الاماكن الاخرى من افريقيا ومع الدول الافرو- اسيوية في الامم المتحدة .

٣ - يحفظ بعض المرونة في التحرك اقتراباً من الدول البيضاء او الســـوداء اعتماداً على تطورات المستقبل .

٤ - يمكن ان يؤدي الى بعض التحسين في علاقاتنا مع البرتغال .

آراء معارضة : (ما عليه)

١ — سينظر إلى هذا الوضع باعتباره موقفاً نفعياً ومنافقاً من كلي الجانبين فادانتنا للبيض ستؤذينا معهم ومع ذلك ستفشل في ارضاء السود معرضة ايانا للضغوط من اجل اجراءات اكثر حسماً .

٢ — هذه السياسة لا تفعل شيئاً فعالاً في التعامل مع مشكلة العنف في المنطقة ذات النفوذ الشيوعي المتزايد .

٣ — القيود على الارتباط بالانظمة البيضاء تشتمل على بعض الخسارة في المصالح الاقتصادية والدفاعية الامريكية المحتملة .

٤ — حتى الارتباط المحدود مع الدول البيضاء معرض لأستغلال الشيوعيين والمتطرفين الأفارقة .

٥ — العلاقات الاوثق مع البرتغال يمكن ان تؤثر عكسياً على علاقاتنا مع زامبيا وتانزانيا .

الخيار — ٤ —

الفرضية :

لايمكن ان نؤثر على الدول البيضاء من اجل تغيير بناء لذا فان ازدياد العنف هو المحتمل .

وفقط بقطع روابطنا مع الانظمة البيضاء يمكننا ان نحمي موقفنا حول قضية العنصرية في افريقيا السوداء وعالمياً . وطالما ان مصالحنا الملموسة ليست حيوية فان هذا الثمن يبدو معقولاً اذا دفعناه .

الموقف العام :

يمكننا ان نحافظ على حد ادنى من العلاقات مع الانظمة البيضاء ، مؤكدين ان تحسين العلاقات مستحيل حتى يعدلوا سياساتهم الحالية . ان نوضح للدول السوداء المدى الذي بلغته الولايات المتحدة في قطع علاقاتها مع الانظمة البيضاء

كما لا نأتي باي عمل في الدول البيضاء يمكن ان يؤدي الى ادنى مخاطر ردود الفعل السياسية في الدول السوداء . وان نأخذ مواقف رسمية ايجابية ضد القهر العنصري والاستعماري ، وان نقدم معونة اقتصادية للدول السوداء في المنطقة وان نبيعها كميات معقولة من المعدات العسكرية الدفاعية غير المتطورة . وان نركز مساندتنا للأهداف السوداء بدون استخدام لقوة او العقوبات ضد جنوب افريقيا او البرتغال . ولكي يكون لهذا الخيار اكبر درجة من الفعالية يجب بذل الجهد لتعبئة الدعم العالمي خلف هذه السياسة .

نماذج عملياتية :

– تقليل البعثة الديبلوماسية والقنصليات في جنوب افريقيا .

– تطبيق حازم لحظر الاسلحة ضد جنوب افريقيا .

– ازالة محطات التتبع العسكرية وتلك الخاصة « بناسا » .

– منع استخدام موانيء جنوب افريقيا رسمياً ومطاراتها الا في حالة الطوارئ

– عدم تشجيع الاستثمارات ، وعدم تقديم خدمات تجارية او تسهيلات التصدير والاستيراد في جنوب افريقيا .

– توضيح اننا نعتبر استمرار احتلال جنوب افريقيا لجنوب غرب افريقيا هو امر غير شرعي . وعدم تشجيع الاستثمارات الامريكية ومنع الخدمات التجارية وتسهيلات التصدير والاستيراد ، والالتزام بحد ادنى من الاتصالات الامريكية مع مسؤولي جنوب افريقيا في جنوب غرب افريقيا .

– دعم توسيع وتشديد فرض العقوبات دولياً والاستمرار بعدم الاعتراف بروديسيا الجنوبية وسحب القنصلية .

– الحد من نشاطات بنك الاستيراد والتصدير وعمليات تشجيع التجارة الرسمية في المناطق البرتغالية والاستمرار في حظر الاسلحة والضغوط السياسية على البرتغاليين .

– اقامة برامج مساعدة اقتصادية مرنة في الدول السوداء في المنطقة والسعي تشريعياً لتليين قيود كونت ، والاستجابة بتعاطف لطلبات الاسلحة الدفاعية غير المتطورة التي تقدمها زامبيا .

– اقامة اتصال وتعاطف علني مع طموحات المجموعات الافريقية المتمردة بدون الدعم المادي .

– تخفيض برامج الاعلام والتبادل في المناطق البيضاء الى الحد الادنى ، وتوسيع هذه البرامج في الدول السوداء .

آراء مؤيدة : (ما له)

١ – هذا الخيار يزيد بشكل بارز من مصداقيتنا في افريقيا السوداء والامم المتحدة وذلك باظهار الولايات المتحدة على استعداد لمساندة ما تعلنه حول قضية العنصرية ببعض التضحيات المادية .

٢ – يقدم اقصى درجة من الفعالية للحد من النفوذ السوفياتي والصيني بين مجموعات التحرير وفي البلاد التي تستضيفهم .

٣ – يمكن ان ينبه الانظمة البيضاء بان الولايات المتحدة ليست مستعدة لان تكفلهم مقابل عوامل مادية او استراتيجية .

٤ – سيقدم للولايات المتحدة فرصة اللحاق بالجهود المتعددة الاطراف لتحقيق تغيير في السياسات العنصرية للانظمة البيضاء .

آراء معارضة : (ما عليه)

١ – يمكن ان تزيد من تورطنا مع حركات التمرد وستجعلنا نقدم انفسنا باعتبارنا مع قضيتهم ، وقد يستثير ذلك مطالبا باعمال اكبر وأبعدأثرا

٢ – يضحي بالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية والعلمية .

٣ – ليس من المتوقع ان تساندنا الامم التجارية الكبرى كفرنسا والمملكة المتحدة وغيرها . وسيضعف هذا من فعالية الضغوط ويسلم بالفرص الاقتصادية للاخرين .

٤ ـ من المحتمل ان يقوي هذا من العقلية المغلقة للانظمة البيضاء . ولايوجد اي دليل على ان الانظمة البيضاء في افريقيا الجنوبية ستحدث تغيرات بناءه في سياساتها العنصرية استجابة للضغوط الخارجية .

٥ ــ سيجعل علاقاتنا مع البرتغال اصعب .

الخيار ــ ٥ ــ

الفرضية :

ان المواجهة العنصرية في افريقيا الجنوبية لا يمكن التحكم فيها وهي تحمل مخاطر كامنة وستزداد سوءاً بالرغم من اية جهود قد نقوم بها . لذا يجب ان نخفف من صورتنا في المنطقة ونتجنب ان نحسب الى جانب اي طرف .

الموقف العام :

سنحافظ على علاقات صحيحة ولكن دنيا مع كلي الدول السوداء والبيضاء في المنطقة . وسنقطع او نخفض بشكل حاد الروابط مع الدول البيضاء ،موضحين لهم اننا نعتبر سياساتهم مدمرة ولا يمكن ان نرتبط معهم . وسنأخذ هذا الموقف بالرغم من ان طبيعة وجوهر الاجراءات التي يتخذونها لحل مشاكلهم العنصرية هي امور لهم حق تقريرها وليست ذات أهمية مباشرة لنا . وسنوضح للدول السوداء انه بينما نتعاطف مع اهدافها ونعارض السياسات العنصرية والاستعمارية للانظمة البيضاء ، فاننا لا يمكن ان نؤيدهم في اي نضال غير واقعي او نصبح متورطين في نزاع عنصري . ان العنف لن يكون في مصلحتهم على المدى الطويل ويمكن ان يزيد من اخطار التدخل الشيوعي فحسب . سنأخذ مواقف رسمية ايجابية ضد القهر العنصري والاستعماري وايضاً ضد نشوب العنف ولكن سنقاوم الجهود في الامم المتحدة من اجل اجراءات اقوى للتعامل مع قضايا افريقيا الجنوبية .

نماذج عملياتية :

ــ تخفيض حجم مكاتبنا الدبلوماسية والقنصلية الى الحد الادنى .

ـ سحب القنصلية من روديسيا ، والاستمرار في العقوبات (مع استثناء طاريء مرة واحدة للكروم) . ورفض الاعتراف .

ـ ازالة « ناسا » ومحطات التتبع الدفاعية .

ـ منع الاستخدام الرسمي للموانيء والمطارات في الدول البيضاء الاعنـد الطواريء .

ـ فرض حازم لحظر الاساحة .

ـ عدم التشجيع الرسمي للأستثمارات ولاتسهيلات في التصدير والاستيراد او خدمات تجارية لتسهيل التجارة مع الدول البيضاء .

ـ الحد من المعونة للدول السوداء في البرامج الاقليمية او المتعددة التمويل. لامساعدات اسلحة . السعي لتغيير تشريع كونت .

ـ عدم التشجيع العلني لحركات التمرد .

ـ الاستمرار في مقاومة الاجراءات الاقوى في الامم المتحدة وتخفيف البيانات حول قضايا افريقيا الجنوبية .

ـ تخفيف كل برامج الاعلام والتبادل مع المنطقة إلى الحد الادنى .

آراء مؤيدة : (ما له)

١ ـ يخفف الضغط في الامم المتحدة وفي غيرها من الاماكن والذي نتج عن « قيادتنا » الديبلوماسية في منطقة ليست ذات أهمية حيوية لنا .

٢ ـ بازالة هذا اللبس المتأصل ـ مصالح ملموسة مقابل مصداقيه سياسية في سياستنا الحالية فان هذا الخيار يوفر لنا اقصى حد من المرونة لمواجهة الضغوط التي تتطلب تورطاً اكبر والتي ستستمر في هذه المشكلة مهما كانت سياستنا .

٣ ـ بالدرجة التي تفك فيها ارتباطاتنا من الدول البيضاء ونتنصل مـن اي تدخل في المشكلة الافريقية ، فاننا نقوي وضعنا السياسي في العالم النامي

٤ – طالما يمكننا ان نوضح ان اي من الجانبين لا يمكن ان يعتمد على دعمنا في اية مواجهة كبرى ، فان موقفنا يمكن ان يقلل من خطر الحسابات الخاطئة التي يمكن ان يقع فيها كلا البيض والسود الآن .

آراء معارضة : (ما عليه)

١ – يضحي بالمصالح الاقتصادية والعلمية والاستراتيجية الامريكية في المنطقة بالذات تلك الموجودة في الدول البيضاء .

٢ – يمتنع عن التأثير على كلي الجانبين ولا يفعل شيئاً لتخفيف المواجهة العنصرية .

٣ – فك الارتباط لن يرضي السود نهائياً ، وانسحابنا من الدعم سيكون على حساب نمو النفوذ الشيوعي في الدول السوداء وحركات التحرير .

٤ – الدعم الصامت في الامم المتحدة لحكم الاغلبية يمكن ان يقلل الدعم لنا حول قضايا الشرق والغرب .

٥ – كقوة عالمية ، لا يمكن ان نفك ارتباطنا بمنطقة ابدى فيها السوفيات والصينيون اهتماماً وينجذبون اليها بسبب ما تقدمه من فرص لمراطنينا ورؤوس اموالنا .

٥ ـ المنطقة :
الوضع والآفاق ومصالح الولايات المتحدة

الوضع : تشمل افريقيا الجنوبية المنطقة المشكلة من زامبيا ومالاوي وروديسيا الجنوبية وموزمبيق وانغولا وجنوب غرب افريقيا وجنوب افريقيا وسوازيلند وليسوتو وبوتسوانا . ويسيطر حوالي ٤ ملايين ابيض في جنوب افريقيا ونامبيا (جنوب غرب افريقيا) وروديسيا الجنوبية وانغولا وموزمبيق على حوالي ٣٠ مليون اسود . (انظر مرفق — ١ — لتحليل السكان في كل بلد) ويرغب البيض وهم يعون الى اقصى حد انتقاد العالم لهم ، يرغبون في علاقات صداقة مع الغرب ولكن ليس بثمن احتمال ضياع سيطرتهم السياسية . ان الحكومات البيضاء عنيدة ومصممة وتزداد ثقة بالنفس . كما انها ايضاً متقدمة تقنياً وتسيطر اجهزتها الامنية الكفؤه على المنطقة كلها وهم يطورون الآن التعاون الامني فيما بينهم . وازدادت تكاليف الدفاع في جنوب افريقيا ٧٠٠ ٪ في السنوات الثمانية الاخيرة ، وهناك تشريعات حديثة لتشكيل مكتب امن الدولة الذي سينسق كل عمليات الامن في افريقيا الجنوبية ويمكن ان يلعب دوراً هاماً في تحسين التعاون الامني بين الانظمة البيضاء .

وتحاول الحركات الوطنية الافريقية التي تدعمها منظمة الوحدة الافريقية (م.و.أ. تضم كل الدول الافريقية باستثناء الانظمة البيضاء)، والبلاد والمنظمات الشيوعية ، تحاول الاطاحة بانظمة حكم الاقلية البيضاء . (انظر مرفق— ٥ — للوصف التفصيلي لمجموعات التحرير) . ان دعم م.و.أ. ليس كبيراً بعد وتتراوح مساهمات الدول الافريقية في لجنة التحرير الافريقية في م.و.أ ، بين حوالي مليونين من الدولارات في الأعوام الاخيرة الى اقل من مليون دولار عام ١٩٦٨ وحتى الآن فان النشاط الافريقي المسلح كان بارزاً فقط في اجزاء من المستعمرات

البرتغالية في انغولا وموزمبيق ، وللدرجة اقل في روديسيا الجنوبية ففي افريقيا افريقيا البرتغالية ساعدت المساعدة والقواعد الخارجية رجال العصابات على استمرار حرب عصابات مزمنة . وكانت هناك بعض الحملات التي قامت بها مجموعات العصابات داخل روديسيا الجنوبية من حين الى آخر . اما جنوب افريقيا فلم تشهد بعد اي نشاط عصابي بالرغم من انه كانت هناك بعض حوادث الارهاب في المدن كما كان هناك ايضاً غارة قصيرة الأجل في شمالي جنوب غرب افريقيا في عام ١٩٦٦ . وتعد الدول ذات الحكم الاسود في افريقيا الجنوبية – وهي زامبيا ومالاوي وبوتسوانا وليسوتو وسوازيلند ولاسباب جغرافية واقتصاديه ، من ضمن هذه المجموعة القوية نسبيا من الدول ذات الحكم الابيض هذه الدول تعتمد بدرجة او باخرى على الدول البيضاء اقتصاديا ونظراً لالتزامها بفلسفة غير عنصرية فانها جميعاً تتمزق بين تعرضها لضغوط الانظمة البيضاء وبين تعاطفها مع اخوانها السود . وللدول السوداء افاق اقتصادية متنوعة . فليسوتو وسوازيلند دول صغيرة (ميني) ، والاولى فقيرة والثانية لديها موارد متواضعة اما بوتسوانا فهي كبيرة في المساحة ولكنها قليلة السكان ، وقد ادت الاكتشافات الاخيرة في مجال التعدين الى تحسين افاقها الاقتصادية ، اما مالاوي فتعتصرها ندرة الموارد والنمو السكاني المتصاعد . وزامبيا لديها موارد كافية ولكنها لم تنجز اي تطوير حقيقي الا في بعض الجيوب التي يسيطر عليها رأس المال الاجنبي والخبرات الادارية . وتعتبر كل البلاد ذات الحكم الاسود في المنطقة في حاجة الى المعونة الخارجية اذا ما كانت تريد التنمية او في بعض الحالات لمجرد البقاء كما هي .

وتثير مشاكل افريقيا الجنوبية امام الولايات المتحدة خارج المنطقة قضايا متعارضه جزئيا في سياق علاقاتها بطرفي الخط الابيض – الاسود نفس الامم المتحدة وهي منبر هام لتشكل فيه الدول الافريقية عدد الاعضاء ، تؤثر هذه العلاقات على مواقف الدول الافريقين تجاه الولايات المتحدة . كما تؤثر ردود الفعل المعادية والصديقة تجاه الولايات المتحدة من الانظمة البيضاء في افريقيا الجنوبية ومن الدول الافريقية السوداء على علاقاتنا بالمجالات المحترمة . وهكذا يمكن ان تؤثر العداوة أو الصداقة على ٢,٥ بليون دولار من الاستثمارات في افريقيا ثلثها في مناطق الانظمة البيضاء والثلثان في بقية القارة ، و على تجارتنا

الخارجية مع افريقيا ، و ٤٠ ٪ منها في مناطق تحت السيطرة البيضاء و ٦٠ ٪ في الباقي (انظر مرفق ـ٩ـ لأرقام الصادرات الامريكية والاستثمار المباشر) .
ويظهر قطاع النشاطات الاقتصادية الامريكية خارج افريقيا الجنوبية نمواً مؤاتياً ذاوزن لصالح ميزان المدفوعات الامريكي يقدر في حالة ليبيا بـ ٢٥٠ الى ٣٠٠ مليون دولار في السنة عائد صافي .

الدول ذات الحكم الأبيض

تعد جنوب افريقيا النواة الصلبة لأفريقيا الجنوبية . والعنصرية فيها فظة وظاهرة وعميقة الجذور . وهي اكثر الدول تطوراً في افريقيا . وقوات الامن فيها قوية وفعالة .

الوضع الحالي : عبر الاعوام العشرين الماضية ازدادت السياسات العنصرية لجنوب افريقيا تصلباً . فالأبارتيد ــ التفرقة العنصرية ــ ايديولوجية سائدة في طريقة الحياة . والحكومة تصر على الحاجة لفرض التفرقة جسديا بين البيض وغير البيض . وتمنح سياسة « التنمية المنفصلة » نظرياً فرصة تقدم للسود في مناطقهم المنفصلة الخاصة المسماة « اوطان » او « بانتوستان » ، ولكن في الواقع فان البيض لا يخفون عزمهم على البقاء في القمة واستخدام البانتوستانات كتجمعات لقوة العمل يسافر المهاجرون منها الى المناطق البيضاء لتنفيذ عقود عمل مؤقتة.ان سياسات النظام العنصرية تتقاطع لدرجة معينة مع احتياجات الاقتصاد : ففي الوقت الذي فرضت فيه التفرقة العنصرية، تطلب الاقتصاد المزدهر قدراً اكبر من قوة العمل السوداء وفي الوقت الذي ازدادت فيه مساهمة السود في الاقتصاد ارتفع مستوى القمع لفرض التفرقة .

ولم تزل الحكومة غير راغبة في تخصيص الاستثمارات التي تحتاجها الباتنوستانات ، الى جانب ان هذه الاخيرة تغطي فقط ١٣ ٪ من اراضي جنوب افريقيا بينما يبلغ عدد السكان السود ٦٨ ٪ من مجموع السكان (لم يكن هذا التوزيع غير المتكافىء ليسبب مشكلة حرجة لو ان جنوب افريقيا كانت عازمة على تخصيص استثمارات كبيرة في الباتنوستانات لتجعلها منتجة اقتصادياً .
ويزداد التجمع الاوروبي في جنوب افريقيا وحدة برغم السياسات الحزبية

والتقسيمات اللغوية ، وذلك حول قضية التفوق الابيض والخوف من التغيير ، ليس فقط في الوضع الاقتصادي والسياسي ولكن ايضاً في الأمن الفعلي . ويعتبر هذا النمو في الوحدة كرد فعل لأعمال التخريب التي تمت داخل جنوب افريقيا ١٩٦٠ — ١٩٦٥ . وللموقف النضالي المتزايد بين السود في اماكن اخرى في افريقيا وللضغوط التي تمارسها الامم المتحدة والضغوط الدولية الاخرى .

وشهدت الاعوام الثلاث او الاربع الاخيرة داخل جنوب افريقيا مظاهر مقاومة قليلة من جانب السكان السود . وقد تسربت هذه المعلومات من خلال المحاكمات التي تتم في ظل قوانين محاربة الارهاب او قمع الشيوعية . وتمنع كل مشاركة في نشاط سياسي مستقل لغير البيض ويسجن صاحبه ، لذا تفقد جهود المقاومة قياداتها باستمرار ومع ذلك فقد كان هناك بعض النشاط الطلابي السياسي في الجامعات الافريقية .

عالمياً، تتطور حركة عزل جنوب افريقيا منذ حوالي عام ١٩٦٠.وتواصل الدول الافرو — اسيوية ضغطها على الرأي العام العالمي في محاولة لفرض تغييرات في قضية جنوب غرب افريقيا وقضية التفرقة العنصرية ، أو بنذ جنوب افريقيا من المجتمع الدولي وفي حالة عدم استجابتها ويقدم الاتحاد السوفياتي والصين الشيوعية، وليست لديهما اية مصالح مادية يخسرونها في افريقيا الجنوبية وعلى امل تحقيق مكاسب في بقية القارة ، يقدمان دعماً لفظياً لهذا التوجه ولكنهما لا يزالان بعيدان كثيراً عن الالتزام بشيء اما الديمقراطيات الغربية الموزعة بين مصالحها المادية والتزامها بالمساواة الانسانية فان لها مداخلات متنوعة . ولقدلعبت الولايات المتحدة دوراً رئيسياً في صدور قرار حظر السلاح من الامم المتحدة (انظر مرفق ١٠ لنص خطاب السفير ستيفنسون في ٢ أغسطس (آب) عام١٩٦٣ في مجلس الامن) كما ساندت القرارات المتتالية في الامم المتحدة التي اكدت على عزل جنوب افريقيا بينما وقفت عند هذا الحد بدون عقوبات اقتصادية .اما فرنسا التي امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الامن الاساسي اغسطس(آب) عام١٩٦٣ الخاص بحظر الاسلحة،فقد قدمت تفسيراً للحظر يمكنها بهتقديم معدات استراتيجية باعتبارها معدات لاتستخدم في القمع المباشر.وبهذا التفسير فقد قدموا معدات تتراوح من الغواصات الى الطائرات وطائرات الهليوكوبتر والعربات

المدرعة . ان الهدف العالمي الرئيسي لجنوب افريقيا هو المحافظة على روابطها مع الغرب ، وذلك بتأكيد اهميتها الاقتصادية (كبائع وكسوق وكمصدر كبير للذهب) واهميتها الاستراتيجية (الدفاع عن طريق رأس الرجاء الصالح) .

ولقد شن رئيس الوزراء فورستر « حملة سياسية خارجية » بهدف تطوير العلاقات الخارجية لجنوب افريقيا اولاً في المنطقة ثم في القارة كلها .وهدف هذه السياسة هو العمل اساساً عبر الحوافز الاقتصادية لتشجيع البلاد الافريقية على الدخول في درجة من التعاون مع جنوب افريقيا ، وهكذا يكسر عزلة جنوب افريقيا ويقلل في النهايةمن الضغوط التحريرية في ظل هذه السياسة سيحل التعايش السلمى مع الدول السوداء محل المواجهة العنصريه لتضم في النهاية البانتوستانات والدول ذات الحكم الابيض . والدول الافريقية الوحيدة حتى الآن التي لها تبادل ديبلوماسي مع جنوب افريقيا في ظل هذه السياسة هيمالاوي ولكن هناك اتصالات مكثفة مع بوتسوانا وليسوتو وسوازيلند وجمهوريةمدغشقر وحتى الغابون وساحل العاج .

الآفاق : تم تقليص الحريات السياسية بشكل متزايد في العقود الاخيرة . ولدى الاقلية البيضاء قوة تحتكرها ولا تتردد في استخدامها وسلطة تحتكرها لن تتنازل عنها مختارة . وبينما يسمح بعض النشاط السياسي للسود في ترانسكي (وهي كبرى المناطق الافريقية التي تعد الحكم الذاتي) لأن يكون لهم صوت ما في توجيه شؤونهم ، فان الاحتفاظ بالسلطات الاساسية في يد الحكومات المركزية قد ضيق كثيراً من مغزى ذلك . لقد أفاد الرخاء الافريقيين كما أفاد البيض ، ولكن بدون ان يكون له تأثير ذو وزن على الجهاز السياسي والاجتماعي . ولقد ادى الازدهار الاقتصادي الى قطع الطريق على برنامج البانتوستان للتنمية المنفصلة بسبب اجتذابه قوة العمل السوداء للمناطق الحضرية . ان السياسة الخارجية يمكن ان تعدل من نظرة جنوب افريقيا لما يحيط بها ولكن ، من الارجح ان لا يكون لها إلا قدراً محدوداً من النجاح في ظل الظروف الحالية . وفي المستقبل المنظور ستكون جنوب افريقيا قادرة على الاحتفاظ بالاستقرار الداخلي وعلى مقاومة التمرد بفعالية .

مصالح الولايات المتحدة المادية : للولايات المتحدة قاعده اقتصاديه بارزة في

جنوب افريقيا : فالاستثمار يبلغ حوالي ٧٠٠ مليون دولار (٣٠ ٪ تقريباً من مجموع استثماراتنا في كل افريقيا) ، والميزان التجاري مؤاتي وكبير (اكثر من ٤٥٠ مليون دولار صادرات امريكية مقابل ٢٥٠ مليون دولار واردات امريكية في عام١٩٦٨). وتزود الولايات المتحدة جنوب افريقيا بحوالي ١٧٪ من وارداتها . وتنتج جنوب افريقيا حوالي ٦٠ ٪ من ذهب العالم الحر ، كما ان التسويق المنتظم لهذا الانتاج هو امر ذو أهمية كبيرة في الحفاظ على نظام السعرين للذهب .

وجنوب افريقيا هي ثالث اكبر مزودي العالم الحر باليورانيوم . وعندما مدى اتفاق الطاقة الذرية الافريقية بين الولايات المتحدة وجنوب افريقيا في ١٩٦٧ ، ابلغت حكومة جنوب افريقيا الولايات المتحدة انها لن تفعل شيئاً بالنسبة لصفقاتها التجارية الخاصة باليورانيوم ، قد يؤدي الى الانتشار النووي ، وقد لعبت جنوب افريقيا دوراً بناءاً بصفتها عضواً دائما في هيئة المحافظين لوكالة الطاقة الذرية العالمية .

وللولايات المتحدة محطة تتبع للاقمار الصناعية « ناسا » وقاعدة جويةلتتبع الصواريخ في جنوب افريقيا ويتم الآن اعادة النظر في مدى حاجتنا المستقبلةلمحطة القوات الجوية هذه وتشير الاستنتاجات المحتملة ان هذه المحطة لم تعد ضرورية لأبحاث الصواريخ وتطويرها . اما محطة « ناسا » فهي احدى التسهيلات الكبرى للتتبع الفضائي وهي معدة لتزويد كل مركبات الفضاء غير المأهولة بالدعم الارضي ، ولها أهمية خاصة بالنسبة لمستقبل الرحلات الكوكبية . وبسبب الموقع الفريد لجنوب افريقيا بالعلاقة مع قواعد الاطلاق في كيب كينيدي . فان محطة « ناسا » ما تزال ذات أهمية اولى في برامج الفضاء وبالرغم من انه قد تم بناء تسهيلات بديلة للاستخدام عند الضرورة ، فانها لا تستطيع تقديم نفس الدعم (انظر مرفق — ٨ —) . كما تستخدم القوات الجوية الامريكية مطارات جنوب افريقيا للأسناد الفضائي والرحلات الاخرى . ولكون حقوق العبور في شمال ووسط افريقيا غير مضمونة تماماً فان هناك مصالح عسكرية امريكية لطرق بديلة عبر افريقيا الجنوبية لأسناد العمليات المحتملة في المحيط الهندي ومناطق الشرق

الاوسط . وحتى عام ١٩٦٧ استخدم الاسطول الامريكي موانئ جنوب افريقيا في مهام عملياتية . وقد صارت مشكلة التفرقة في التسهيلات على البر خلال زيارة حاملة الطائرات F. D. R. في عام ١٩٦٧ .ومنذ ذلك الوقت حد من استخدام الموانيء الامني ثلاث حالات طارئة ، ولكن الموانيء ما تزال متاحة امامنا وبسبب هذا التحديد ازداد استخدام الولايات المتحدة لموانيء انغولا وموزمبيق كموانيء بديلة ، ولكن هذه الموانيء لا يمكنها استقبال حاملات الطائرات . ان لطريـق رأس الرجاء الصالح اهمية استراتيجية للولايات المتحدة وحلفائها ، وبالذات في وجه النشاط السوفياتي المتزايد في المحيط الهندي . وباغلاق قناة السويس ازدادت الاهمية الاستراتيجية لتسهيلات جنوب افريقيا في اعادة التزود بالوقود والصيانة لعمليات الاسطول . ان تسهيلات الموانيء في جنوب افريقيا هي الافضل في افريقيا ، وان تكون متاحة للاسطول هو امر مفيد في زمن السلـم وحيوي في زمن الحرب ويواصل الاسطول البريطاني حتى الان استخدام هذه التسهيلات .

ان جنوب افريقيا متلهفة على ان تشملها ترتيبات الدفاع الغربية — كأشارة على قبولها كجزء من المجتمع الغربي . وتأمل جنوب افريقيا ان تستخـدم الوجود البحري السوفياتي الصغير ولكن الدائم — في المحيط الهندي ، كأساس لنوع من التعاون مع الولايات المتحدة في الترصد والاشراف ، وما يترتب على ذلك من ازدياد الحضور البحري الامريكي في المنطقة واستعمال موانيء جنوب افريقيا .

جنوب غرب افريقيا :

لا يوجد حل في المستقبل المنظور . وبالرغم من تكرار مطالبة الامم المتحدة لجنوب افريقيا بان توقف احتلالها غير الشرعي وتنسحب ، فان جنوب افريقيا تثبت حكمها وتتوسع في تطبيق اجراءات القمع والتفرقة . ان جنوب افريقيـا تعتبر المنطقة حيوية لأمنها وايضا مجال اقتصادي ثمين .

الوضع الحالي: ان جنوب غرب افريقيا التي وضعت تحت حماية جنوب افريقيا بقرار من عصبة الامم في عام ١٩٢٠ ، هي المحمية الوحيدة التي لم تصبح

مستقلة او تحت رعاية الامم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية . وبرغم اراء محكمة العدل الدولية في الاعوام ١٩٥٠ و ١٩٥٥ و ١٩٥٦ رفضت جنوب افريقيا اشراف الامم المتحدة على المحمية وفي عام ١٩٦٦ رفضت محكمة العدل الدولية الحكم في القضية الخاصة بادارة جنوب افريقيا لجنوب غرب افريقيا على اساس اجرائي قانوني وبذلك تجنبت المشكلة الاساسية وقد كان هذا الحكم نكسة كبيرة للامال في ان يتم التوصل الى تسوية قانونية . وتبعاً لذلك صوتت الجمعية العامة للامم المتحدة في العام ذاته مع امتناع بريطانيا وفرنسا على ان جنوب افريقيا لم يعد لها حق ادارة الاقليم وان للامم المتحدة المسؤولية المباشرة عنه . منذ ذلك الوقت رفضت جنوب افريقيا طلبات الامم المتحدة لها بالانسحاب واتخذت عدة خطوات تجاه ضم الاقليم. وقد سحقت محاولات التسلل وتنظيم المقاومة عام ١٩٦٦ - ١٩٧٧ ان جنوب غرب افريقيا قليلة السكان ولكن لديها موارد زراعية وسمكية واحتياطيات معدنية هامة . ولكونها محل اهتمام المجتمع الدولي ولأستمرار سيطرة جنوب افريقيا على الاقليم اصبح ، هذا الوضع نقطة احتكاك بين جنوب افريقيا وباقي العالم . وقد شكلت الجمعية العامة للامم المتحدة (بدون اي دعم من امريكا والقوى الغربية الرئيسية الاخرى) مجلساً خاصاً لجنوب غرب افريقيا ليتسلم ادارة الاقليم . وقد رفضت جنوب افريقيا كل الجهود التي بذلها هذا المجلس لممارسة مسؤولياته . وتزيد البلاد الافرو - اسيوية ضغوطها من اجل اجراء مباشر يتخذه مجلس الامن بما في ذلك عقوبات الزامية حتى يمكن اقامة سلطة المجلس الخاص لجنوب غرب افريقيا .

الآفاق : ستستمر جنوب افريقيا في احتلال وادارة الاقليم بينما تضغط البلاد الافريقية والاسيوية من اجل اجراءات اشد لأرغام جنوب افريقيا على الخروج . وستكون قوات جنوب افريقيا من الشرطة والجيش قادرة على مواجهة اي تمرد او نشاط انفصالي في المستقبل المنظور .

مصالح الولايات المتحدة الأمريكية : استثمار كبير (قيمته اكثر من ٤٠ مليون دولار) في مناجم تسومب (نحاس ، رصاص ، زنك) . وتسعى المؤسسات الامريكية ايضاً وراء الآفاق المحتملة للنفط والمعادن .

روديسيا الجنوبية :

ادى قطع العلاقات الكامل مع المملكة المتحدة والاجراءات الدستورية الخاصة بالسيادة البيضاء الى استبعاد اي احتمال للعثور على اية ارضية للتسوية.

الوضع الحالي: في نوفمبر تشرين ثاني عام ١٩٦٥ اعلن نظام الاقلية البيضاء في روديسيا من جانب واحد استقلاله عن المملكة المتحدة . واذ وجد مجلس الامن الدولي ان الوضع الناتج عن ذلك في المنطقة يشكل خطراً على السلم والامن العالميين ، فقد فرض عقوبات اقتصادية الزامية شاملة (انظر مرفقات ٣ ـ ٤ ـ للمناقشة حول العقوبات ومشكلة الكروم) . ولقد كانت المملكة المتحدة عازمة على اعطاء الاستقلال لسميث قبل تحقيق حكم الاغلبية ولكنها اصرت على ضمانات للتحرك نحو حكم الاغلبية بدون تعطيل . ورفض البيض الروديسيون ان يقبلوا مشروعاً مأموناً وفعالاً . وبدلاً من ذلك،وفي استفتاء ٢٠ يوليو (تموز) عام ١٩٦٩ وافقوا على اعلان الجمهورية التي كان عليها ان تنتهي كل روابطها مع بريطانيا العظمي وذلك على اساس المقترحات الدستورية التي أرست الاساس للسيطرة الابدية البيضاء .

لقد اتخذت الاقلية البيضاء ـ وهي ٤ ٪ من سكان روديسيا الجنوبية ـ القرار ولم يصوت الا جماعة من السود. وقد عبرت الاغلبية* البالغة ٤ر٨ مليون أسود في روديسيا الجنوبية والذين هم نشطون سياسياً ، عبروا عن معارضتهم لتصلب الحكم الابيض بطريقتين . قسم صغير منهم ساند مباشرة مجموعات التحرير (الاتحاد الوطني الافريقي الزيمبابوي ـ زانو واتحاد شعوب زيمبابوي الافريقية زابو) وزعماء هاتين المجموعتين كانوا قد سجنوا على يد النظام الابيض في روديسيا الجنوبية وهناك مجموعة صغيرة اخرى قامت بحملة داخلية لحث اكبر عدد ممكن من الافريقيين على التصويت قاطعت زانو وزابو هذه الجهود ورفضتا المشاركة في السياسات العامة منذ عام ١٩٦١ كاحتجاج على اساس ان البيض ليست لديهم النية للتحرك نحو حكم الاغلبية . .

ان الدستور الجديد يضمن ان لا يتحقق حكم الاغلبية في اي وقت ، وذلك

---

* وردت في النص الاصلي بالانجليزية « الأقلية » .

بوضع البيض على قائمة تصويت والسود على قائمة اخرى نظرياً ستعطى فرصة التمثيل المتساوي في البرلمان ٤٫٨ ملايين اسود الموجودين في البلد ، ولكن عملية زيادة التمثيل قائمة على اساس صيغة هي لكل الاعتبارات العملية تضمن انمثل هذا التوازن لا يمكن الوصول إليه . اما التشريعات الدستورية فانها تسمح بالرقابة وبقوانين الحجز الوقائي ويحفظ الدستور حق الحكومة للتحفظ على المعارضين السياسيين بدون محاكمة او كفالة .

وقد ترتب على نتيجة الاستفتاء ان قدم الحاكم البريطاني المعين لروديسيا الجنوبية استقالته ، كما سحب البريطانيون بعثتهم كلها المقيمة في سالزبوري يوم ١٤ يوليو (تموز) ، واغلق مقر البعثة الروديسية في لندن في اليوم ذاته وهناك الان قنصلية موجودة قدمت اوراقها للمملكة المتحدة في السابق كما تحتفظ المانيا الغربية وسويسرا وايطاليا وفرنسا والبرتغال وهولندا وجنوب افريقيا بقنصلياتها وسحبت بلجيكا مكتبها مؤخراً .

لقد خنقت عقوبات الامم المتحدة الاقتصادية الاقتصاد الروديسي وادت الى ابطاء التنمية الاقتصادية ، ولكن البيض لم يعانوا الا قليلاً من المتاعب وما زالت هناك مرونة في الاقتصاد . (انظر مرفق –٣–) . ان تقليص الاستثمار الاجنبي وانخفاض النشاط الاقتصادي جعل من الصعب جداً امتصاص العدد الكبير من الافريقيين الذين يدخلون قوة العمل كل عام . وقد قدمت جنوب افريقيا مساعدة مالية كبيرة ومساعدة شبه عسكرية محدودة .

ولقد رفضت البرتغال وجنوب افريقيا فرض العقوبات ، وهناك تقارير عن الانتهاكات المتزايدة لبرنامج العقوبات من جانب بلاد اخرى معينة بما في ذلك فرنسا واليابان وبولندا .

عالمياً ، روديسيا منبوذة . لاتوجد دولة تعترف بها – حتى جنوب افريقيا او البرتغال . فللجنوب افريقيين والبرتغاليين بعض التحفظات على روديسيا جنوبية مستقلة باعتبارها نقطة توتر على مسرح افريقيا الجنوبية تستثير نشاط التمرد والضغوط العالمية ، ولكنهم لا يريدون ان يروا العقوبات العالمية تنجح –فآثار ذلك ومترتباته خطيرة جداً .

الآفاق : بالرغم من آثار العقوبات ، يمكن للنظام الابيض ان يستمر الى ما لا نهاية بمساعدة جنوب افريقيا . كما ان جهاز الامن الداخلي يمكنه ان يواجه التهديدات المنظورة . هناك فرصة قليلة لأن تقبل من المجتمع الدولي والمؤشرات السيئة على المستقبل هي النمو السريع للسكان الافريقيين ونقص الفرص الاقتصادية امامهم . ومنذ الاستفتاء تضاءلت آفاق المفاوضات المعقولة مع المملكة المتحدة .

مصالح الولايات المتحدة المادية : احتلت روديسيا موقعاً بين الرابع والثالث في واردات الولايات المتحدة لمعدن الكروم وذلك قبل ان تقطع العقوبات هذا المصدر . والمناجم المملوكة امريكياً هي الآن تحت اشراف حكومة روديسيا . وحتى قبل اعلان جمهورية روديسيا المستقلة ، كانت تجارة الولايات المتحدة بما في ذلك الكروم ، صغيرة وتبلغ في مجموعها ٣٣ مليون دولار (صادرات واردات) في عام١٩٦٥. كما ان الاستثمار الامريكي صغير ويبلغ حوالي ٦٥ مليون دولار .

علاقات الولايات المتحدة مع المملكة المتحدة يمكن ان تتأثر بالدرجة التي نبتعد بها عن سياستها في روديسيا .

المناطق البرتغالية (انغولا وموزمبيق) :

يسود البيض دوائر الحياة السياسية والاقتصادية . والحكومة قمعية وان كان من المحتمل ان لا تكون اكثر قمعاً مما هي عليه في البرتغال ذاتها . ومع ذلك فعلى عكس الانظمة البيضاء الاخرى فان التفرقة العنصرية ليست مقره قانوناً في المناطق البرتغالية .

الوضع الحالي: البرتغاليون موجودون في انغولا وموزمبيق منذ ٥٠٠ عام ويعتبرون هذه الاقاليم قانوناً جزءاً من البرتغال . وسياسة تعدد العناصر هي سياسة رسمية كما ان المواقف العنصرية تختلف بشكل بارز عن تلك الموجودة في جنوب افريقيا وروديسيا . وتصر البرتغال على انه لا توجد اية تفرقة لونية، وانما هي تفرقة حضارية ، الا انها فشلت حتى وقت قريب في تقديم اية خدمات تعليمية للافريقيين . ويبدي كثير من المستوطنين البيض في كلي الاقليمين مواقف عنصرية بالرغم من ان الادارة البرتغالية حاولت مقاومة ذلك . كما ان امكانيات

التعبير السياسي محدودة جداً وهي قاصرة في معظمها على الاقلية الاوروبية .

ولقد كانت البرتغال هدفاً لادانة شديدة من جانبا الامم المتحدة بسبب سياساتها العنصرية . ولكن بعض الافريقيين يتخذون فيما يبدو موقفاً أقل عدائية من البرتغال بالنسبة لموقفهم من جنوب افريقيا وروديسيا. فالبرتغاليين لديهم اتصالات وعلاقات منفصلة مع عدد من الحكومات الافريقية من بينها زامبيا . وتشن حركات التحرير حرب عصابات داخل انغولا منذ عام ١٩٦١ وداخل موزمبيق منذ عام ١٩٦٤. وتراوحت الثروات البرتغالية بين المد والجزر الا ان وضعها تحسن بعض الشيء مؤخراً في كلي الاقليميين .

الآفاق : ان مشكلة المتمردين هي احدى المشاكل المحرجة المستمرة: فالمتمردون لايمكنهم القضاء على البرتغاليين ، والبرتغاليون يمكنهم احتواء المتمردين ولكن لايمكنهم القضاء عليهم . والتغيير الجوهري لا يمكن ان يتحقق الا من خلال قرارات تتخذ في البرتغال بالرغم من ان التوسع الاقتصادي يمكن ان يثير ضغوطاً افريقية من اجل تغيير ما في المستعمرات . هناك بعض الاشارات على اتجاهات انفصالية بين البيض الانغوليين والموزمبيقيين . وما لم تكن هناك ضمانات لمشاركة متزايدة من جانب الافريقيين ، فان اعطاء المزيد من الحكم الذاتي سيضع المستوطنين البيض في السلطة وسيكون خطوة الى الوراء في العلاقات العنصرية . والسؤال المباشر الآن هو ما اذا كانت حكومة كايتانو ستحاول أشاعة الليبرالية في سياستها الاستعمارية — والى اي مدى ستكون قادرة على المعني في ذلك .

لا توجد اية دلائل على ان حكومة كايتانو لديها اية خطط لتطوير اقاليمها الافريقية نحو حق تقرير المصير . ولقد اوضح كايتانو انه بالنسبة لخطط أشاعة الليبرالية الحالية فهي محدودة بتحقيق درجة ما في الاستقلالية الادارية في هذه الاقاليم التي لا بد أن تبقى جزءاً من البرتغال . وتقف وراء هذا الموقف الذي تتخذه الحكومة البرتغالية القاعدة الاقتصادية المتنامية في الاقاليم الافريقية وبالذات في انغولا . ان البرتغال لها ٧٠ ٪ من الاستثمارات في هذه الاقاليم وبالذات في البن والقطن والسكر واستخراج الالماس والصناعات البترولية . وبلغت قيمة التجارة البرتغالية في عام ١٩٦٧ مع الاقاليم ٣١٤ مليون دولار اي ما يقارب ١٨٪ من مجموع التجارة البرتغالية . وفي الوضع الحالي فان التكلفة الاقتصادية والخسائر

المترتبة على الجهود المبذولة لاحتواء التمرد لم تقض على عزيمة البرتغال في الاستمرار بالجهد العسكري لحماية مصالحها هذه .

المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة والنشاطات الحكومية : ان اكبر المصالح الاقتصادية الامريكية في انغولا وهي غلف اويل كومباني قد قامت بجعل منطقة كابندا منتجاً رئيسياً للبترول (شمال نهر الكونغو واستمرت حتى الآن ١٢٥ مليون دولار . تحاول الشركات الامريكية العمل في موزمبيق ولكن بدون نتائج تذكر حتى الآن . وتستفيد العسكرية الامريكية إلى حد ما من موانيء ومطارات انغولا وموزمبيق ، ولكن التسهيلات محدودة (الموانيء لا يمكن ان تستقبل — حاملات الطائرات) . ويبلغ مجموع صادرات الولايات المتحدة للاقليمين ٥٢ مليون دولار في عام ١٩٦٨ .

علاقات الولايات المتحدة مع البرتغال : داخل الاطار الاوروبي وأطار الناتو لاتوجد قضايا ثنائية تسبب مشاكل بين الولايات المتحدة والبرتغال ان موقفنا تجاه سياسة البرتغال في افريقيا ، هو المصدر الكبير الوحيد للاحتكاك . وفي المفاوضات المقبلة حول استخدام تسهيلات القواعد في الآزور ستبرز هذه الحقيقة كبؤرة حادة ، وذلك باصرار البرتغال على « مزيد من العلاقة المتفهمة » من جانب الولايات المتحدة وتخفيف قيودنا على تصدير السلاح .

زامبيا :

هي اهم دولة سوداء مستقلة في افريقيا الجنوبية .

الوضع الحالي: مستقلة منذ عام ١٩٦٤ ، ولكونها محوطة بالارض من كل جانب فانها تحتل موقعاً حساساً ، وهو من وجهة نظر الحكومات البيضاء موقعا استراتيجيا على الجبهة بين افريقيا البيضاء والسوداء . ويرجع ضعف زامبيا امام ضغوط روديسيا وجنوب افريقيا والبرتغال الى اعتمادها الاقتصادى على الدول ذات الحكم الابيض الى ضعفها العسكري النسبي . ان الاتجاه الرئيسي للسياسة الزامبية منذ اعلان روديسيا الجنوبية الاستقلال من جانب واحد « كان هو فك الارتباط » مع الدول البيضاء وذلك بأقامة طرق نقل وتسهيلات بديلة . والمثل الرئيسي على ذلك هو مشروع سكك حديد تانزام من حزام النحاس في زامبيا

الى ميناء دار السلام في تانتزانيا ، وهو المشروع الذي يقوم الخبراء الصينيون الآن بالاشراف عليه . والرئيس كاوندا ملتزم بعمق بالقضية السوداء في افريقيا الجنوبية ، ولكنه حذر باستمرار ويحاول ان يجعل مشاكله مع الدول البيضاء مسيطر عليها .

واستمرت تجارة زامبيا مع الانظمة البيضاء كتجارة مهمة ، وحلت الواردات من جنوب افريقيا مع انخفاض التجارة مع روديسيا الجنوبية منذاعلنت استقلالها (بالرغم من ان زامبيا قد اتخذت مؤخراً جداً اجراءات لقطع وارداتها من جنوب افريقيا) بالاضافة الى ذلك فان حكومة زامبيا كان لها وما يزال اتصالات سرية مع البرتغاليين سواء فيما يتعلق باغارات البرتغاليين الحدودية او في صيانة صادرات النحاس على سكك حديد بنغوالا التي تمر عبر انغولا .

ومنذ عام ١٩٦٧ والزامبيون يخشون الضربات الانتقامية العسكرية من روديسيا وجنوب افريقيا والمترتبة على تعاطف زامبيا مع حركات التحرير والمساندة المحدودة لهذه الحركات . وقد عبرت القوات العسكرية البرتغالية في بعض الاحيان الى داخل زامبيا وقصفت قرى زامبية يظن انها تأوي رجال عصابات . هذه الهجمات لم تكن ضربات انتقامية ضد زامبيا ، ولكن الاخيرة مع ذلك سعت للحصول على معدات عسكرية دفاعية — تضم صواريخ ارض — جو — لمواجهة ما تعتقد انه تهديد لأمنها .

وكاوندا أصيل من بين من يؤمنون بتعدد العناصر . ويتزايد اعتقاده ان الولايات المتحدة ليست راغبة في ممارسة الضغط من اجل حكم الاغلبية ، وانها من خلال هذا الاذعان تدعم الانظمة البيضاء . وهو يسمح لرجال العصابات بالعمل من زامبيا ضد روديسيا والمناطق البرتغالية . ولكنه يحاول ان يحتفظ بمستوى النشاط منخفض للدرجة التي تسمح بتجنب الضربات الانتقامية العسكرية او تمزيق العلاقات الاقتصادية التي لا تزال حيوية . ان وضعه حساس اذ يفتقر القاعدة القبلية ، وتتعرض زعامته للضغط من جانب مجموعة راديكالية قبلية قوية يقودها نائب الرئيس كابوبيي .

الآفاق : أظهرت زامبيا مؤخراً قدراً من عدم الاستقرار لاسباب قبلية — ويمكن ان تواجه ازمات داخلية . وحتى الآن لا يوجد على المسرح من يمكن ان

يخلف كاوندا كزعيم قومي محترم من كل المجموعات القبلية . وستستمر زامبيا في السعي وراء المساعدة الغربية لتحسين دفاعاتها ، وستهدد بالتحول الى المصادر الشيوعية للسلاح . ومن المحتمل ان تستمر زامبيا في السماح للمتمردين بالمرور عبرها الى جنوب روديسيا والمقاطعات البرتغالية ، دون ان تسمح رسمياً لهم بالاحتفاظ بمعسكرات تدريب في زامبيا .

المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة والنشاطات الحكومية :

يبلغ مجموع الاستثمارات الامريكية في زامبيا ١٠٠ مليون دولار بما في ذلك ٧٥ مليون دلاور في النحاس الزامبي . ويمثل الاستثمار الامريكي ٣٨ ٪ من حزام النحاس حيث يوجد اكثر من ٢٥ ٪ من الاحتياطات الموجودة في العالم. وقد اعلن كاوندا مؤخراً عن تحول في ترتيبات الضريبة على شركات النحاس، وحدد ٢٥ عاماً كمدى أقصى لاتفاقيات الامتيازات كما اعلن عن نية الحكومة في امتلاك ٥١ ٪ من شركات النحاس . قدمت الولايات المتحدة نقلات من النفط عندما انقطع النفط القادم من روديسيا ، وهي تساعد في بناء طريق اساسي في تانزانيا المجاورة سيزود زامبيا بطريق آخر للبحر . وكانت برامج المعونة الثنائية لزامبيا صغيرة في السنوات الاخيرة (بلغ مجموعها حوالي ٤ ملايين دولار في الفترة ما بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٨) وقد انتهت مدتها. بالاضافة الى ان مشاركة زامبيا في برامج المعونة الاقليمية قد تقلصت حسب قيود تشريعات كونت بسبب مشتريات زامبيا من الاسلحة المتطور (انظر مرفق — ٧ — للمعلومات عن الاعتمادات المالية .)

مالاوي :

بالرغم من اعتراض الرئيس باندا على التفرقة فانه يعتبر ان روابطه مع جنوب افريقيا هي السياسة الواقعية الوحيدة .

الوضع الحالي : ان مالاوي المستقلة منذ عام ١٩٦٤ تعتصرها قلة الموارد وزيادة عدد السكان . واكبر صادرات البلاد هم الذكور القادرين على العمل في البلاد المجاورة . ويحكمها رجل غريب الاطوار قوي العزيمة هو الدكتور هاستنغز باندا ، الذي كسب الاستقلال وهو الآن يحكم البلاد بقبضة حديدية . وباندا

مناصر للغرب بشدة ومعاد للشيوعية بعنف . وهو ايضاً رجل متفرد لا اصدقاء له — يهاجم البلاد الافريقية الاخرى بسبب معاداتها للدول ذات الحكم الابيض كما اقام علناً علاقات حميمة مع البرتغال وجنوب افريقيا . وفي غياب اية معونة ذات وزن (باستثناء مساعدات متناقصة من المملكة المتحدة) قرر الزعيم المالاوي ان الجنوب افريقيين والبرتغاليين هم افضل اصدقائه وقد حاول ان يشرح موقفه لزعماء افريقيين آخرين وحقق بعض النجاح في كينيا وجمهورية مدغشقر .وقد أدى تحرك البيض الذين لهم مواقف جنوب افريقية عنصرية ، نحو المراكز الرئيسية في مالاوي ، ادى ذلك الى توترات عنصرية .

الآفاق : ان باندا العجوز يقوم بمشهد بطله رجل واحد ، وعندما يـترك المسرح فقد تصبح مالاوي غارقة في معركة داخلية حول من يخلفه . والنتيجة المحتملة هي نظام عسكري مع استمرار نفوذ جنوب افريقيا . ومن المحتمل ان يستمر باندا في عدم تشجيعه لعمليات التمرد في موزمبيق .

المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة والنشاطات الحكومية :

لاتوجد تجارة او استثمار ذو وزن . وتقترب المعونة الثنائية من نهايتها . والمساعدة الامريكية وهي اساسا اقليمية بلغت ١٣,٥ مليون دولار منذ عام١٩٦٤ (انظر مرفق ٧ للمعلومات عن الاعتمادات) . ستستمر المساعـدة الاقليمية والمتعددة التمويل . يوجد ايضاً برنامج صغير لجيش السلام ، اساسا في التعليم.

بوتسوانا وليسوتو وسوازيلند :

تعتمد بشدة على جنوب افريقيا .

الوضع الحالي: كانت كلها توابع بريطانية ، بوتسوانا (واسمها من قبل بوتشوانا لاند) وليسوتو (واسمها من قبل باسوتو لاند) اصبحتا مستقلتين في عام ١٩٦٦.وسوازيلند(لا تغيير في الاسم)اصبحت مستقلة في عام١٩٦٨. والثلاثة جيوب في منطقة تحت الحكم الابيض . اقتصادياً ، خاضعون لنفوذ شديد من جنوب افريقيا . وسياسياً فانهم يريدون تنمية استقلال حقيقي ومجتمعات غـير عنصرية ولكن عليهم ان يتجنبوا الصدام مع جنوب افريقيا . ثرواتهم الاقتصادية محدودة . ليسوتوهي الأفقر ، سوازيلند لديها خام حديد واسبستوس وسكـر

وموارد خشبية وهي الاقرب للتطور الاقتصادي بين الثلاثة ، فقد كشفت لديها احتياطيات نحاس ونيكل والماس ولكن لم تطورها بعد .

الآفاق : هناك امل قليل ان تتمكن ليسوتو من الهروب من فلك جنـوب افريقيا . ومع الآفاق الاكبر للتقدم الاقتصادي فربما كانت بوتسوانا ، والى درجة اقل سوازيلند قادرة على تخفيف روابطها مع جنوب افريقيا .

المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة والنشاطات الحكومية :

ان مصالحنا في ليسوتو وسوازيلند قليلة جداً سواء في التجارة أو الاستثمار ويقوم الآن مشروع امريكي الملكية بتطوير عملية استخراج النحاس والنيكل في بوتسوانا . وتستفيد الولايات المتحدة من محطة اختبار نووية للجو تديرها المملكة المتحدة وتمولها امريكا في سوازيلند . وتساعد الولايات المتحدة تلك الدول من خلال جيش السلام و برنامج المساعدة ب . ل . ٤٨٠ ومشاريع المساعدة الاقليمية والمتعددة التمويل .

الولايات المتحدة والدول الافريقية في الأمم المتحدة :

الساحة التي تظهر فيها المشكلة الى اقصى درجة .

الوضع الحالي: استمرت الدول الافريقية في الامم المتحدة بضغطها من اجل اجراءات كاسحة لفرض التغيير في المناطق ذات الحكم الابيض . (انظر مرفق ـ ٢ ـ عن قرارات الامم المتحدة حول افريقيا الجنوبية .) وبالرغم من ان هناك تأكيداً افريقياً متزايداً على الحاجةلاستخدام القوة في قضايا افريقيا الجنوبية فان الاتجاه الرئيسي ما يزال هو نحو توسيع العقوبات لتشمل جنوب افريقيـا والبرتغال ، ولقد زاد كثيرا عدد البلدان التي تؤيد هذه الاجراءات الاضافيـة او استخدام القوة ، ولكن ما تزال كل البلاد الغربية الرئيسية تعارض هـذه الاجراءات . (ستتحمل الولايات المتحدة عبء اية مساهمة غربية في القوات البحرية الكبيرة المطلوبة لعمل حواجز لدعم العقوبات).وفي كافة الأجهزة في الامم المتحدة قدم الافريقيون قضايا افريقيا الجنوبية في كل الهيئات تقريباً .

الآفاق : من المرجح ان تستمر هذه العملية لتشمل محاولات جادة وفي بعض

الاحيان ناجحة لاستبعاد جنوب افريقيا من مختلف هيئات الامم المتحدة .ومع ذلك فلا توجد أية آفاق فعلية لتوسيع العقوبات بسبب الفيتو البريطاني .

مصالح الولايات المتحدة : في الامم المتحدة قدنا عملية فرض حظر الاسلحة ضد جنوب افريقيا . كذلك ساندنا قراراً للامم المتحدة يعلن ان الوضع في روديسيا اصبح يشكل تهديداً للسلم العالمي ودعا الى تطبيق عقوبات الزامية اقتصادية . واخيراً ساندنا مبادرة افريقية تعلن ان جنوب افريقيا قد فقدت حمايتها على جنوب غرب افريقيا وتدعو لأقامة ادارة من الامم المتحدة على هذا الاقليم.

ان المصلحة السياسية الامريكية الرئيسية في قضايا افريقيا الجنوبية في الامم المتحدة هو ان تبقي هذه القضايا متحكم فيها . فمن جانب ، نحن نسعى للحفاظ على موقف ذي مصداقية في قضايا العنصرية من وجهة نظر البلاد الافريقية السوداء بينما من الجانب الآخر ، نحاول عدم تشجيع تبني اجراءات غير واقعية يمكن ان تضر بمصالح الولايات المتحدة وبالامم المتحدة نفسها . والى درجة كبيرة ، فان الدافع الامريكي لمساندة قرار مجلس الامن لحظر السلاح والعمل من اجله ضد جنوب افريقيا وكذلك العقوبات الاقتصادية الالزامية ضد روديسيا الجنوبية كانت كلها لتلبية هذين الهدفين . كما سعت الولايات المتحدة ، من خلال مواقفها حول قضايا افريقيا الجنوبية لتقوية احتمالات الحصول على تأييد الـ ٤٢ دولة افريقية في قضايا الامم المتحدة الاخرى مثلاً ، حول مسألة التمثيل الصيني.

ردود فعل افريقية أخرى :

تختلف درجة اهتمام الدول الافريقية الاخرى بافريقيا الجنوبية وبالتالي بعلاقات الولايات المتحدة بافريقيا الجنوبية اختلافاً كبيراً فعلى المدى الطويل فان المستوى الحالي لارتباطنا بافريقيا الجنوبية يمكن ان يؤدي الى ابتعاد النخبة الحاكمة في بعض الدول الافريقية ، وبالذات في شرق افريقيا ، كما ان الارتباط الاوثق بجنوب افريقيا يمكن ان يستثير أفعال انتقامية من طبيعة معينة في الجزائر وتانزانيا وربما زامبيا (اي مواقف ضد حقوق الرسو والعبور الجوي والعمليات الاستثمارية الامريكية) . وعلى النقيض من هذا القطب ترى ساحل العاج ، بشكل غير علني ، ان جنوب افريقيا هي ثقل مضاد هام ضد الشيوعيّة في افريقيا

وايضاً كمصدر للتجارة المربحة والمعونة الممكنة . ويبقى ان نرى ما اذا كـان هوافيه – بوانيية يمكن ان يشعر انه من الممكن سياسياً الاعلان عن تأييده لعلاقة اوثق مع جنوب افريقيا . وستميل الغابون وجمهورية مدغشقر إلى السير وراء ساحل العاج بدرجات مختلفة . اما مالاوي فقد قبلت بالفعل علاقات اوثق مع جنوب افريقيا .

وبين هذين القطبين ستتنوع ردود الفعل.فالدول الناطقة بالفرنسية في غرب ووسط افريقيا لن تعير علاقاتنا مع جنوب افريقيا الا قليلا جداً من الاهتمام ، ان اهتمت . بينما البلاد الناطقة بالانكليزية في غرب افريقيا ستهتم ولكن ليس من المتوقع ان ترد بخطوات ملموسة معاكسة للولايات المتحدة . اما الـدول العربية في شمال افريقيا فستساند الدول الافريقية السوداء ، ولكن ليس مـن المحتمل ان تتخذ أية اجراءات عملية خاصة اكثر من الادانة اللفظية . اما الدول السوداء الناطقة بالانكليزية في شرق افريقيا وهي كينيا واوغندا فستكون لهـا ردود فعل قوية وسلبية ولفظية تجاه العلاقات الامريكية الاوثق مع جنـوب افريقيا .

لقد اتخذت منظمة الوحدة الافريقية موقفاً علنياً قوياً لصالح حق تقريـر المصير وحكم الاغلبية في افريقيا الجنوبية . ومع ذلك فان مساهمات الدول الاعضاء في م.و. ا . في لجنة التحرير الافريقية والحماس للنضال من اجل التحرير قـد انخفض مؤخراً .

حركات التحرير :

بالرغم من ان هناك ١١ حركة تحرير معروفة تعمل في افريقيا الجنوبيـة (انظر مرفق – ٥ –) فان ثلاثة منها فقط – وهي غراي .G.R.A.I في انغولا وزابو في روديسيا وفريليمو في موزمبيق – هي التي لها نشاط عصابي بارز . وتتلقى حركات التحرير الدعم من منظمة الوحدة الافريقيةمن خلال لجنة التحرر الافريقي التي شكلتها . وقد قدم التعاطف الامريكي العالمي مع الطموحـات الوطنية لأفريقيا السوداء ومساندة اللاجئين ، قدم لهم تشجيعاً معنوياً . والدعم الرئيسي الذي يأتي من خارج افريقيا يأتي من الاتحاد السوفياتيوالصين الشيوعية

و كوبا . وحتى الآن لم تظهر القوى الشيوعية عزمها لأن تصبح متورطة مباشرة في عمليات عسكرية ضد نظام ابيض . ومن المحتمل ان يستمروا في تزويـــد مجموعات التحرير بالمعدات العسكرية والمستشارين وان يقدموا دعماً لفظياً قوياً لقضيتهم .

وعلى المدى القصير يتوقع بعض الزيادة في نشاط مجموعات التحرير والاجراءات الانتقامية التي تقوم بها قوات امن الانظمة البيضاء.ومع ذلك فمعظم مجموعات التحرير تجد صعوبة بالغة في تجنيد الاعضاء داخل البلاد التي تعمل ضدها . ولا يوجد اي احتمال في المستقبل المنظور ان تتمكن حركات التحرير من ان تطيح او تهدد بشكل خطر الحكومات البيضاء الموجودة . ويمكن لنشاط المتمردين ان يتسع ويضيق من حين لآخر ولكن لن يكون هناك نصر او هزيمة حاسمة كنتيجة لنشاط رجال العصابات . وفي انغولا وموزمبيق حيث التمرد اكثر نشاطاً فان المتمردين لا يمكن ان يكسبوا عسكرياً — كما لا يمكن للبرتغاليين ان يكسبـــوا ايضاً . وفي المدى الابعد فان اكثر الافاق احتمالاً هو في استمرار الاتجاهات الحالية — اي زيادة النشاطات وعدد الحوادث ، ولكن لا نتائج حاسمة .

هناك تنوع واسع في ردود الفعل الافريقية تجاه نضال التحرير والاشتراك فيه حتى بين « المناضلين »فنيريري الذي تقع بلاده على حدود الموزمبيق معني بشكل مباشر ونشط اكثر من بومدين وسيكوتوري الذين هم على بعد ٣٠٠٠ ميل في الجزائر وكوناكري . ويـــبدي بعض الزعماء الافريقيين المحافظـــين تحفظهم على لجنة التحرير الافريقية التابعة لم . و . ا وذلك بعدم دفع مساهماتهم في ميزانيتها البالغة مليوني دولار . كما يجب تقدير ردود فعل الزعماء الافريقيين على ضوء ظروف ومكان المناقشة . وهكذا فان عدداً من الزعماء الافريقيين هم في المجالات الخاصة اكثر مرونه حول جنوب افريقيا مما يمكنهم ان يكونوا عليه في العلن — جزئياً بسبب العناصر الشابة في البلاد والتي تميل لتكون اكثر تحريضاً حول مثل هذه القضايا كافريقيا الجنوبية . اما في الامم المتحدة فان الافريقيين بشكل عام يتصرفون كمجموعة حول هذه القضايا وموقفهم العلني هو اكـــثر تطرفاً . وفي المجالس الافريقية فإنه من المتوقع ان تستمر م . و . ا . في تصوير تحرير افريقيا الجنوبية باعتباره من أهم سياسات المنظمة ، ان لم يكن أهمها .

وستدفع في اتجاه وحدة جماعات التحرير، وستلح من اجل مساهمة اكبر ا م . و . ا . في لجنة التحرير الافريقية .

البيان الافريقي :

في ١٦ أبريل (نيسان) عام١٩٦٩ أصدر اجتماع القمة الخامس لدول شرق ووسط افريقيا وهي مجموعة مشكلة من ١٤ بلداً،اجتمعت في لوزاكا – زامبيا، اصدرت البيان الافريقي لتشرح اسباب معاداتها لأنظمة الاقلية البيضاء في افريقيا الجنوبية. وتعد هذه الوثيقة واضحة بشكل بارز كما هي معتدلة ايضاً بشكلبارز.

وتقرر الدول الموقعة انها معادية لهذه الانظمة ليست لأنها انظمة بيضاء،ولا حتى كونها في هذه اللحظة انظمة اقلية.ان البلاد الافريقيةمعادية لهذه الانظمةلأنها تتبع بشكل منتظم عقيدة عدم المساواة الانسانية وتنكر الكرامة الانسانية ، وهي بالتأكيد تنكر بان كل الناس هم اعضاء في الجنس البشري . فاذا كان التغيير بدون عنف ممكناً فسيلح الافريقيون على استخدام الوسائل السلمية حتى لو تطلب التغيير وقتاً اطول . ولكن طالما ان طريق التقدم السلمي مسدود من انظمة الاقليات فلا خيار الا في مساندة مجموعات التحرير في نضالها .

ولما كانت العقبات في وجه التغيير ليست مثل بعضها في افريقيا الجنوبية فان البيان يتناول كل منطقة بشكل منفرد : ففي المناطق البرتغالية ليست المشكلة هي العنصرية ولكن انكار الحقوق السياسية على ساكني انغولا وموزمبيق. والحقيقة ان استبعاد الشعب في انغولا وموزمبيق من جانب البرتغال هو امر يتعارض على ذات المستوى مع مثل وسياسات حلفاء البرتغال (اي الولايات المتحدة). وفي حالة روديسيا فاذا كانت السلطة الاستعمارية غير قادرة او غير عازمة لنقلالسلطة للشعب في روديسيا ، فعلى الشعب ان يستولي على السلطة اذا تمكن . ان تجنب العنف في تسوية مشكلة جنوب غرب افريقيا هو مسؤولية الامم المتحدة . لقد فشل الاعضاء الدائمون في مجلس الامن في دعم اجراءات الامم المتحدة المتخذة بالفعل من اجل الاستقلال . ويقرر البيان انه لكون سياسة التفرقة هي اهانة ضد الانسانية يجب استبعاد جنوب افريقيا من الامم المتحدة ونبذها من المجتمع

العالمي . ولا يجب ان يسمح لها برفض المفهوم المجرد بوحدة الانسانية ولا ان تستفيد من القوة التي تقدمها لها علاقاتها الدولية الصديقة .

ردود فعل أخرى :

نوايا السوفيات والصينيين في افريقيا الجنوبية

يمكن توقع ان الاتحاد السوفياتي والصين الشيوعية سيستغلان كل فرصة متاحة وسيستفيدان من كل فرصة ليعلنوا وقوفهم علناً مع قضية حركات التحريـــر الافريقية ولأظهار البلاد الغربية بانها غير متعاطفة مع هذه القضية ، ان لم تكن تساند علناً السيطرة البيضاء في افريقيا الجنوبية . وسيستمر الاثنان في جني التعاطف من معظم الدول الافريقية لجهودهما في مساعدة حركات التحرر. أنهما يقدمان الاسلحة والتدريب والتمويل لعدد متنوع من حركات التحرير ، ومن المحتمل ان يقدما المزيد اذا نمت قدرة هذه المجموعات على استخدام المعونة بشكل فعال كما أنه من المحتمل أيضاً ان يرغبا في تجنب التورط العسكري المباشر. سيستمران في تقديم معظم دعمهما من خلال لجنة التحرر الافريقية والحكومة التانزانية .

ويبدو ان الاتحاد السوفياتي يضع افريقيا على مستوى منخفض من الاولويات في الوقت الحاضر ويمكن توقع انه سيحد من مدى التزامه ومشاركته . من ناحية اخرى فان الصينيين الشيوعيين قد قطعوا على انفسهم التزاماً كبيراً في شرق افريقيا لبناء سكك حديد في زامبيا وتانزانيا فيما يبدو بوضوح انه محاولة لتقوية نفوذهم في هذه الدول الواقعة على حدود منطقة افريقيا الجنوبية . ان حجم هذا الالتزام يشير إلى نية الصين الشيوعية لزيادة نفوذها في هذه البلاد الهامة التي تستضيف مجموعات المتمردين .

مصالح المملكة المتحدة ومشاركتها :

ان المملكة المتحدة تشارك في كل المنطقة بشكل كثيف تاريخاً . وبغـــض النظر عن التزاماتها بالانكماش من وراء البحار فمن المرجح ان المملكة المتحدة ستستمر كعامل كبير في المنطقة .

ويحتمل ان مصلحة المملكة المتحدة الغالبة هي أهمية ميزان المدفوعـــات

والتجارة وارباح الاستثمارات وغيرها من الارباح غير المنظورة في جنوب افريقيا. فالاستثمارات وحدها في ذلك البلد تقدر بثلاث ملايين دولار . هذه المصلحة الرئيسية تفسر تردد المملكة المتحدة في التحرك بحسم في عدد من قضايا افريقيا الجنوبية مثل قضية جنوب غرب افريقيا حيث امتنعت عن التصويت على القرار الرئيسي للجمعية العامة للامم المتحدة الذي قرر ان جنوب افريقيا قد انتهت حمايتها وحتى بالنسبة لروديسيا الجنوبية حيث اوضحت المملكة المتحدة انها لن تساند عقوبات اقتصادية الزامية على جنوب افريقيا والبرتغال .

والمصلحة الرئيسية الثانية للمملكة المتحدة هو تورطها في التمرد الحاصل في مستعمرتها روديسيا . فحكومة المملكة المتحدة التي حاولت عدة مرات الوصول الى تسوية متفاوض عليها مع المسؤولين الروديسيين على اساس التقدم بدون عرقلة نحو حكم الاغلبية في المستعمرة ، حساسة تجاه دعم سياستها من جانب القوى الاجنبية .

والمصلحة الرئيسية للمملكة المتحدة في الدول السوداء في المنطقة هي في ملكيتها الكبيرة لاسهم شركات المناجم الغنية في حزام النحاس في زامبيا ، وهي المنطقة الاولى التي تزود السوق البريطانية بهذا المعدن . كما تقدم المملكة المتحدة دعماً مالياً وانمائياً وكذلك بشرياً لعدد من الدول السوداء في المنطقة ، ويمكن ان تتحمل التزامات أمنية في حالة الطواريء على اساس روابط الكومنولث .

مصالح أخرى :

هناك قوى اخرى من العالم الحر لها مصالح ذات وزن في المنطقة. ومن بينها فرنسا وايطاليا والمانيا الغربية وسويسرا واليابان. وتتعلق معظم هذه المصالح بالتجارة والاستثمار ، ولكن فرنسا لها محطة تتبع فضائية ، وبالرغم من التزامها الشكلي بحظر الاسلحة الذي قررته الامم المتحدة فانها تبيع كمية كبيرة من المعدات العسكرية المتنوعة لجنوب افريقيا .

ردود فعل الكونغرس الأمريكي

لم يُبدِ الكونغرس بعد اهتماماً عاماً بقضايا افريقيا الجنوبية ، الا ان عدداً متزايداً من الاعضاء معني بعلاقاتنا مع هذه المنطقة . ومن بين الشيوخ واعضاء الكونغرس المهتمين ، نجد ان الاغلبية تنتقد جنوب افريقيا (انظر مرفق —٦— لمناقشات اهتمامات الكونغرس) .

المرفقات

مرفق — ١ —

م.ا.ق[٣] — افريقيا الجنوبية

تحليل السكان بالنسبة للبلد والعرق[١]

	افريقيون	٪ من المجموع	بيض	٪ من المجموع	اسيويون وملونون	٪ من المجموع	المجموع[٥]
انغولا[٢]	٤٩٠٠	٩٥	٢٧٠	٥	٠٧٥	—	٥٢٣٠
بوتسوانا	٦٠٠	١٠٠	—	—	—	—	٦٠٠
غينيا ، بورت[٢]	٥٠٠	١٠٠	٠٠٢	—	—	—	٥٠٠
ليسوتو	١٠٠٠	١٠٠	—	—	—	—	١٠٠٠
مالاوي	٤٠٠٠	١٠٠	٠٠٧	—	٠١٢	—	٤٠٠٠
موزمبيق[٢]	٧٣٠٠	٩٨	١٦٠	٢	٠٤٥	—	٧٥٠٥
جنوب افريقيا[٣]	١٢٧٠٠	٦٨	٣٦٠٠	١٩	٢٤٠٠[٤]	١٣	١٨٧٠٠
روديسيا الجنوبية[٥]	٤٨٠٠	٩٦	٢٢٨	٤	٠٢٣	—	٥٠٥١
جنوب غرب افريقيا	٤٠٠	٨١	٠٧٠	١٤	٠٢٠	٥	٥٠٠
سوازيلند	٤٠٠	١٠٠	٠١٠	—	٠١٠	—	٤٠٠
زامبيا	٣٨٠٠	٩٨	٠٧٢	٢	٠١٠	—	٣٩٠٠
المجموع الكلي الاقليمي	٤٠٠٠٠	٨٥	٤٣٥٦	٩	٢٥٧٥	٦	٤٧٠٠٠[٦]

١ — بالآلاف (تقديري)
٢ — ارقام السكان البيض لا تتضمن القوات العسكرية البرتغالية
٣ — تقديرات عام ١٩٦٧
٤ — ١٫٨ مليون ملونين ، ٠٫٦ اسيويين
٥ — احصاء مارس (آذار) عام ١٩٦٩
٦ — الا رقام الاجمالية مقربة ولا تساوي بالدقة المجموع العامودي (بفارق ٣١ ألف)

مرفق -٢-

مرفق لورقة م . ا . ق عن افريقيا الجنوبية
مجموعة من قرارات الامم المتحدة

حول قضايا افريقية جنوبية والاجراءات التنفذيةالمتعلقة بها

أ - التفرقة (الابارتايد)

١ - قرار الجمعية العامة رقم١٧٦١/١٨ - ٦ نوفمبر (تشرين ثاني)عام١٩٦٢

الإجراء : مطالبة الدول الاعضاء اتخاذ اجراءات عقابية ضد جنوب افريقيا كوسيلة لحث الجمهورية على التخلي عن سياسة التفرقة .

التصويت : ٦٧ - ١٦ - ٢٣ .

موقف الولايات المتحدة : لا-لأنه في غياب تهديد للسلم والامن العالميين تكون العقوبات غير مناسبة وغير فعالة .

٢ - قرار مجلس الامن رقم ١٨١ / ١٩٦٣ ، ٧ اغسطس (آب) عام ١٩٦٣

الاجراء : الطلب من كل الدول التوقف عن بيع الاسلحة والذخائر والاليات العسكرية لجنوب افريقيا .

التصويت : ٩ - ٠ - ٢ (المملكة المتحدة وفرنسا) .

موقف الولايات المتحدة : نعم - لفشل جنوب افريقيا في القيام بالتزاماتها حيال المادتين ٥٥ و ٥٦ من الميثاق (احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية) وذلك يستدعي اظهار اهتمام دولي ملموس بدرجة ما .

٣ - قرار مجلس الامن رقم١٨٢عام١٩٦٣ ، ٤ ديسمبر (كانون أول)عام١٩٦٣

الاجراء : يطلب من كل الدول التوقف عن بيع المواد والمعدات المستخدمة في صناعة وصيانة الاسلحة والذخائر لجنوب افريقيا .

التصويت : ١١ - ٠ - ٠ .

موقف الولايات المتحدة : نعم ـ مزيد من اظهار الاهتمام العالمي حول السياسات الاجتماعية لجـنوب افريـقيا كان امراً مرغوباً ، وبالاضافة الى ذلك فان هذا الاجراء يمكن ان يساعد على ازالة احد العوامل المساهمة في الاحتكاك العالمي.

٤ ـ قرار الجمعية العامة رقم ٢٣٩٦ / ٢٣ ، ٢ديسمبر (كانون أول)عام١٩٦٨

الاجراء : يطلب من الدول الاعضاء اتخاذ اجراءات عقابية ، ضد جنوب افريقيا وتقديم مساعدات معنوية وسياسية ومادية « لحركة التحرير » فـي جنوب افريقيا .

التصويت : ٨٥ ـ ٢ ـ ١٤ .

موقف الولايات المتحدة : امتناع ـ في غياب التهديد للسلم والأمن العالميين تكون العقوبات غير مناسبة وغير فعالة .

ب ـ ناميبيا (جنوب غرب افريقيا)

١ ـ قرار مجلس الامن ٢٤٥ عام ١٩٦٨ ، ٢٥ يناير (كانون ثاني) عام ١٩٦٨ .

الاجراء : دعوة جنوب افريقيا لأطلاق سراح ٣٧ ناميبي حوكموا بتهم خاصة بالارهاب ، واعادتهم .

التصويت : ١٥ ـ ٠ ـ ٠

موقف الولايات المتحدة : نعم ـ افريقيا الجنوبية ليس لها حق شرعي في القاء القبض على ال ٣٧ ومحاكمتهم بتهم على اســاس قانون الارهاب .

٢ ـ قرار مجلس الامن ٢٤٦ عام ١٩٦٨ ، ١٤ مارس (آذار) عام ١٩٦٨

الاجراء : قرر الاجتماع ثانية لتقرير اجراءات عقابية ضد جنوب افريقيا إذا استمرت الجمهورية في رفض التجاوب مع قرار مجلس الامن٢٤٥ عام ١٩٦٨

التصويت : ١٥ ـ ٠ ـ ٠

موقف الولايات المتحدة : نعم ان رفض جنوب افريقيا الافراج عـــن ال ٣٧ وأعادتهم يمكن ان يعد تجرؤ على مجلس الامن .

٣ — قرار مجلس الامن ٢٦٤ عام ١٩٦٩ ، ٢٠ مارس (آذار) عام ١٩٦٩

الاجراء : الطلب الى جنوب افريقيا ان تنسحب من ناميبيا وقرر العودة للاجتماع لتقرير اجراءات عقابية اذا رفضت الجمهورية ان تتجاوب .

التصويت : ١٣ — ٠ — ٢ (المملكة المتحدة وفرنسا)

موقف الولايات المتحدة : نعم — ان وجود جنوب افريقيا في الاقليم قداعتبرته الجمعية العامة غير شرعي

٤ — قرار مجلس الامن في ١٢ اغسطس (آب) عام ١٩٦٩

الاجراء : الطلب من جنوب افريقيا ان تنسحب فوراً وفي اية حال قبل ٤ اكتوبر (تشرين اول) عام ١٩٦٩ وقرر انه في حالة فشل جنوب افريقيا في التجاوب فسيجتمع مجلس الامن فوراً ليقرر اجراءات فعالة طبقاً للميثاق .

التصويت : ١١ — ٠ — ٤ (الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة ، فرنسا ، فنلندا)

موقف الولايات المتحدة : امتناع * — الولايات المتحدة لا يمكن ان تقبل تاريخ نهائي محدد مع ما يترتب على ذلك من اجراءات الزامية طبقاً للميثاق .

ج — روديسيا الجنوبية

١ — قرار مجلس الامن رقم ٢٣٢ عام ١٩٦٦ ، ١٦ ديسمبر (كانون أول) عام ١٩٦٦

الاجراء : قرر توقيع عقوبات اقتصادية الزامية ضد النظام الروديسي غير الشرعي وحظر التجارة في مواد محددة .

التصويت : ١٥ — ٠ — ٠

---

* وردت في النص الاصلي بالانجليزية وواضح الاختلاف بين الامتناع والاعتراض — المترجم

موقف الولايات المتحدة : نعم — ان الوضع في روديسيا الجنوبية بشكل تهديداً للسلم والامن العالميين ، لأن التوترات العنصرية التي خلقتها سياسات نظام سميث يمكن ان تؤدي الى نزاع عنصري عنيف ينتشر عبر الحدود الدولية . وفيماعدا استخدام القوة فان العقوبات الاقتصادية هي اقوى الوسائل المتاحة للضغط في المجتمع العالمي .

٢ — امر تنفيذي رقم ١١٣٢٢ ، ٥ يناير (كانون ثاني) عام ١٩٦٧

الاجراء : تنفيذ الاجراءات الالزامية لقرار مجلس الامن رقم ٢٣٢ (١٩٦٦) عن طريق مسؤولي الامم المتحدة بمقتضى بند المشاركة لعام ١٩٤٥ المعدل .

٣ — قرار مجلس الامن ٢٥٣ عام ١٩٦٨ ، ٢٩ مايو (أيار) عام ١٩٦٨

الاجراء : قرر جعل قائمة الحظر على روديسيا الجنوبية شاملاً .

التصويت : ١٥ — ٠ — ٠

موقف الولايات المتحدة : نعم — من المرغوب فيه تصعيد الضغط على النظام غير الشرعي لأن العقوبات المحددة لم تدفع سميث الى الاتفاق مع المملكة المتحدة .

٤ — امر تنفيذ رقم ١١٤١٩ ، ٢٩ يوليو (تموز) عام ١٩٦٨

الاجراء : تنفيذ الفقرات الالزامية في قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٣ عام ١٩٦٨ .

مرفق —٣—

م. ا. ق — افريقيا الجنوبية

تأثير العقوبات على الاقتصاد الروديسي

فشلت عقوبات الامم المتحدة الالزامية في أجبار نظام سميث على الوصول الى اتفاق مقبول مع المملكة المتحدة . فقد منعت مساعدة جنوب افريقيا الكارثة الاقتصادية . ويراهن سميث على أمل ان الاستمرار اللانهائي للعقوبات سينتج عنه

تآكل ارادة الامم المتحدة في فرض البرنامج – حتى بالمستويات الحالية – وهكذا تنتهي العقوبات من المحتمل ان يكون تحليله صحيحا . فهناك اتجاه متنام بين العديد من البلاد التجارية الكبرى في العالم للقفز على البرنامج او تجاهله . والعديد من اعضاء الامم المتحدة لم يفرض العقوبات ابداً بذات الشدة التي فعلت بها ذلك المملكة المتحدة والولايات المتحدة . وقد رفضت جنوب افريقيا والبرتغال تنفيذها منذ البداية .

ان رجل الشارع في روديسيا لم يتأثر جدياً ابداً بالرغم من انه عانى من بعض المتاعب . ومع ذلك فقد أثرت العقوبات على المخططين الاقتصاديين ورجال الاعمال الروديسيين. لقد خنق البرنامج الاقتصاد وعطل بشكل خطر النمو الاقتصادي . فالى جانب ازدياد البطالة الافريقية وضغوطات التضخم ، والزيادة السنوية في السكان الافريقيين البالغة ٣,٥ ٪ أدت العقوبات الى ابطاء خطى التنمية الاقتصادية الروديسية . وقد اختلت الانماط التجارية العادية واصبحت التجارة تتم في ظل ظروف غير مؤاتيه لروديسيا . لهذه الاسباب الاقتصادية ألح العديد من رجال الاعمال الروديسيين على سميث ان يتفاوض من اجل تسوية وان ينهي العقوبات . هؤلاء انفسهم قوة كبرى وراء حملة المعارضة « المعتدلة » ضد دستور النظام المقترح ومن اجل تسوية يمكن ان تنهي العقوبات .

ومع ذلك فالتجارة تتم ولو انها بـ ٦٠ ٪ فقط من المستوى الذي بلغته في عام ١٩٦٥ . وبينما يمكن ان يشهد عام ١٩٦٩ انقلاباً في هذا الاتجاه ، فان جهود النظام لم تحقق اي نجاح حتى الآن وما تزال قيمة الصادرات في هبوط كل عام منذ عام ١٩٦٥ .

عام ١٩٦٥	٤٤٢	مليون دولار
عام ١٩٦٦	٢٩٠	مليون دولار
عام ١٩٦٧	٢٨٢	مليون دولار
عام ١٩٦٨	٢٧٢,٢	مليون دولار

ولقد شجع النظام استيراد صناعات بديلة كما قدم العون المالي لمزارعي التبغ وشجع التنويع في الزراعة . هذه الاجراءات لاقت بعض النجاح ، ويعود

مستوى النشاط الاقتصادي الآن الى مستوياتعام ١٩٦٥ . ويتوقف التحسين المستمر على أية حال على قدرة النظام في توسيع اسواق الصادرات وفي جذب رأس المال الكافي .

وقد ادت محاولات تصدير مصنوعات اكثر لجنوب افريقيا إلى فرض قيود على حصص الاستيراد وتعريفات ضرائبية على بعض المواد بعد أن شكا رجال الصناعة في جنوب افريقيا من خسارتهم للاسواق المحلية .

واعلن النظام عن عجز مقداره ٤,٥ ملايين دولار في حسابات ميـــزان المدفوعات الكلي عام ١٩٦٨، هذا بالمقارنة مع فائض قدره ٩,٢ ملايين دولار في عام ١٩٦٧ وقد ساهم الجفاف والانجماد في هذا العجز اذ هبط الانتاج الزراعي بشكل كبير ، وذات الظروف ستكون قائمة في عام ١٩٦٩ . ولولا تدفق مبلغ ٧٠ مليون دولار من رؤوس الاموال ساهمت في علاج العجز لحدثت ما كانت يمكن ان تكون كارثة عجز مالي للنظام ، ومصدر هذا الرأسمال على الارجح هو جنوب افريقيا التي لا تريد لاسباب واضحة ان تنجح العقوبات الاقتصادية لأن آثار ذلك ستكون مشؤومة .

ولقد واجه النظام نقصاً متكرراً ومثيراً للمتاعب في العملة الاجنبية سببت له مصاعب خطيرة في الربع الاخير من عام ١٩٦٨. وتلقت صناعة التبغ، وكانت قبل اعلان الاستقلال اكبر مصدر للعملة الاجنبية ، تلقت ضربة قاسية ، فقـــد اخذت صناعة التبغ الامريكية نصيب الصناعة الروديسية في السوق البريطانيةوهي تقدم الآن نصف واردات المملكة المتحدة من التبغ . وخضعت الواردات الى تخفيض يبلغ على الاقل ٤ ٪ كل ثلاثة أشهر منذ اغسطس(ـ آب)عام١٩٦٨.ولقد قدم الجنوب افريقيون بعض القروض ايضاً ساعدت في تخفيف الضغط وسيكون النصف الاول من عام١٩٦٩ فترة صعوبات لحساب المدفوعات الخارجيةالروديسي ومن الارجح ان تبقى الواردات عند الحد الادنى . (ابلغنا الروديسيون انـــه بدون الافراج عن بعض الاموال المعلقة في حسابات لندن فربمالايستطيعون دفع القسط السنوي لقرض المعونة الخاص بالسكك الحديدية المأخوذ في عام١٩٥٤) ومع ذلك فان استمرار تزايد خرق العقوبات الحالي سيجعل الضغوط تخف خـــلال النصف الثاني من هذا العام .

ان العزلة والشعور « بحالة الحصار » قد ساعدا على تصليب التأييد الابيض للنظام . فسميث نفسه يتمتع بشعبية شخصية كبيرة بين اغلبية الناخبين البيض . وهو يعرف مع ذلك ان الاحتياجات السيكولوجية والاقتصادية على مدى التغير الطويل تحتم انهاء العزلة السياسية الحالية والعزلة الاقتصادية الذي تجد فيها روديسيا نفسها وتدفع لتبني الدستور الجديد وشكل الجمهورية في روديسيا بما سيمكن الدول « الصديقة » للتجارة بشكل علني اكثر وبالاعتراف باستقلال روديسيا .

لقد كانت تجارة الولايات المتحدة مع روديسيا دائماً عاملاً صغيراً جداً في مجمل تجارتنا مع العالم. لقد بلغ مجمل التجارة حوالي ٣٣ مليون دولار في عام ١٩٦٥ وقد ادى فرضنا للعقوبات إلى تخفيض هذا المبلغ الى ٣٫٧ ملايين دولار في عام ١٩٦٨ وسينخفض المجموع اكثر في عام ١٩٦٩ عندما يوضع الحظر الشامل موضع التنفيذ.

كما ان القيمة المالية للاستثمارات الامريكية الحالية في الاقليم هي ضئيلة جداً ايضاً بالمقارنة مع بلاد اخرى. ففي عام ١٩٦٧ بلغت قيمة الاستثمارات الامريكية الكلية ٥٦ مليون دولار ، هذا بالمقارنة مع حوالي ١٠٠ مليون دولار في زامبيا المجاورة ذات الحكم الاسود (اساساً نحاس) وحوالي ١٢٥ مايون دولار في انغولا (نفط) .

ولقد أثر البرنامج تأثيراً عكسياً على بعض الشركات الامريكية التي لها مصالح في استخراج الكروم في روديسيا . فالى جانب جنوب افريقيا وتركيا والاتحاد السوفياتي ، فان روديسيا الجنوبية هي احد المصادر الكبرى للكروم المعدني . ومع العقوبات ، لم تعد الشركات الامريكية قادرة على تشغيل مناجمها وارتفعت وارداتنا من الكروم المعدني من الاتحاد السوفياتي ، وادى ذلك الى بعض الانتقاد في الكونغرس .

ومع ذلك فالولايات المتحدة لاتعتمد تماماً على السوفيات من اجل الكروم المعدني ، وبرغم من ان نصيب السوفيات في السوق الامريكي قد ارتفع ، الا ان الكميات المطلقة قد ظلت ثابتة نسبياً كما يبين الجدول التالي :

واردات الكروم من الاتحاد السوفياتي وروديسيا الجنوبية
للاستخدام المعدني[1]

الأعوام	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
الواردات الكلية	٥٦٤	٨٢٨	٨٨٤	٩١٣	٦٦٠	٥٨٥
من روديسيا الجنوبية	٢٦٢	٣٤٦	٣٢٩	٢١٩	١٤٧	١
و ٪ من المجموع	٤٨	٤٢	٣٧	٢٤	٢٢	—
من الاتحاد السوفياتي	١٩٢	٢٩٧	٢٤٢	٣٠٢	٢٩٩	٣٣٥
و٪ من المجموع	٣٤	٣٦	٢٧	٣٣	٤٥	٣٧

مرفق — ٤ —

م . أ . ق — افريقيا الجنوبية

خام الكروم الروديسي والعقوبات

المشكلة : تملك شركتا اتحاد الكربيد وفوت مينيرال مناجم لخام الكروم في روديسيا الجنوبية. وهم يريدون استيراد ٢٠٧ آلاف طن من خام الكروم الذي انتجته هذه المناجم . والخام محل النقاش هو من نوع الكروم المعدني ، والذي تقتصر موارده الكبرى على الاتحاد السوفياتي وتركيا وروديسيا الجنوبيةوتشكو الشركات انها دفعت مقابل الخام محل النقاش إما قبل العقوبات او بعدها بأذن من حكومة الولايات المتحدة ، لذا يقولون . انه لن تكون هناك اية فائدة اقتصادية اخرى لروديسيا الجنوبية في حال تصدير الكروم الآن كما لم يحدث ان صدرت اية كمية من الكروم من روديسيا قبل وضع العقوبات الالزامية موضع التنفيذ .

هناك فرق بين حالة شركة الكربيد وحالة شركة الفوت .فشركة الكربيد تدعي ان ال ١٥٠ ألف طن التي تخصها قد استخرجت قبل فرض العقوبات

(١) بآلاف الاطنان الامريكية

الالزاميةودفع ثمنها قبل٢١ ديسمبر (كانون اول)عام ١٩٦٦ ،أي قبل اصدار الامر التنفيذي في ٥ يناير (كانون ثاني) عام١٩٦٧.وشركة الكربيد تدعي ايضاً انه كان من الممكن تصدير بعض الخام قبل العقوبات لو لم تتعاون الشركة مع حكومة الولايات المتحدة في فترة « العقوبات الاختيارية » في عام ١٩٦٦ . ومن ناحية اخرى فان ال ٥٧ ألف طن الخاصة بشركة فوت تم استخراجها في عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ باعتمادات حولت قانونا على اساس ادعاء الشركة انه لا بد من تشغيل المناجم على مستوى ادنى لتجنب ان تغرق بالمياه ، ولتحاشي الخسارة التي لا يمكن اصلاحها . وقد حوّلت الاعتمادات بأذن من الحكومة الامريكية بمفهوم واضح بان الانتاج الناتج لا يمكن الترخيص باستيراده الى الولايات المتحدة.وعند نهاية عام١٩٦٧ اصرت شركة فوت انه لا يمكنها الاستمرار بالاحتفاظ بالمنجم بدون طريقة للوصول الى الخام وبذا اوقفت تحويل الاعتمادات . وفي يناير (كانون ثاني) عام١٩٦٨وضع النظام في روديسيا منجم فوت تحت الحراسة وقدر من جانبه تكلفة التشغيل .

ان قرارات الامم المتحدة تمنع الدول الاعضاء من استيراد الكروم من روديسيا بعد ١٦ ديسمبر (كانون اول) عام ١٩٦٦ . ويفرض الامر التنفيذي الصادر في ٥ يناير (كانون ثاني) عام١٩٦٧لتنفيذ القرار الاول يفرض ذات المنع بغض النظر عن العقود السابقة عليه .

واعلن بيان صحفي صادر عن وزارة المالية عند الاعلان عن نظم العقوبات في ١ مارس (آذار) عام ١٩٦٧ ،ان التراخيص ستعطي للبضائع المستوردة من روديسيا قبل١٦ ديسمبر (كانون اول)عام١٩٦٦وعلى اساس قاعدة اليسر لا العسر « وبشكل عام» ستعطى للسلع التي دفع ثمنها ولم تستورد قبل ٥ يناير (كانون ثاني) عام ١٩٦٧.وبينما لا ينطبق طلب شركة فوت مع اي من هذين البندين ، فان طلب شركة الكربيد يلتقي مع البند الثاني. ومع ذلك فبمقياس قانوني صرف فان كلي العمليتين الشرائيتين تقعان تحت قرار المنع الخاص بالامر التنفيذي وينتهكان بوضوح محتوى قرار الامم المتحدة .

ويلح عدد من المعلقين الصحفيين ، ومجموعات الضغط ، والتنظيمات الموالية

لروديسيا– جنوب افريقيا وبعض منتجي سبائك الحديد المحليين واعضاء معينون في الكونغرس ، يلحون على ان يسمح باستيراد الكروم الروديسي .

السؤال : هل نرخص باستيراد هذه ال ٢٠٧ آلاف طن من الكروم الروديسي الى الولايات المتحدة ؟

آراء مؤيدة : (ما له)

١ – ذلك سيساعد شركتين امريكتين باتاحة السبيل امامهما للوصول الى كرومهما الذي دفعت فيه اموالهما بالفعل .

٢ – سيظهر لمجتمع رجال الاعمال الامريكيين ان حكومة الولايات المتحدة تسعى لدعم مصالحهم .

٣ – سيخفف الضغط عن مشكلة التزود بالكروم في امريكا

٤ – سيساعد على تخفيف الاعتماد المتنامي على الاتحاد السوفياتي كمصدر رئيسي للكروم المعدني لفترة الاثني عشر شهراً التالية .

٥ – لن يقدم اية فائدة اقتصادية لروديسيا اذ ان الدولارات الامريكية صرفت بالفعل هناك .

٦ – سيساعد الادارة على اتخاذ اجراءات مؤاتية في مواجهة الضغوط القوية

٧ – يمكن تقديم القضية على اننا نضر بالنظام ولسنا نساعده ، مثلاً بنقل ثروة يمكن للروديسيين الاستفادة منها وبيعها في السوق السوداء ليحصلوا بذلك على العملة الاجنبية التي يحتاجونها بشدة .

٨ – ان استيراد الخام سيكون متفقاً مع الاحتياجات الاستراتيجية .

٩ – ان ذلك لن يتم الا مرة واحدة .

١٠ – سيحقق بعض الفائدة لميزان المدفوعات الكلي

آراء معارضة : (ما عليه)

١ – لن يسمح ذلك الا لشركتين امريكيتين بالوصول الى الكروم وهناك شركة امريكية اخرى (ميتالورج ، شركة امريكية ، تأسست في

نيويورك) تملك ايضاً مصالح في كروم روديسيا وقد تحاول الادعاء بذات الظروف السيئة وتتقدم بطلب الاعفاء .

٢ ــ سيشجع ذلك مستوردي البضائع الروديسية الاخرى (الاسبستوس والليثيوم والنيكل) ليتقدموا بطلبات الترخيص من المصادر الروديسية السابقة ، وبذا تزداد الضغوط لانهاء قيود العقوبات .

٣ ــ ان وضع التزود بخام الكروم صعب ولكنه ليس حرجاً . ولا توجد مشكلة متوقعة امام تلبية احتياجات الولايات المتحدة في العام اوالعامين التاليين :وما يزال الخام متاحاً بكميات متنوعة بعقد تسليم في عام ١٩٦٩ من تركيا وايران والهند وباكستان كذلك من الاتحاد السوفياتي .

٤ ــ من المرجح ان ينتقد اعضاء الكونغرس والمجموعات الامريكية التي تؤيد عقوبات الامم المتحدة ضد جنوب روديسيا ، هذا الفعل بشدة باعتباره « تسليماً » لنظام سميث العنصري من اجل اسباب اقتصادية بحتة .

٥ ــ الروديسيون غير قادرين على بيع كل المكتشف حالياً من الكروم ، فهناك مليون طن الآن مكومة في المستودعات . وحتى اذا ما أستغل نظام سميث هذا ال ٢٠٧ آلاف طن فسيجد صعوبة في التعرف فيها بسرعة ، خصوصاً ال ٥٧ ألف من الكروم الناعم والمركز التي انتجتها شركة فوت.

٦ ــ ستتأثر علاقــة الولايات المتحدة مع المملكة المتحدة عكسياً حول قضية روديسيا ــ لقد ساندنا بشكل ثابت المملكة المتحدة بالنسبة لروديسيا وبدون شك فان المملكة المتحدة سترى في استيراد الخام ابتعاداً عــن هذا الموقف .

٧ ــ بالرغم من انه يمكن تفسير الاجراء على ارضية العسر واليسر الواردة في التصريح الصحفي لوزارة المالية فان ذلك سيتعارض مع قرار الامم المتحدة ومع الامر التنفيذي الذي يحرم بالذات استيراد الكروم المصدر من روديسيا بعد ١٥ ديسمبر (كانون اول) عام ١٩٦٦ بالرغم من أية عقود سابقة .

٨ ــ ان رد الفعل لمعظم اعضاء الامم المتحدة وكذلك في افريقيا وغيرهــا

سيرى في عمل الولايات المتحدة هذا تقليلا من مساندتها للامم المتحدة وانتهاكاً علينا لاجراءات الزامية في قرار العقوبات وتغييراً في سياسة الولايات المتحدة .

٩ — في بعض الحالات سيشجع ذلك البلاد الاخرى على اسقاط العقوبات ضد روديسيا او على الاقل يضعف فرضها لهذا البرنامج .

١٠ — سيصبح اخلاص الولايات المتحدة لمساندتها المعلنة لحق تقرير المصير في روديسيا موضع تساؤل من البعض وسيقل نفوذنا مع العديد من الدول الافريقية .

١١ — ان الفوائد السياسية ستكون متنفساً امام سميث ويمكن ان تتلوها فوائد سياسية اخرى طالما تآكلت ارادة فرض العقوبات .

١٢ — ان الترخيص باستيراد ٢٠٧ آلاف طن لن يحل مشكلة التزود بالكروم على المدى الطويل كما لن يحرر الصناعة الامريكية من استمرار الشراء من الاتحاد السوفياتي — حتى ولو انهيت العقوبات فسيستمر استيراد كميات اساسية من الكروم من الاتحاد السوفياتي .

سري — ممنوع النشر

مرفق — ٥ —

مجموعات التحرير في افريقيا الجنوبية

أنغولا

١ — غراي — .G.R.A.E حكومة انغولا الثورية في المنفى ، وربما لاتزال هي اكبر الحركات الانغولية ، وهي امتداد لمجموعات سياسية تشكلت في منتصف الخمسينات ومسؤولة جزئياً عن بداية التمرد في عام ١٩٦١. وغراي يسيطر عليها هولدن روبرتو ويجذب الكتلة الكبرى من اعضائها النشيطين من اخوانه ابناء قبيلة باكونغو . ومعظم الدعم الخارجي لغراي هو من الدول الافريقية المعتدلة. والكونغو كينشاسا (زائير — المترجم) هي مقر القيادة السياسية وقاعدة التدريب والتمرين لمتمردي غراي. وكانت مجموعات رجال العصابات نشطة باستمرار في

شمال غرب انغولا منذ عام ١٩٦١ وحتى الآن . وفي العامين الماضيين اشتركت غراي في غارات عصابية بين الحين والآخر في القطاعين الاوسط والشرقي من حدود الكونغو – انغولا .

٢ – مبلا .M.P.L.A وهي الحركة الشعبية لتحرير انغولا . نظمت في اواسط الخمسينات من السود والملونين في المدن وشاركت في التمرد من عام ١٩٦١. يقودها اوغستينونيتو . استقرت لوقت طويل في الكونغو برازافيل وهي الآن تعمل اساساً من دار السلام عبر زامبيا . وهي تبتني خطاً مناصراً للشيوعية وتتلقى معظم تمويلها والمساعدات العسكرية من الاتحاد السوفياتي ، بالرغم من انها من المحتمل ان تكون قد حصلت على مساعدة غير مباشرة من الصين الشيوعية عندما انتقلت إلى تانزانيا. نشاطاتها العصابية التي هي في شمال غرب انغولا وجيب كابندا ضعيفة ولكن لها بعض الخلايا السياسية في لاوندا والمناطق الاخرى غير المتمردة. وعملياتها التي بدأتها من زامبيا عام ١٩٦٦ ضد انغولا الشرقية يعتبرها البرتغاليون اكثر قوى العصابات فعالية من بين التي يواجهونها .

٣ – يونيتا .U.N.I.T.A: هي الاتحاد الوطني للتحرير الكامل لا نغولا تشكلت في عام ١٩٦٦ على يد جوناس سافمبي وهو منشق على غراي. لها نواة صغيرة من رجال العصابات المتمرنين وحظيت في مرحلة على دعم عدد من القرى في شرق ووسط انغولا من خلال العلاقات والصلات القبلية . وقد أرغم سافمبي على ترك زامبيا في عام ١٩٦٧ . وبعد العيش في القاهرة لبعض الوقت ذكرت التقارير انه عاد لأنغولا في وقت ما في عام ١٩٦٨ . وبالرغم من ان يونيتا قد تلقت مساعدة صينية قليلة عسكرية ومادية الا ان لديها مشاكل لوجستيكية اكبر من الحركات الاخرى وبدأت مؤخراً بالتدهور .

موزمبيق :

١ – فريليمو FRELIMO . هي جبهة تحرير موزمبيق نشأت من مجموعات غير متجانسة تنظمت في بداية الستينات وبدأت تمردها في عام ١٩٦٤ . يقودها يوريا سيمنغو الذي سمي رئيساً عاملاً بعد اغتيال ادواردو موندلين . عدد كبير من مقاتليها المدربين البالغ عددهم من ٦ آلاف الى ٨ آلاف هم من قبيلة ماكوند في موزمبيق الشمالية والتي هي منطقة عمليات العصابات : ولفريليمو مقر قيادة

في تانزانيا وهي ايضاً قاعدة الانطلاق لغاراتها العصابية . وهي تتلقى معظم مساعداتها المالية الخارجية من مصادر افريقية . ويقدم كل من الاتحاد السوفياتي والصين مساعدة عسكرية . ان التكتيك العصابي لرجال فريليمو يتحسن بازدياد مستمر ، ولكن البرتغاليين استطاعوا الى حد ما تقليص رقعة عملياتهم في الشمال في الوقت ذاته الذي استطاعت فيه فريليمو فتح جبهة جديدة وان تكن اصغر على الحدود الغربية مع زامبيا .وقد تبع اغتيال موندلين بوقت قصير هرب زعيم من زعماء قبيلة ماكوند الى البرتغال وكان يحث اخوانه القبليين على القاء اسلحتهم . وليس من المحتمل ان تكون هذه النواقص نذيراً بتوقف فريليمو ولكن من المبكر جداً تقييم آثارها على التنظيم .

٢ — **كوريمو** COREMO. هي اللجنة الثورية للموزمبيق ، وهي انشقاق من فريليمو في عام ١٩٦٤ . قاعدتها زامبيا، تعاني من الانشقاقات الداخلية بالرغم من انها تغامر احياناً داخل موزمبيق الغربية للقيام بنشاط سياسي واحياناً بغارات عصابية . تقودها بولا غومان ، لديها من ١٠٠ الى ٢٠٠ عضو على الاكثر وتتلقى مساعدات صغيرة احياناً من الصين .

روديسيا :

١ — **زابو** ZAPU . وهي اتحاد شعوب افريقيا لزيمبابوي ، الذي خلف الاحزاب الوطنية الاولى وتشكل في عام ١٩٦١ ومنع في عام ١٩٦٢ .وافضل زعمائه المعروفين ومن بينهم الرئيس جوشوا نوكومو واعضاء عديدون آخرون هم رهن الاعتقال . معظم اعضائها النشيطين هم في المنفى يقودهم القائم باعمال الرئيس جيمس شيكراما . القيادة السياسية موجودة في زامبيا التي تسمح بعبور رجال العصابات للحدود ولكن لا تسمح باستخدام اراضيها للتدريب . يتم التدريب العسكري في تانزانيا وكوبا والجزائر والاتحاد السوفياتي وبلاد اخرى. معظم الدعم المالي لزابو يأتيها من الدول الافريقية وتأتيها بعض الاعتمادات ومعظم معداتها العسكرية من الاتحاد السوفياتي من خلال لجنة التحرير الافريقية التابعة لـ م. و . أ. وقد بذلت زابو جهوداً جدية لتسلل رجال العصابات داخل روديسيا وقد عبرت الحدود بالفعل بعض المجموعات كبيرة العدد (١٠٠ — ٢٠٠ رجل لكل منها) ولكن الاغلبية العظمى قتلت او أسرت أو هربت . ولقد

أصيب تنظيم زابو داخل روديسيا باضرار كبيرة وربما أصيب بالعجز بسبب تسلل عملاء قوات الأمن وعمليات التوقيف .

٢ ــ زانو ZANU. الاتحاد الوطني الافريقي الزيمبابوي تشكل في عام ١٩٦٣ من مجموعة من مثقفي المدن انشقت عن زابو . وقد منعت زانو في عام ١٩٦٤ من النشاط والقي القبض على زعمائها بما فيهم الرئيس دبانج سيتولي . ويقودها الآن القائم باعمال الرئيس هربرت شيتيبو ، ومن المحتمل ان تكون اصغر من زابو منافسها العنيد . وقاعدتها ايضاً هي زامبيا وتتلقى التدريب العسكري في تانزانيا وفي بلاد اخرى ايضاً . وقد قدمت الصين الشيوعية قليلاً من المعونات العسكرية والمالية وبعض التدريب . وتعد جهود زانو لتصعيد حرب عصابات وللنشاط السياسي داخل روديسيا غير فعالة .

جنوب افريقيا :

١ ــ م . و . أ . ANC هي المؤتمر الوطني الافريقي الذي نظم في عام ١٩١٢ ومنع في عام ١٩٦٠. كثيرون من قادته المجربين واعضائه غير الشيوعيين هم الآن قيد الاعتقال . الرئيس الآن هو اوليفر تامبو . والتنظيم يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع الحزب الشيوعي لجنوب افريقيا وهو محرم ايضاً . معظم المعونة المالية التي تأتيه هي من الحزب الشيوعي في المملكة المتحدة ومن الاتحاد السوفياتي ، ومن المحتمل ان الاخير يزودهم بالقسم الاكبر من المعدات العسكرية . قيادة التنظيم هي في تانزانيا وبالاضافة الى عدة مئات من المنفيين السياسيين الموزعين في العالم ، من المحتمل ان لديه ١٠٠ أو اكثر من رجال العصابات المدربين .

وكانت المحاولات التي تمت من حين الى آخر للتسلل داخل جنوب أفريقيا غير ناجحة . تنظيمها السياسي داخل الجمهورية ضعيف و مخترق من عملاء الحكومة.

٢ ــ باك PAC. مؤتمر كل افريقيا وهو انشقاق من م.و.أ في عام ١٩٥٩ بسبب عدم الرضا على طابع الاخير المتعدد العروق ومدى التأثير الشيوعي عليه . وقد منع هذا التنظيم في عام ١٩٦٠ ووضع العديد من قادته واعضائه رهن الاعتقال . وباك مصاب بالانشقاقية وربما لم يكن لديه اكثر من ١٠٠ عنصر نشط جميعهم تقريباً في المنفى . قيادته السياسية في تانزانيا وقد قدمت الصين معونة مالية وعسكرية محدودة .

جنوب غرب افريقيا :

١ـ سوابو SWAPU منظمة شعب جنوب غرب افريقيا تشكلت في عام ١٩٥٩ من المحتمل ان لديها بضعة الآف من الاعضاء النشطين معظهم من اوفابمو وهي كبرى القبائل . واقلية من اعضاء سوابو ربما ٢٠٠ أو اكثر يحبذون استخدام العنف . وهؤلاء يقودهم سام نوجوما . لديهم قيادة في تانزانيا ويتلقون المعونـة المالية من مصادر أفريقية متنوعة . ويقدم الاتحاد السوفياتي مونة نقدية وعسكرية وخلال عامي ١٩٦٦ ــ ١٩٦٧ نجحت مجموعات عصابات سوابو في التسلل الى جنوب غرب افريقيا حيث تلقوا بعض التأييد المحلي وقاموا بحملة عصابية قصيرة الأجل ادى ذلك الى اجراءات صارمة عنيفة من جانب حكومة جنوب افريقيا .

٢ ــ سوانو SWANU هو الاتحاد الوطني لجنوب غرب افريقيا . وهو واحد من عديد من مجموعات التحرير غير الرئيسية التي يشكلها المنشقون من رجال قبيلة هيريرو . قيادتها في تانزانيا ولكن عضويتها ضئيلة .

سري وموثوق

مرفق ــ ٦ ــ

ملحق للتعقيب على ماد ٣٩

الموضوع :

اهتمام الكونغرس المتزايد بافريقيا الجنوبية

عــام

بالرغم من ان الكونغرس ككل لم يُبدِ اهتماماً جوهرياً في افريقيا الجنوبية فان عدداً متزايداً من اعضاء الكونغرس ومن الشيوخ معني بعلاقاتنا ، وبالذات مع جنوب افريقيا ، وعازم على تأييد القرارات او تقديم الاستجوابات حــول سياسة الولايات المتحدة . والاغلبية العظمى من هؤلاء المهتمين هم من منتقدي جنوب افريقيا ، والبعض يفضل فك ارتباط شامل . وهناك اقلية ، اساساً من الجنوب وان لم تكن كلها ، تفضل علاقات اوثق مع جنوب افريقيا وموقف اكثر صداقة تجاه نظام سميث في روديسيا الجنوبية .

وتزداد المذكرات الموجودة في **مضبطة الكونغرس** من كلي الجانبين وتظهر هذه المذكرات رابطة محددة بين قضية افريقيا الجنوبية ومشكلة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة. فالاشخاص الذين تهمهم صورة الولايات المتحدة هم على الاغلب معنيون بافريقيا الجنوبية كجزء من المشكلة العالمية لحقوق الانسان وكرامته . اما معارضيهم فيقاومون هذا الموقف بالنسبة للولايات المتحدة ولافريقيا الجنوبية . وقد ساهمت « مجموعة الدراسة عن افريقيا » التي شكلها الكونغرس والتي يعمل مستشاراً لها البرفسور فرنون نكاي من مدرسة جون هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة ، في تركيز بعض الاهتمام من الكونغرس على المنطقة.

وقد اظهر عضو الكونغرس تشارلز سي. ديغز رئيس اللجنة الفرعية لأفريقيا في المجلس، اظهر اهتماماً خاصاً بافريقيا الجنوبية واقترح التوجه لأعادة النظر عموماً في سياسة الولايات المتحدة بعد جلسات الاستماع الخاصة باتفاقات النقل الجوي بين امريكا وجنوب افريقيا وحصة السكر الخاصة بجنوب افريقيا . وقد خطط عضو الكونغرس ديغز وأغدن ر. ريد لزيارة جنوب افريقيا في اغسطس (آب)عام١٩٦٩ ولكنهما الغيا زيارتهما عندما اخبرا من حكومة افريقيا الجنوبية بان اعطائهما تأشيرات دخول سيكون مشروطاً بعدم القاء خطابات خلال الزيارات.

وقد بذلت اللجنة الامريكية من اجل افريقيا ومقرها نيويورك والتي لديها الآن مكتب في واشنطن بذلت جهوداً اضافية لزيادة اهتمام الكونغرس بمشاكل افريقيا .

جلسات الاستماع عن اتفاق النقل الجوي بين أمريكا وجنوب افريقيا :

ادار عضو الكونغرس ديغز رئيس اللجنة الفرعية التابعة للجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس، جلسة استماع يوم ٢ ابريل(نيسان)عام١٩٦٩ حول الطريق الجوي الجديد بين جنوب افريقيا ومدينة نيويورك عن طريق ريو . وقد عارض بشدة السماح بهذا الطريق باعتباره لا يتفق وعلاقاتنا مع الدول الافريقية المستقلة وخروجاً على قرار الجمعية العامة للامم المتحدة لعام ١٩٦٢ الذي ينكر على جنوب افريقيا حقوق العبور والرسو (صوتت الولايات المتحدة ضد قرار ١٩٦٢) . وقد أيد رأيه هذا عدد من اعضاء اللجنة الفرعيه من بينهم اعضاء الكونغرس كونيرز وكولفر ومورس وروزنتال . .

مشروعات حصص السكر :

قدم السناتور ادوارد كينيدي مع احد عشر شيخاً آخرين من كلي الحزبين ومع عضو الكونغرس جوناثان بينام واثنين وعشرين مؤيداً آخرين من بينهم جمهوري هو اغدن ريد من نيويورك، قدموا مشاريع طبق الاصل في ١٧ و ١٨ ابريل(نيسان)عام ١٩٦٩ وذلك لانهاء حصة السكر لجنوب افريقيا . واقترح عضو الكونغرس بينام هذا الاجراء كخطوة اولى « لفك ارتباط حازم لما بقي من روابط خاصة وعامة مع جنوب افريقيا . وقال السناتور كينيدي في مجلس الشيوخ ان الوقت « أصبح ناضجاً الآن للبدء في أعادة تقييم سياستنا كلها تجاه جنوب افريقيا وقد جاء اجراؤهم هذا عقب جلسة استماع حول الموضوع في اللجنة الفرعية التي يترأسها ديغز في ١٥ أبريل (نيسان). وبغض النظر عن مصير هذهالمشروعات فان قانون السكر الامريكيالصادر فيعام١٩٦٥ سيعاد النظر فيه في الكونغرس في عام ١٩٧١ عندما يتقرر تجديده .

ان مؤيدي هذه المشروعات هم :

الشيوخ : كينيدي ، بروك ، كرانستون ، غوديل ، هارت جانيش ، مونديل ، موندت ، بل ، سكوت ، وليامز (نيوجيرس) ويونج (اوهايو) .

والنواب : براون (كاليفورنيا) ، كلاي ، كولفر ، ديغز ، دولسكي ادواردز (كاليفورنيا)، فارلبسين، فريزر ، جرين (بنسلفانيا) كاستنمير ، روش ، لوفنشتين (نيويورك) . ميكفا، اوتنغر، بوديل،ريد (نيويورك)، رودينو ، روسنتال ، ريان جيرمين ،تشوير وتيرمان .

زيارات السفن :

في فبراير(شباط) عام ١٩٦٧ عندما كانت حاملة الطائرات روزفلت على وشك أعادة التزود بالوقود في كاب تاون وهي في طريقها الى فيتنام ، اعترض حوالي ٣٨ من رجال الكونغرس على تعرض الامريكيين للتفرقة والغيت تصريحات النزول الى البر.و في ٢١ أبريل(نيسان) عام١٩٦٩ ارسل عضو الكونغرس روزنتال مع ٣٢ عضو كونغرس آخرين ، ارسلوا رسالة الى وزير الخارجية روجرز

يسألون ما اذا كانت الادارة الجديدة ستستمر في جعل كل سفن الاسطول تتجنب موانيء جنوب افريقيا الا في حالة الطوارىء وما اذا كانت السياسة التي هي « محل اعادة نظر » منذ وقت طويل ستقرر قريباً ام ستتأخر . ومن بين الموقعين الثلاث والثلاثين ، كان ال ٢٨ الذين كانوا مع ال ٣٨ المعارضين لزيارة حاملة الطائرات FDR .

بريد الكونغرس

تعتبر رسائل رجال الكونغرس الى الادارة والرسائل الموجهة لهم والمحولة منهم الى الادارة ، تعتبر بشكل عام مؤشراً ذا مغزى على القضايا الجارية مثل قضية الطريق الجوي بين جنوب افريقيا ومدينة نيويورك وقضية قانون حصص السكر والمحاكمات والتعذيب في السجون ومشاكل تأشيرات الدخول. كما ان موضوعات تسهيلات الفضاء في جنوب افريقيا والاستثمار والتجارة الامريكيين وقلة عدد الزنوج الامريكيين في سفاراتنا وقنصلياتنا في جنوب افريقيا هي من المواضيع الملحة مدار السنة . ان حجم البريد صغير بشكل عام ولكن اية حادثة درامية او حملة تقوم بها اللجنة الامريكية من اجل افريقيا او رجال الكنيسة الاساقفة من اجل جنوب افريقيا وهما تنظيمان موجودان في مدينة نيويورك يمكن ان يحدث فيضاً من الرسائل كنتيجة للاجتماعات والنداءات بالتعبير عن الاحتجاج.

سري

مرفق — ٧ —

مقدم إلى أ/م . أ . ق — م م

من وكالة التنمية الدولية A.I.D ٩ يونيو (حزيران) عام ١٩٦٩

الاعتبارات ذات العلاقة بإقامة مشاريع مساعدة ثنائية هامة للدول السوداء في افريقيا الجنوبية

(زامبيا ومالاوي وبتسوانا وليسوتو وسوازيلند)

ان سياستنا الحالية لتقديم المعونة لأفريقيا تحد من برامج المعونة الثنائية لتصبح « تركيزاً » على بلاد مختارة (عشرة حالياً) وتقدم مساعدة الولايات المتحدة

خلال مشاريع المعونة الاقليمية والمتعددة التمويل و برنامج ب . ل ٤٨٠ PL ، وفيالق السلام ، وضمانات الاستثمار . ولهذا السبب وبسبب قيود التمويـــل وقلة الرجال العاملين ، فان اعادة برامج المساعدة الثنائية او البدء بها تصبح قضية رئيسية .

آراء مؤيدة : (ما له)

هذا الاجراء الامريكي يمكن ان يكون عنصراً في اية من الخيارات الواردة في هذه الورقة بالرغم من احتمال تغير وزن هذا العنصر في كل خيار . ويهدف هذا الاجراء لتطوير الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدول السوداء التي هي على حدود انظمة الاقلية البيضاء او المحوطة بها . بعض هذه الدول قادر على تطوير مجتمعات غير عنصرية ناجحة ولكنهم مرتهنين لجنوب افريقيا بسبب المساعدة الاقتصادية والتقنية . والآخرون الذين لديهم امكانيات اقتصادية عالية يطلبـــون المساعدة من اي ركن من اركان العالم الخارجي . ان هدف الولايات المتحدة هو ان تكون كبديل ليس فقط لجنوب افريقيا ولكن ايضا للصين وروسيا . كما ان مستقبل مجتمع يسوده البيض هو (امريكا) يساعد مجتمعات يسودها السود على الأفلات من سيطرة انظمة اقلية بيضاء (جنوب افريقيا في المقام الاول)، يمكن ان يساعد في التخفيف من حدة استقطاب العامل العنصري في المواجهة في افريقيا الجنوبية .

في مجرى هذا النشاط ستقدم الولايات المتحدة برامج معونة تشمل مساعدة تقنية ، وبذلك قد تخفف من الاعتماد الحالي على تقنيي جنوب افريقيا ، وايضاً ستقدم الاموال اللازمة لتطوير المؤسسات والبناء التحتي . وسنكون متجاوبين مع الاحتياجات التي تعبر عنها هذه البلاد الخمس . وستنظر الولايات المتحدة بايجابية في طلبات الاسلحة الدفاعية . كما سنستمر في السعي من اجل الغاء تشريع كونت للتخفيف من القيود الحالية . وسنبذل جهداً دؤوباً لتشجيع البلاد الاخرى والمنظمات العالمية للقيام بمساهمات اكبر في تطوير افريقيا الجنوبية ، وتشجيع المشاريع متعددة التمويل .

ان مساعدات الولايات المتحدة يمكن ان يكون لها الاوجه الايجابية التالية:

١ – إن المساعدة الثنائية الكبيرة من جانب الولايات المتحدة يمكن ان تتيح لنا نفوذاً فعالاً على مواقف هذه البلاد .

٢ – إن الاظهار المادي لأهتمام الولايات المتحدة برفاهية هذه الدول يمكن ان يخفف من استقطاب الوجه العنصري في المواجهة في افريقيا الجنوبية وربما يحبط استغلاله من جانب انظمة الاقلية البيضاء . في الوقت ذاته قد تصبح الولايات المتحدة قادرة على التأثير على التطور المنتظم والمزدهر للمجتمعات المتعددة العناصر في تلك الدول حيث توجد امكانيات كامنه.

يمكن تقدير تأثير الاعمال الامريكية السالفة الذكر في الثلاث او الخمس أعوام القادمة كما يلي :

ان المعونة الامريكية لزامبيا ومالاوي وبتسوانا وليسوتو وسوازيلند لن تكون حلاً كبيراً لمشاكل افريقيا الجنوبية. ومع ذلك فأنها يمكن ان تتيح لنا بعض النفوذ الاضافي مع هذه الدول ، ويمكن ان تساعد على ان يركزوا اهتمامهم على مشاكلهم الداخلية. كما أنها لا يمكن ان تزيل التوتر الاساسي العنصري في المنطقة ، بالرغم من ان تقديم بديل للاعتماد على الدول البيضاء يمكن ان يقلل من هذه التوترات الى درجة ما .

آراء معارضة (ما عليه)

يجب تقدير قضية المساعدة الثنائية ضمن المنظور التالي :

أ – ان مصالح الولايات المتحدة في كل بلد على حدة وفي الاقليم كله ، سواء بشكل مطلق او نسبياً ، هي مصالح محدودة ، باستثناء زامبيا بسبب الاستثمارات الامريكية .

ب – طبيعة وحجم ومغزى المساعدة الثنائية والبرامج الاقليمية في كل بلد واحتمالات توسيع مثل هذه البرامج في ظل السياسة الحالية (ملحق بيان بنشاطات المعونة التي نقوم بها في كل بلد وبالرغم من ان مشكلة تشريع كونت في زامبيا قد حدت من نشاطاتنا فلو عدل التشريع كما هو مقترح فان امكانيات المشاريع الاقليمية التي تضم زامبيا ستزيد بشكل كبير)

جـ ـ الخلافات الهامة جداً بين هذه البلدان في مجال المساحة (والسكان)وفي الامكانيات الاقتصادية الكامنةوفي برامج تقديم المساعدة الاخرى وفي العلاقات مع الانظمة البيضاء والاعتماد الاقتصادي والسياسي عليها : فزامبيا وبتسوانا وحدهما اظهرتا انهما تريدان تقليل اعتمادهما على البيض المريبين وكلا البلدين لديه امكانيات اقتصادية ولديه منفذ على الخارج وليست لديه معونة من حكومة جنوب افريقيا.أما سوازيلند فلديها بعض الموارد الاقتصادية ولكنها بارادتها تدور ضمن فلك حكومة جنوب افريقيا كما تفعل ليسوتوا ومالاوي ، والاخيرتين ليست لديهما امكانيات اقتصادية كبيرة .

ويمكن ان يقال ان الفوائد الوحيدة الناتجة عن برامج وكالة التنمية الدولية الثنائية **AID** هي فوائد نفسية ، وانه من المشكوك فيه ان اية مساعدة اقتصادية يمكن (لا سوف) ان تنجز الاهداف السياسية المرغوبة، الا ان تكون مساعدة اقتصادية ضخمة جداً . وعلى العكس فان البرامج الثنائية الجديدة يمكن أن (أ) تفسد الجهود الخاصة بتشجيع العلاقات البناءة بين الدول السوداء وجيرانهاالبيضاء (ب) تزيد الامل في المستحيل فيما يتعلق بالتدخل الامريكي السياسي والاقتصادي (جـ) تؤدي الى جهود بريطانية لتقليل مساعداتها المالية او لأعتراضات بريطانية حيث المعونة الامريكية تجعل من الضروري زيادة دعم الميزانية .

ان المستويات المنظورةالحالية والمباشرةلمساعدات وكالة التنميه الدوليةلافريقيا . يمكن ان تسمح فقط ببرامج من نوع إثبات الوجود التي لا يمكنها انتؤدي الى اية نتائج كبيرة كالتي يمكن تحقيقها من خلال التحول الفعال والجريء الىمشاريع اقليميةتسمح بنشاطات سياسيةظاهرة كمشروع تطوير شاشي في بوتسوانا ومشروع طريق تانزام الرئيسي الذي تستفيد منه زامبيا ، والمعونة الغذائية الواسعة النطاق ومشروع اوكسبو في ليسوتو وفيالق السلام المتوسطة الحجم في اربع بلاد ، وتعليم اللاجئين وتقديم معونات علمية لـ UBLS وبرامج منح دراسية وبرامج تنمية ذاتية كبيرة التأثير . ان رأس المال الكبير المخصص لبرامج المساعدة التي يمولها في زامبيا البنك الدولي للتنمية والاعمار بتشجيع الولايات المتحدة تعوض من بعض الوجوه القيود المفروضة على قدرتنا لمساعدة هذا البلد

مباشرة . ويمكن لحكومة الولايات المتحدة ان تفعل المزيد لدعم زيادة المعونة التي يقدمها البنك الدولي للتنمية والاعمار والامم المتحدة والآخرون لهذه المنطقة .

واخير ان استعادة او بدء برامج ثنائية لوكالة التنمية الدولية لا بد ان ينظر اليه على ضوء مواقف الكونغرس فهذا الاجراء يشكل تغييراً كبيراً في سياسة المساعدة الامريكية تجاه افريقيا كما قدمت للكونغرس . يجب ان تناقش التغيرات مع اللجان المعنية ، وثلاثة منها اعضاؤها سينتقدون على الاغلب ما يمكن ان يوصف بانه استخدام لبرامج وكالة التنمية الدولية لنصبح اعمق تورطاً في المواجهة بين البلاد التي يحكمها البيض والبلاد السوداء المجاورة .

وحتى اذا كان من الممكن الحصول على موافقة الكونغرس دون الأضرار ببرنامجنا الكلي ، فانه من غير الممكن زيادة الاعتمادات في العام المالي ١٩٧٠ وربما في العام المالي ١٩٧١ . في ظل هذه الظروف سيكون علينا أن ننشر مواردنا المحدودة على بلاد اكثر ، وبذا نعوق البلاد الافريقية معوالاكثراهمية، ومشاريعنا الاقليمية والمتعددة التمويل ، مقللين بذلك من فالية معونتنا في مجال التنمية . وبالنظر الى الانخفاض المستمر في المعونة الامريكية لأفريقيا عبر السنوات الماضية، فان ذلك قد يؤدي الى تدهور في علاقاتنا مع الدول الافريقية الاخرى.

مساعدات الولايات المتحدة في افريقيا الجنوبية*

منذ العام المالي – ١٩٦٥

(بملايين الدولارات)

	١٩٦٥–١٩٦٨ عام. م	١٩٦٩ عام . م مقدرة	١٩٧٠* مطلوب
زامبيا			
و ت د**	٤,٠	—	٠,١
ب ل ٤٨٠	٠,٢	—	—

* عام م = عام مالي

** وت د = وكالة التنمية الدولية

البنك الدولي للتنمية	٢١,٣	٣٢,٠	غ. م.
الامم المتحدة	٨,٥	١,٥[٦]	غ. م.
مالاوي			
و ت د	١٣,٤	١,٢	٠,١
ب ل ٤٨٠	٠,١	٠,١	٠,١
ب سي* (عدد المتطوعين التقريبي)	٤٥٠[١]	١٤٥[٢]	١٥٥
البنك الدولي للمعونه .	٢٧,٥	—	غ. م.
الامم المتحدة	٤,٦	٠,٨[٦]	غ. م.
بوتسوانا			
و ت د	٠,٢	٠,١	٧,١
ب ل ٤٨٠	١٧,٣	—	—
ب سي (عدد المتطوعين التقريبي)	١١٠[١]	٧٠[٢]	٨٨[٣]
البنك الدولي للمعونة	٣,٦	—	٣٥ — ٤٥
الامم المتحدة	٢,٣	٠,٦[٦]	غ. م.
ليسوتو			
و ت د	٠,٣	٠,١	٠,١
ب ل ٤٨٠	٢,٣	٠,٨	٠,٥
ب سي (عدد المتطوعين التقريبي)	٧٠[١]	٥٧[٢]	٨٥[٣]
البنك الدولي للمعونة	٤,١	—	غ. م.
الامم المتحدة	٠,٨	١,٨[٦]	غ. م.
سوازيلند			
و ت د	—	٠,١	٠,١
ب ل ٤٨٠	سلبي	سلبي	سلبي
ب سي (عدد المتطوعين التقريبي)	٤٧[١]	٤٤[٢]	٤٣[٣]
البنك الدولي للتنمية	٢,٨	—	غ. م.
الامم المتحدة	٢,٣	٠,٢[٦]	غ. م.

* ب سي = P.c = **Peace Corps** = فيالق السلام

أقليمية (و ت د)			
تعليم اللاجئين	٥,٣	٠,٧	٠,٦
طريق الشمال الكبير			
زامبيا تنزانيا	١٣,٠	٦,٥	—
Ahep,Aspau * Afrgrad ubls	١١٤,٠	٥٥,٠[٥]	غ. م.
بوتسوانا ، ليسوتو			
سوازيلند	٠,٤	٠,٤	٠,٢
ج. أ. مركز الاختبار			
(مالاوي، بوتسوانا، ليسوتو، سوازيلند)	—	٠,٣	٠,٣
تعليم المعلمين لشرق افريقيا (زامبيا)	٠,٢	**	٠,٣
تعليم المعلمين لأفريقيا الجنوبية (بوتسوانا			
ليسوتو ، سوازيلند ، مالاوي)	—	—	٠,٣
مسح وسائط النقل			
زامبيا — بوتسوانا	—	٠,٢	—[٢]
مركز التدريب التقني الاقليمي لجنوب			
افريقيا مالاوي بوتسوانا ليسوتو ،			
سوازيلند	—	—	٠,١

African Scholarship Program of Americam universities = Aspau *
برنامج المنح الدراسية في الجامعات الاميركية

غ .م = غير معلن .

* مساهمة الولايات المتحدة في البرامج الدولية هي كما يلي : البنك الدولي للتنمية والتعمير ٢٨ ٪ ، الوكالة الدولية للتنمية ٣٢ ٪ والامم المتحدة ٤٠ ٪

** أقل من خمسين ألف دولار .

(١) التكلفة المقدرة هي : مالاوي ٤,٧ ملايين دولار ، بوتسوانا مليون دولار ، ليسوتو ٥,٦ ملايين دولار سوازيلند ٠,٢ مليون دولار .

(٢) في البلاد في الوقت الحاضر .

(٣) الاهداف الواردة في مذكرة البرنامج هي حتى ٣٠ يونيو (حزيران) عام ١٩٧٠

(٤) يمكن اعطاء قرض للهندسة العليا في العام المالي ١٩٧٠

(٥) بدايات جديدة في العام الحالي .

(٦) المبالغ الاضافية الصغيرة « الاخرى » غير محسوبة طالما انها لم تتوفر بعد .

سري وموثوق

مرفق — ٨ —

مقدم إلى أ/م . أ . ق — م . م*

من « ناسا » ٢٢ يوليو (تموز) عام ١٩٦٩

البرنامج الوطني الأمريكي للفضاء

الاعتماد على جنوب افريقيا

عـام

يتوجب على مركبات الفضاء الكوكبية الاستكشافية غير المأهولةالتي تشرف عليها « ناسا » ان تستمر في الاعتماد بشكل كبير على محطة التتبع الموجودة في جنوب افريقيا لتحقيق نجاح الرحلات . ان أهمية الادوات الارضية المساندة من هذه المنطقة الجغرافية تنبع ببساطة من حقيقة أنها ذات موقع فريد في «ثقـب الرؤية الرئيسي » لكل الرحلات المنطلقة من كاب كينيدي — فلوريدا تقريباً.ان مسارات الاطلاق في هذه الرحلات الكوكبية هي كوقائع الطيران حرجةبالنسبة لنجاح هذه المهمات ، ومن الضروري متابعتها خلال مرحلة الطيران الاولـى الكبرى بعد الاطلاق فوق الارض ، وهي مرحلة تكون مطلوبة فيها درجـة حيوية من الاستقبال في مركبة الفضاء ومن السيطرة المعلوماتية . ولقد اعتمدت كل رحلات « ناسا » الكوكبية على معلومات المتابعة المبكرة في محطة جنوب افريقيا للتزود بما يلزم لعملية الحساب الالكتروني الدقيقة للغاية لتصحيح مسار مركبة الفضاء في طريقها الى الكوكب الهدف .

وبالاضافة الى ما سبق ذكره من اهمية عملية المتابعة الارضية التي يجب ان تتم لرحلات الفضاء الكوكبية المسيرة ذاتياً ، فان تنفيذ برنامج ابولو المستمـر والخاص بالرحلات المأهـولة يحتاج الى اسناد طائرات مجهزة بادوات خاصة (ابولو / طائرات الادوات البعيدة المدى) ولذلك لعملية الاطلاق الحرجـة والمدار ومراحل استعادة المركبة ويمكن ان يترتب على عدم امكانية الطائـرة

أ = أفريقيا *

م . أ . ق= مجلس الأمن القومي

م . م = المجموعه الشركة

الانطلاق من مطار جان سمطس والطيران فوق جنوب افريقيا لأسناد هـذه الرحلات المأهولة ، ان تضيق الى حد حظر فرص العودة الى الارض ، والخروج عن المسارات في بعض الرحلات .

اعتبارات إسناد البرنامج الكوكبي

تعد محطة « ناسا » للتتبع في جنوب افريقيا عنصراً حيوياً في شبكة المحطات الكونية التي تقدم روابط الاتصالات الكلية بمركباتنا الفضائية في رحلاتها الكوكبية هذه المحطات تقوم بثلاث مهام اساسية ضرورية لتتبع نجاح الرحلة — التحديد الدقيق للوضع والسرعة وتلقي المعلومات من مركبة الفضاء — وتلقي المعلومات في كلي التجارب العلمية « وصحة » مركبة الفضاء ، وفي القيادة والاشراف — ونقل الاشارات اللاسلكية لمركبة الفضاء لتزويدها بالتعليمات العديدة الضرورية لتنفيذ رحلتها اثناء الطيران .

ولقد وضعت محطة ناسا في جنوب افريقيا لسببين ، لسلامة موقعها الجغرافي في علاقاتها مع المحطات الاخرى الخاصة بشبكة الفضاء البعيد (والتي يفصل ما بينها ١٢٠°) ولانها ذات موقع فريد يسمح بتتبع دقيق للمركبات التي تطلق من كاب كينيدي خلال الفترة الحرجة بعدما توضع المركبة في مسارها الكوكبي (مرحلة ما بعد الوضع في المدار) . ان معلومات التتبع التي يتم الحصول عليها خلال هذه المرحلة تستخدم لتحديد التصحيحات اللازمة بالدقة للتصحيح خلال المسار ولصنع طريق طيران المركبة الفضائية حتى يمكن ان تحقق المسار الكوكبي الاقصى . وبينما تتغير طرق المسارات المنحنية بدرجة او باخرى مع كل رحلة **فإن محطة جنوب افريقيا بموقعها هي الأنسب لأداء هذه المهمة بالنسبة لكل الرحلات .**

ومع ازدياد تعقد برامج ناسا الكونية بتلك الرحلات الجديدة كرحلةمركبة الفضاء ذات الفلك المزدوج الى المريخ فيعام ١٩٧١ وكرحلة مركبة الفضاء الى كوكب ابعد هو جوبيتر فيعام ١٩٧٢ ، فان مزيداً من الدقة في التتبع ستكون مطلوبة . وهكذا فان محطة جنوب افريقيا ستلعب دوراً اكبر كونها لـها دور رئيسي في المراحل الحرجة المبكرة مرحلة ما بعد الاطلاق .

وبالاضافة الى دورها الفريد في اسناد عملية الاطلاق فان محطة جنوب افريقيا موضوعة ايضاً لكي تعمل بالتنسيق مع محطات الفضاء البعيد الاخرى حول الكرة الارضية لتؤمن اتصالاً مستمراً بمركبة الفضاء . وخلال مراحل معينة فـــان اوضاع الكوكب في مداره حول الشمس يصبح جنوبياً تماماً ، كما هي الحال في رحلات المريخ في عامي ١٩٦٩ و ١٩٧١ ورحلة جوبيتر في عام ١٩٧٢ ، ان طيران مركبة الفضاء الى هذه الكواكب في هذه الفترات عادة ما ينطلق من الارض في مسار الى اقصى الجنوب . وبالنتيجة فلفترة اشهر قليلة لن تكون ممكنة مشاهدتها الا من محطات النصف الجنوبي من الكرة الارضية ، اي جنوب افريقيا واستراليا وكلاهما حيوي لتحقيق التتبع الارضي المناسب وتلقي المعلومات والبيانـــات والاسناد القيادي .

لذا فان تصبح محطة جنوب افريقيا غير متاحة سيفرض قيوداً عملياتية خطيرة على الرحلات وسيعرض الاسناد الارضي لمخاطر عالية . وبينما كل رحلة مخططة تحتاج الى تحليل تفصيلي منفصل ، الا أن حجم الآثار عموماً يمكن تحديده كما يـــلي .

بالنسبة للفرصة التي تتكرر كل عامين لتحقيق طريق الى المريخ ، هناك فقط فترة قصيرة هي حوالي ثلاثين يوماً يمكن خلالها الاطلاق (نافذة الاطلاق) ، مع فرصة يومية تختلف من لحظات الى دقائق قليلة لاي اتجاه اطلاق خاص . ان حدود نافذة الاطلاق هذه تشكل قيداً عملياتياً قاسياً جداً .

وعلى عكس الاغلبية العظمى من الاقمار الصناعية الدائرة في فلك الارض فان مشكلة تصويب الاطلاق لهذه الرحلات الكوكبية هو امر بالغ التعقيد ويجب حسابه بدقة عظيمة استثنائية . ومحطة جنوب افريقيا هي عامل رئيسي في تحقيق فترة نافذة اطلاق معقولة ، ولضمان عدم ضياع الفرصة الكوكبية . وفي وضع نموذجي مثل المركبة المزدوجة مارينر الذاهبة الى المريخ في عام ١٩٧١ فان ربع مجموع نافذة الاطلاق ، وهو حيوي ، هو عملياً بدون فائدة الا بان تتاح لها التتبع الاسنادي من محطة جنوب افريقيا ، اذ ينتج عن المنحنى المنخفض للمركبة فجوة تقدر بعدة ساعات للاتصالات الارضية . وخلال المرحلة المبكرة مـــن نافذة الاطلاق تبلغ هذه الفجوة فترة قدرها ست ساعات يومياً اي هي الفترة

التي لا يتحقق فيها أتصال مع المركبة الفضائية او يتحقق فيها اتصال قليل . ان تعقد هذه المركبات الفضائية والدقة التي يجب ان تتم بها التصحيحات الملاحية تحتاج المحافظة على الاشراف المستمر من الارض . وقد أظهرت التجارب السابقة مع رحلات عديدة بما في ذلك مارينر ٢ ومارينر ٤ ولونار اوربتر ١ وسرفايور ٥ وبايونير ٤ و ٧ و٨ انه فقط بالاشراف المستمر يمكن اكتشاف الخلل في التشغيل وان يصحح بدرجة معقولة في الوقت المناسب لضمان عدم ضياع رحلة المركبة الفضائية كلها . ان رحلة مارينر المزدوجة عام ١٩٦٩ اعتمدت خلال ٧٠ الى ٩٠ يوم في مسارها المنحني نحو المريخ اعتمدت فقط على محطة جنوب افريقيا لعدة ساعات كل يوم . ان القيود السالفة الذكر قد وضعت في الاعتبار بشكل عام على اساس « الصعود المباشر » عند الاطلاق ، اي عندما تكون مركبة الفضاء تستخدم احتراقاً واحداً مستمراً وموجهة منذ الاطلاق الى نقطة مسارها في المدار الشمسي . في هذه الطريقة تكون امكانية تصحيح مسار مركبة الفضاء صغيرة للغاية بالنسبة للاخطاء التي قد تظهر اذا ما اخطأت المركبة نقطة الدخول في المدار الشمسي ، اما بخطأ في توقيت الاطلاق او بسبب وضع غير طبيعي في المسار المنحني . لذا فلكي نوسع النافذة الضيقة المفروضة علينا ولكي نحقق دقة اكبر في تحديد نقطة المسار تم الاعتماد على على طريقة « مدار الانتظار » . في هذه الطريقة تحتاج مركبة الفضاء لان توجه بداية لدخول مدار ارضي ، مع تخفيض كبير في الاحتياج الى الدقة وزيادة كبيرة في نافذة الاطلاق هنا ايضاً وبسبب ممر الاطلاق الجنوبي الشرقي من كاب كينيدي فان التغطية الكبرى للمركبة عند خروجها من مدار الانتظار المنخفض يتحقق بشكل عام فوق اقليم جنوب افريقيا . وفي جميع الحالات تقريباً فان عدم التغطية من هذا تضيع كمية كبيرة من الاقليم نافذة الاطلاق اليومية (على الاقل ٥٠ ٪) وهي في كثير من الحالات تلغي عملياً امكانية استخدام هذا الخيار بهذه الطريقة وبناء على الخبرة السابقة وخصائص الرحلات المخطط لها ، يمكن لخيار مدار الانتظار مضاعفة فرصة نافذة الاطلاق زمنياً . فمثلاً مركبة مارينر المنطلقة الى المريخ في عام ١٩٦٩ لها نافذة اطلاق تقدر بحوالي ستين يوماً مع الاعتماد الكلي والوحيد على تغطية جنوب افريقيا خلال المراحل الاولى والمتوسطة للرحلة .

البدائل

نفذت ناسا بشكل طارىء وبتكلفة عالية وحيث يمكنها تسهيلات تتبع أرضية بديلة ومحتملة . ولكن هذه مع ذلك تقدم في احسن الاحوال حلاً توفيقياً لأقامة موقع بديل لجنوب افريقيا.هذا كما ناقشنا سالفاً بسبب الوضع الجغرافي لأقليم جنوب افريقيا،وكونه في اقصى الجنوب.وبالنسبة لمسارات الطيران والاطلاق من كاب كينيدي ، فان هذا الموقع يشكل موقعاً فريداً في تتبع الرحلات الكوكبية .

ولكي نحافظ على الصفات الجغرافية التي نحتاجها لموقع هذه المحطة ، يجب البدء بتشييد محطة مماثلة في بلد مجاور ذي حكم اسود. وتشير التقديرات غير المغالى فيها ان التكلفة ستزيد عن ٣٥ مليون دولار لتشييد المحطة وحدها مع زيادة في تكاليف العمليات بمقدار ٢,٥ مليون دولار تقريباً في السنة اكثر من جنوب افريقيا . والى جانب هذه التكلفة العالية وغيرها من قضايا الامكانية السياسية فان ناسا تقدر ان مثل هذا العمل سيكون صعباً جداً وغير مرغوب من وجهة نظر التنفيذ التقني والعملياتي والاسناد اللوجستيكي ، اذ انه في مثل هذه البلاد الشديدة التخلف فان كل الخدمات التقنية والمعيشية والاتصالات وغيرها من اشكال الاسناد لا بد ان تأتي من الولايات المتحدة .

خلاصة :

للتلخيص ، تقدم جنوب افريقيا الموقع الجغرافي الفريد والانسب لعملية الاطلاق المعقدة في كاب كينيدي . وتقدم محطة ناسا للفضاء البعيد في هذاالموقع بجعل تحقيق القدرة والمرونة في توجيه الاطلاقوفرصة ممكناً ، كما تقدماتصالات مستمرة مع برامج المركبات الكونية خلال كل مراحلةالرحلة الحرجة،ان تأثير التخطيط التقني المنتظم لرحلات الاستكشاف الكوكبية يتضح في حالة الفشل في تنفيذ فرصة اطلاق واحدة ضمن الخطة (ان الفرص بالنسبة للمريخ مثلاً هي مرة كل سنتين ، والفترة ما بين المنحنيات الكوكبية الخارجية تتضاعف سنين عديدة عديدة) . وتعتبر امكانية الاتصال المستمر لكشف النواقص وتصحيحها في اداء اجهزة مركبة الفضاء ومسارها ، امراً حيوياً في نجاح الرحلة . ومع اية

فجوة في تغطية الاتصالات الارضية تزداد مخاطر اخطاء التشغيل وتقل فعاليـــة اجراءات التصحيح او تنعدم . ان عدم القدرة على المحافظة على الاتصال المستمر خلال المراحل الحرجة هي فرصة رائعة لضياع كل رحلة مركبة الفضاء . كما ان تكلفة بعض رحلات مركبات الفضاء الموافق عليها تقدر بـ ١٢٥ مليـــون دولار لمارينر المريخ عام ١٩٦٩، و ١٢٠ مليون دولار لمارينر المريخ عام ١٩٧١ وحوالي ٤٠٠ مليون دولار لمركبة فاكينغ التي ستدور حول المريخ ثم تهبط عليه في عام ١٩٧٣ . كما ان هناك مركبات فضائية اضافية تمت الموافقة عليها وهي تحت التصميم او الصناعة تقفز بهذا الرقم الكلي الى ما يقرب البليون دولار .

مرفق – ٩ –

م . أ . ق – أفريقيا الجنوبية

مقدم إلى أ/م . أ . ق – م . م من وزارة التجارة
٥ أغسطس (آب) عام ١٩٦٩

صادرات الولايات المتحدة إلى افريقيا
وإلى الاقليم الأدنى من افريقيا الجنوبيـــة عام ١٩٦٨*

(بالدولارات)

البلد	الصادرات	٪ من صادرات امريكاالافريقيا	٪ من مجموع صادرات امريكا
مراكش	٦٩,٩٦٦,٣٢٢	٥,٨	٠,٢١
الجزائر	٥٢,٨٣٩,٠٧٤	٤,٤	٠,١٦
تونس	٤٨,٨٤٣,٦٧٩	٤	٠,١٤
ليبيا	١٣١,٧٧٠,١٣٥	٩,٥	٠,٣٣
السودان	٦,٢١٩,٨١٣	٠,٥	٠,٠٢
افريقيا الاسبانية	١,١٦٥,٠٠١	٠,١	—

البلد	الصادرات	٪ من صادرات امريكا لافريقيا	٪ من مجموع صادرات امريكا
موريتانيا	٥,١٩٨,٨٢٩	٠,٤	٠,٠٢
الكاميرون	١٠,٢١٧,٦٨٤	٠,٩	٠,٠٣
السنغال	٦,٦٢٥,٨٠١	٠,٦	٠,٠٢
غينيـــا	٥,٧٥٩,٨٠٤	٠,٥	٠,٠٢
سيراليون	٦,٩٦٢,٠٧٨	٠,٦	٠,٠٢
شاطىء العاج	١٢,٤٠٤,١٩١	١,٠	٠,٠٤
غانـــا	٥٥,٩٤٥,١٩٧	٤,٧	٠,١٦
غامبيا	٧٢٤,٤٢١	٠,٠٦	—
توجو	١,٧٤٢,٤١٢	٠,١	٠,٠١
نيجيريا	٥٦,١٥٣,٣٩٧	٤,٧	٠,١٧
افريقيا الوسطى	٣٧٨,٠٦٢	٠,٠٣	—
الجابون	٤,٣٠٥,٩٩٧	٠,٤	٠,٠١
غرب افريقيا	١٠,٦٧٦,٣١٦	٠,٩	٠,٠٣
غرب افريقيا البريطانية	٥٣,٨٩٧	—	—
غرب افريقيا البرتغالية	٢,٧٥٩,٦٥٤	٠,٢	٠,٠١
ليبريا	٣٣,٦٧٥,٩٥٣	٣,٢	٠,١١
الكونغو (ك)	٥٠,٦٥٨,١٥٤	٤,٢	٠,١٥
بوروندى ورواندا	٢,١٤١,٨٧٨	٠,٢	٠,٠١
الصومال	٣,٨٢٢,٤٨١	٠,٣	٠,٠١
اثيوبيا	٤٦,٢٨٩,٢٢٢	٣,٩	٠,١٤
عفاروعيس	١,٢١٦,٦٩١	٠,١	—
اوغندا	٣,٤٢٤,٦٤١	٠,٣	٠,٠١
كينيا	١٩,٦٨٥,٤٧٤	١,٦	٠,٠٦
سيشل وتوابعها	١٣٧,٧٢٦	٠,٠١	—
تانزانيا	١٢,٨٥٨,٦٠٣	١,١	٠,٠٤
مورلشيوس وتوابعها	١,٠٧٥,٠١٤	٠,٠٨	—

البلد	الصادرات	٪ من صادرات امريكا لافريقيا	٪ من مجموع صادرات امريكا
مدغشقر	٥,٩٧٦,٧٧٩	٠,٥	٠,٠٢
انغولا	٣٦,٦٦٥,٣١٢	٣,١	٠,١١
موزمبيق	١٥,١٦٩,٨٢٦	١,٣	٠,٠٤
جنوب افريقيا	٤٥٣,٥٣٩,٦٢٢	٣٧,٨	١,٣٣
زامبيا	٢٩,٧٧٧,٦٧٨	٢,٥	٠,٠٩
روديسيا	٢,٠٥٠,٠٣٩	٠,٢	٠,٠١
مالاوي	٢,٥٦٤,٣٣٨	٠,٢	٠,٠١
افريقيا الجنوبية	١,١٦٩,٢٧٩	٠,٠٩	—
افريقيا (اجمالي)	١,١٩٨,٩٥٠,٤٥٦	١٠٠	٣,٥٣
الاقليم الادنى من افريقيا الجنوبية	٥٤٠,٩٣٦,٠٩٤	٤٥,١	١,٥٩

المصدر : ف ت . ٤٥٥ صادرات الولايات المتحدة ، ١٩٦٨ ، وزارة التجارة الامريكية مكتب الاحصاء .

* = تعبير الاقليم الأدنى لأفريقيا الجنوبية يشمل عشرة بلا د تغطيها ماد ، الاقاليم الثلاثة التي كانت تخضع للبعثة العليا ، وجنوب غرب افريقيا وجمهورية جنوب افريقيا وانغولا وموزمبيق ومالاوى وروديسيا وزامبيا .

الاستثمار الأمريكي المباشر في افريقيا
في نهاية عام ١٩٦٧

بملايين الدولارات

البلاد	تصنيع	المجموع	٪ من الاستثمار الامريكي المباشر في افريقيا	٪من مجموع الاستثمار الامريكي المباشر
جنوب افريقيا	٣٠٣	٦٦٧	٢٩,٣	١,١
ليبيا	غ. م.	٤٥٦	٢٠	٠,٨
ليبيريا	غ. م.	١٧٣	٧,٧	٠,٣
المجموع الكلي لافريقيا	٣٦٩	٢٢٧٧	١٠٠	٣,٨

المصدر : نظرة عامة لعمليات الاستثمار الحالية ،اكتوبر(تشرين اول)عام ١٩٦٨ الارقام تعود الى القيمة التحويلية للاستثمارات الامريكية فقط .

مرفق – ١٠ –

بعثة الولايات المتحدة الأمريكية
إلى الأمم المتحدة

للتوزيع عند التسليم — تصريح صحفي رقم ٤٢٣٣

دقق النص عند التسليم — ٢ أغسطس (آب) عام ١٩٦٣

بيان السفير أدلاي إ. ستيفنسون ، ممثل الولايات المتحدة ، في مجلس الأمن ، حول قضية جنوب افريقيا .

السيد الرئيس

كلنا نحن الجالسين هنا يعرف حقيقة السياسات العنصرية المذهلة لحكومة جنوب افريقيا . وواجبنا الآن هو تقدير ماهية الخطوات اللازم اتخاذها لندفع هذه الحكومة لأزالة عملها الشرير الخاص بالتفرقة ، ليس فقط من على جدول اعمالنا ولكن ايضاً من قارة افريقيا .

ان سياسة التفرقة تنكر قيمة وكرامة الانسان . ولهذا السبب بالذات يجب ان نحاول التعبير عن مشاعرنا التي نؤمن بها بأقصى قدر من ضبط النفس نقـــدر عليه .

من الصحيح تماماً انه يندر ان يوجد مجتمع في العالم لم يمسه شكل اوآخر من التفرقة . من منا يمكنه ان يرمي بالحجر الاول او يتفاخر باننا احرار من اية شبهة تفرقة في اللون ، او في الدين ، او في أي شكل آخر ؟

استميحكم ان اكرر عليكم بضعة اسطر من خطاب القيته في جنيف منذ اسبوعين . قلت فيه :

«في بلادي فان الكثير من مواطنينا الزنوج لا يزالون غيرمتمتعين بحقوقهم المدنية الكاملة — لأن المواقف القديمـــة تقاوم بعناد اي تغيير بالرغم من السياسة الرسمية النشطة للحكومة . ولكن مثـــل هذه الامور المخلة بالكرامة قد عفا عليها الزمن ولم يعد يتحملها اي مجتمع تقدمي ، ولا بد من ازالة آثارها الباقية بالسرعة الممكنة. ولقد حققنا في السنوات القليلة الماضية مزيداً من التقدم في تحقيق المساواة الكاملة في الحقوق والفرص لكل مواطنينا ، اكثر ممـــا تحقق في الفترة السابقة منذ اعلان ابراهام لنكولن عن تحريـــر الانسان — منذ مئة عام — محرر جمهورتينا وضميرنا القومي من عبء ثقيل .

ان النضالات ذاتها التي تستلفت انتباه العالم الآن لعارنا هـــي ذاتها علامات تقدم ستزداد وضوحاً في الاشهر المقبلة . ان حملة الاصـــوات والغضب حول المساواة العنصرية التي تملأ الصحف وموجات الأثير هي اصوات ذوبان الجليد وتحطم الجهود السابقة .

اردت ان أكرر ما قلته في جنيف كي لا اترك مجالاً للشك في ان وضـــع الولايات المتحدة ليس وضع الرضى عن الذات والخالي من العيب .

والسؤال الذي يطرح نفسه امامنا هو كيف ومتى نحلحل عقدة التفرقةالعنصرية ونضعها ضمن تيار ميثاق الامم المتحدة . فاذا كنا جميعاً نعاني من مرض التفرقة

باشكال مختلفة فان معظمنا على الاقل يعرف المرض بكونه آفة مشوهة .

القضية كلها هي انه في عديد من البلدان فان السياسات الحكومية متجهة لاجتثاث هذا المرض المخيف للتعصب والتفرقة، بينما في جنوب افريقيا نرى تلك العقبة التي عفا عليها الزمن متمثلة الحكومة التي تحكم شعباً عظيماً وتصر على ان ترى المرض كعلاج ، وتصف لعلاج العنصرية السم الزعاف ثم التفرقة الزعاف .

سيدي الرئيس ، كما ان حكومتي مصممة على ازالة التفرقة من مجتمعنا فانها ستساند كل الجهود لاحداث تغيير في جنوب افريقيا . انه من مصلحة الولايات المتحدة ان تفعل هذا ، وهو من مصلحة جنوب افريقيا ، وهو من مصلحة العالم كله الذي عانى الكفاية من التعصب الاعمى ، والتمييز والحقد .

لقد شهد العقدان الماضيان انفجاراً للقومية لا مثيل له في التاريخ ومن المؤكد ان عملية ازالة الاستعمار في افريقيا كانت اكثر من ظاهرة ، وانها أدت الى تقدم ابعد بكثير مما توقعه اكثرنا تفاؤلاً في عام ١٩٤٥ . وتكسب الدول الجديدة في افريقيا الآن مزيداً من القوة ، وتقاتل بعزم لبناء مجتمعاتها الحية المزدهرة ، وتفعل ذلك بالتعاون مع الدول الافريقية الاخرى .

ولكن كما يؤكد اجتماع مجلس الامن هذا ، فان الامكانيات الكاملة لهذه الحقبة لا يمكن ان تتحقق بسبب العزلة التي اختارتها لنفسها جنوب افريقيا . والاسوأ من ذلك ان التقدم في افريقيا تخيم عليه ظلال المرارة والامتعاض العنصريين بسبب سياسات حكومة جنوب افريقيا . وانه لمن واجب هذا المجلس ان يفعل ما يستطيع ليضمن عدم تدهور هذا الوضع اكثر . وان ينتهي ظلم التفرقة ، ليس بأراقة الدماء والعبودية ولكن بالسلم والحرية .

ان ما نراه ونسمعه مع ذلك ، لا يعطينا الا قليلاً من الامل . ومن المؤكد ان الوضع الآن اسوأ مما كان عليه منذ ثلاثة أعوام عندما اجتمع هذا المجلس لأول مرة لمناقشة قضية التفرقة . وقد تحدث المتكلمون قبلي فعرضوا سجل النقاشات السابقة عن التفرقة والتي تمت في هذا المجلس وفي الجمعية العامة وكما ذكروا ، فقد نادينا مراراً حكومة جنوب افريقيا ان تقدر الرأي العام العالمي ،

وان تتعاون مع الامم المتحدة ، وان تبدأ في اتخاذ بعض الخطوات المعقولـــة في اتجاه انهاء التفرقة والسياسات والممارسات التي تسيء الى العلم حيثما تتم .

وخارج هذه المنظمة حاول عديد من الاعضاء — من بينها حكومتي على الاقل — حاولوا مراراً ان يحثوا حكومة جنوب افريقيا لكي تبدأ بالتحرك على اساس الخطوط العامة لهذه القرارات .

انا نفسي يا سيادة الرئيس كان لدي ما أقوله لتأكيد ذلك في مناسبتين في جمهورية جنوب افريقيا ، وهي امور احزنني كثيراً ان أقولها بعد ان تمتعت كثيراً بكرم وضيافة الشعب الصديق والكريم في تلك الارض الحبيبة .

ولكن ان نذكر ان النتيجة الظاهرة لكل هذه النقاشات والقرارات هنا في الامم المتحدة ، وكل النشاطات الديبلوماسية هي صفر ، ليس الا ذكر لحقيقة من حقائق الحياة .

انه مجرد ذكر لأمر ظاهر للعيان ان نقول انه حتى وقتنا هذا فان جهودنا لم تثمر اية نتائج ملموسة .

وانه لتسمية للامور بمسمياتها ان نقول اننا مواجهون في هذه اللحظة بطريق مسدود بين الاغلبية العظمى من البشرية وبين جمهورية جنوب افريقيا .

لم يكن هناك اي تحرك الى الامام ، بل كانت هناك بالتأكيد انتكاسات الى الوراء — انتكاسات محسوبة — .

هل انا بحاجة لقراءة قائمة التفاصيل ؟

لقد بنت حكومة جنوب افريقيا في الخمسة عشر عاماً الاخيرة حاجزاً بين العناصر المختلفة — مكومة قيوداً جديدة فوق اخرى قديمة .

على كل الجنوب افريقيين ان يحملوا هويات اثبات شخصية تشير الى اصلهم العرقي .

التفرقة في الدين والتعليم والخدمات العامة كاملة .

حرية الاستخدام محدودة ، ومعدلات الاجور لذات العمل وذات المسؤولية تختلف حسب لون جلدك .

حرية الحركة مقيدة .

اضرابات الافريقيين في جنوب افريقيا محرمة قانوناً .

الافريقيون في جنوب افريقيا ممنوعون من الاقامة ، ومن اداء الاعمال المالية او حيازة ملكية حقيقية في معظم المدن ومناطق كبيرة من الريف .

الناخبون مسجلون على قوائم منفصلة حسب العرق، ومنذ عام ١٩٥٨ ليس لغير الاوروبيين اي تمثيل – حتى عن طريق اوروبيين في المجلس التشريعي .

ليست هذه هي كل الحكاية . ولكن النقطة هي ان هذه الاجراءات وغيرها الخاصة بالتفرقة – والموجهة لتحقيق تفرقة كاملة بين الاجناس الى قطاعات مميزة وقطاعات غير مميزة في المجتمع – والتي نبحث عن علاج لها ليست من النواقص الاجتماعية الموروثة ولكنها مظالم تفرض عمداً وبانتظام منذ الماضي القريب .

السيد الرئيس ، نحن متفقون جميعاً ، وقد اعلنا مراراً وتكراراً هنا في هذه الهيئة وفي الجمعية العامة، وفي هيئات عديدة اخرى في الامم المتحدة ، متفقون على اراء اساسية معينة حول القضية التي هي امامنا الآن . ومع ذلك لا بد من أعادة ذكرها مرة اخرى واخرى حتى يمكن ان نستخلص اين نقف ونتوصل بوضوح واخلاص لكيف يمكن التحرك الى الامام .

اولاً ، لقد أكدنا واعدنا التأكيد ان التفرقة شيء مقيت . كما ان ايماننا بالحقائق الواضحة للنفس عن المساواة الانسانية محفورة في الميثاق . ان التفرقة والعنصرية – بالرغم من كل محاولات التبرير العقلانية الممزقة التي سمعناها من التبريرين – لا تتوافقان مع الاسس المعنوية والاجتماعية والدستورية لمجتمعاتنا .

والمبدأ الثاني الاساسي الذي نتفق عليه هو ان كل اعضاء هذه المنظمة قد الزموا انفسهم بالعمل بالتعاون مع هذه المنظمة على الارتقاء بمراعاة حقوق الانسان دون تمييز على اساس العرق .

. ثالثاً ، نحن على اعتقادنا ان هذا الامر هو من اهتمامات الامم المتحــــدة الصحيحة والشرعية . ولقد سجلنا مراراً في الجمعية العامة اقتناعنا بان للجمعيــة العامة حق مناقشة قضايا التمييز العنصري والانتهاكات الاخرى لحقوق الانسان حيث هي سياسة رسمية لأحد الاعضاء ، ولا تتفق مع التزاماته حسب المادتين ٥٥ و٥٦ من الميثاق الخاصتين بتطوير مراعاة حقوق الانسان دون تمييز عــلى اساس العرق . وبالاضافة الى ذلك فان سياسة التفرقة التي تتبعها جنوب افريقيا قد أدت بوضوح الى وضع يؤدي الاستمرار فيه الى تعريض السلم والامــن العالميين للخطر .

كما نعتقد ايضاً ان جميع الاعضاء عليهم حسبما جاء في كلمات القرار الذي أجازته الجمعية العامة السادسة عشرة بالاجماع تقريباً، عليهم اتخاذالاجراءات الفردية والجماعية لتحقيق التخلي عن سياسة التفرقة ، كما هو متاح لهم في حدود الميثاق ولقد أيدت الولايات المتحدة هذا القرار واستجابت له .

وأود ان انتهز هذه الفرصة لأستعيد امامكم سجل الاجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة لتحقيق هذا الغرض .

اولاً ، استمرينا ، بل اسرعنا بالفعل باتصالات ممثلينا الرسميين بحكومــة جنوب افريقيا حول كافة اوجه التفرقة في تلك البلاد . لقد فعلنا ذلك عن طريق الكلمات العلنية والديبلوماسية السرية معبرين عن تلهفنا بان تتخذ حكومة جنوب افريقيا الخطوات اللازمة لأعادة تقدير سياساتها العنصرية واعادة النظر فيها ، ولكي توسع الحقوق المدنية والفرص بشكل كامل امام غير البيض في الحياة في بلدهم . كما ابلغنا جنوب افريقيا ملاحظتنا انه في غياب اية اشارة للتغيير ، فان الولايات المتحدة لن تتعاون في الامور التي يمكن ان تدعم سياسات جنوب افريقيا العنصرية الحالية .

لقد عبأنا مؤسساتنا الديبلوماسية والقنصلية في جنوب افريقيا للتعبير بالاقوال والافعال عن عدم موافقتنا الرسمية على سياسة التفرقة .

وكما ابلغ ممثلو الولايات المتحدة اللجنة السياسية الخاصة للجمعية العامة في ١٩ أكتوبر (تشرين اول)عام١٩٦٢، فان الولايات المتحدة قد تبنت ، بل هي

تفرض سياسة منع بيع الاسلحة والمعدات العسكرية لحكومة جنوب افريقيا،سواء من الحكومة او من المصادر التجارية ، هذه الاسلحة والمعدات التي قد تستخدمها تلك الحكومة لفرض التفرقة سواء في جنوب افريقيا او في ادارة جنوب‌غرب افريقيا . لقد راجعنا بعناية الشحنات الحكومية والتجارية من المعدات العسكرية للتأكد من ان هذه السياسة تطبق بشكل كامل .

ولكنني مخول الآن لأبلغ مجلس الامن ان هناك خطوة اخرى هامة تستعد حكومتي لاتخاذها .

نحن نتوقع ان ننهي مبيع كل المعدات العسكرية لحكومة جنوب افريقيا عند نهاية هذا العام ، وذلك لنساهم اكثر في الوصول لحل سلمي ولتجنب أية خطوات يمكن ان تساهم بالنسبة لهذه النقطة وبشكل مباشر في الاحتكاك الدولي في المنطقة . هناك عقود موجودة تزود حكومة جنوب افريقيا بكميات محدودةمن المعدات الاستراتيجية اللازمة للدفاع ضد التهديد الخارجي مثل صواريخ جو — جو وطوربيدات الغواصات ، يجب ان نحترم هذه العقود .

يجب ان يعي المجلس ان الولايات المتحدة اذ تعلن هذه السياسة ، وهي‌بلد ذو مسؤوليات عديدة في اجزاء عديدة من العالم ، فانها تحتفظ لنفسها بالطبع بحقها في تفسير هذه السياسة في المستقبل على ضوء احتياجات تأمين السلم والأمن العالميين والمحافظة عليهما . فاذا كانت مصلحة المجتمع العالمي تحتاج تقديم هذه المعدات لاستخدامها في جهود دفاعية عامة ، فمن الطبيعي ان نشعر اننا قادرون على ذلك دون انتهاك روح ومضمون هذا القرار .

والآن ياسيادة الرئيس ها نحن نأخذ هذه الخطوة لندلل على الاهتمام العميق الذي تشعر به حكومة الولايات المتحدة بسبب فشل جمهورية جنوب افريقيا في التخلي عن سياستها للتفرقة .

ان جمهورية جنوب افريقيا باتباعها هذه السياسة ، وكما اعلنا مراراً ، تفشل في تأدية التزاماتها حسب‌المادتين ٥٥ و ٥٦ من الميثاق التي تلتزم فيهما الدول الاعضاء باتخاذ موقف فردي او مشترك وبالتعاون مع المنظمة لتحقيق ، من بين عدة امور اخرى ، الاحترام العالمي لمراعاة حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع دون تمييز على اساس العرق او الجنس او اللغة او الدين .

ان وقف مبيع الاسلحة لجنوب افريقيا يؤكد على أملنا ان جمهورية جنوب افريقيا ستعيد الآن تقييم موقفها تجاه سياسة التفرقة على ضوء القلق العالمي المتزايد باستمرار بسبب فشلها في الاستجابة لنداءات عدة وجهت اليها من مختلف هيئات الامم المتحدة ، وكذلك نداءات من الدول الاعضاء ، كحكومتي مثلا .

اما بالنسبة لموقف هذا المجلس في هذه الدورة ، فنحن على استعداد للتشاور مع الاعضاء الآخرين ومع وزراء الخارجية الافريقيين الموجودين في الاجتماع وسيكون لدينا بعض ما نقترحه . انه لمن الواضح لوفدنا ان تطبيق العقوبات الواردة في الفصل السابع على هذا الوضع الموجود أمامنا الان سيكون نوع من القانون السيء والسياسة السيئة .

سيكون قانوناً سيئاً لأن الاجراءات القصوى الواردة في الفصل السابع لم توضع ابداً ولا يمكن ان تترجم بشكل معقول لتنطبق على وضع من هذا النوع . ان مؤسسي الامم المتحدة كانوا حريصين جداً على قصر حق المنظمة في تطبيق اجراءات الزاميه قسرية الا في اوضاع فيها عنف فعلي دولي — او تهديد للسلم واضح وقائم لا يترك بديلاً معقولاً آخر سوى اللجوء للقسرية . ليس لدينا مثل هذا الوضع هنا . ومن حسن الحظ بالنسبة لنا جميعاً انه ما يزال امامنا الوقت للوصول الى حل من خلال اجراءات للتسوية السلمية ، واي حل يتبناه هذا المجلس يجب ان يحسب بشكل معقول للوصول الى مثل هذه التسوية .

كما انها سياسة سيئة لأن تطبيق العقوبات في هذه الحالة لن يؤدي على الاغلب الى النتائج العملية التي نريدها ، اي التخلي عن التفرقة . وبدلاً من ان تؤدي الاجراءات العقابية الى تشجيع بداية حوار بين حكومة جنوب افريقيا وسكانها الافريقيين ، فانها لن تفعل الا ان تستفز اتجاهات العناد والتصلب في الوضع القائم .

وبالاضافة الى ذلك فان نتيجة تبني مثل هذه الاجراءات وبالذات اذا لم يكن التجاوب واسعاً ومخلصاً ، هي خلق الشكوك حول مسؤولية الامم المتحدة وتقليل الاحترام لها والشك في فعالية عملية العقوبات المنصوص عليها بالميثاق . وحول هذا الامر ايضاً تختلف الاراء بشكل واسع بحيث لا يمكننا ان

نأمل في الاتفاق حول المفهوم الضروري لجعل مثل هذا الاجراء فعالاً حتى لو كان شرعياً ومناسباً .

وبالنسبة للاقتراحات الخاصة بالعزل الديبلوماسي ، فان عملية الاقناع لاتتم في فراغ : ولا يمكن التوفيق بين الاراء المتعارضة في غيابها .

وبدلاً من ذلك نحن نعتقد انه يجب بذل مزيد من المحاولات لبناء جسر من الاتصالات والنقاشات والاقناع . فاذا كان على الجنس البشرى ان يعيش فوق هذه الارض وجب ان تسود الحكمة والعقل والعدل . ودعونا لا ننسى أنه هناك عديدة من الناس الحكماء ذوي النفوذ في تلك البلاد العظيمة يشاركوننا آراءنا .

انه لشيء يؤسف له ان الانجازات الموجودة في عديد من مجالات النشاط الانساني في جنوب افريقيا تغطي عليها السياسة العنصرية الممقوته من افريقيا والعالم . ومن المؤكد ان الهدف الاسمي لنا كلنا هو ان نساعد جنوب افريقيا على اللحاق بقارة افريقيا وعلى المساعدة في تطوير كل شعوب افريقيا .

هذا يا سيدي الرئيس ما يجعل حكومتي ترى وتحبذ فكرة تعيين ممثلين خاصين من مجلس الأمن يمكن ان يعملوا بنشاط ومثابرة ليمارسوا ابداعهم بحرية كاملة ويتبعوا كل منحى وبادرة يفتحان باباً مفيداً .

نحن لا يمكننا ان نقبل الاقتراح القائل بأن البديل الوحيد للتفرقة هو اراقة الدماء .

كما لا يمكننا ان نقبل الاستنتاج بان لا مخرج — ولا اتجاه للتحرك الا طريق التصادم الحالي في اتجاه كارثة لا يمكن تجنبها في جنوب افريقيا .

من المؤكد ان هناك بدائل : ولا بد من تشخيصها واكتشافها قبل ان يفوت الأوان .

انه لأمر مثير للأسف الكبير من جانب وفدنا ان حكومة جنوب افريقيا قد أختارت ان تغيب نفسها عن هذه الجلسات . ولكن لندع الأسف جانباً سيادة الرئيس ، ففي عالم اليوم المنكمش الذي يصغر يوما بعد يوم ويزداد اعتمادا

على بعض يكون صعباً للغاية العيش داخل النبذ الذاتي من المجتمع العالمي : ففي هذا العالم ذي الاتصالات الفورية تزداد مخاطر الطيران ضد الرأي العام العالمي . وبالتاكيد ، فان اكثر الزعماء عنادا هذه الأيام ، نادر ما يمكن تجاهل الحديث عن الصراعات الخطرة .

سيدي الرئيس ، لا يوجد اي شيء موروث ثابت لا يتغير ،ولا اي طريق مسدودة في الشؤون الانسانية . وكثيراً ما طفت في مجرى التاريخ قضايا تبدو بدون حل . ولقد كانت امامي فرصة الاسبوع الماضي فقط لأكرر هنا ان المفاوضات حول تجارب الاسلحة النووية بدت بلا أمل لمدة خمس سنوات طويلة عزيزة ومفزعة — حتى تحطم الطريق المسدود فجأة مؤدياً الى الراحة الكبرى لعالم قلق . وكما قلت لقد تحطم المأزق لأنه كان هناك رجال رفضوا ان يستسلموا لليأس ولا ان يفرطوا بالأمل ، لأن الرجال عملوا باصرار وثبات لتحطيم هذا الطريق المسدود . من الواضح ان هذا الاتفاق لم يحل كل المشاكل ذات العلاقة بالتسليح النووي ولكن كل رحلة طويلة تبدأ بخطوة واحدة ،وهذه بداية .

لذا أود ان اقترح مؤكداً ان نتناول مشكلة التفرقة في جنوب افريقيا كتحد مماثل للابداع ، لغريزة البقاء عند الانسان . وكما قال الرئيس كينيدي وهو يتحدث عن الاتفاق الذري ، لا يجب ان نخاف أختبار أمالنا .

وبروح ان أختبار آمالنا سينهي هذه الحقبة الحزينة ، اتوجه بأسم حكومتي إلى حكومة جنوب افريقيا بنداء ملح ، ورجاء ، ان تغير طريقها وان تنطلق بسياسة الوفاق الوطني وتحرير الانسان .

ملحق - أ -

مقتطفات من تقرير البيت الأبيض عن الـ C.I.A الذي منعه الرئيس

١٩ يناير - كانون الثاني ١٩٧٦ *

أنغولا

لأسباب ليست واضحة تماماً وبالرغم من معارضة الرسميين الحكوميين الكبار ، اصبحت الولايات المتحدة متورطة بشدة في الحرب الاهلية الدائـــرة حالياً في انغولا .

لقد ابلغت ال C.I.A اللجنة انه منذ يناير (كانون ثاني)عام١٩٧٥ قد صرفت اكثر من ٣١ مليون دولار على المعدات العسكرية وتكاليف النقل ومدفوعات نقدية حتى نهاية عام١٩٧٥.ولدى اللجنةمن الاسباب ما يجعلها تعتقد ان الاموال الامريكية المستثمرة هي اكثر من ذلك بكثير . ان المعلومات المقدمة للجنة تشير ايضاً أن التدخل العسكري السوفياتي والكوبي هو في جزء كبير منه رد فعـــل لجهود الولايات المتحدة لكسر المأزق السياسي ، ولصالح (عملائها) زبائنها.

ان المستفدين من المعونة الامريكية هما اثنان من المجموعات الثلاث المتقاتلة وهما الجبهة الوطنية لأستقلال انغولا . فنلا FNLA والاتحاد الوطني لاستقـــلال انغولا الكامل يونيتا UNITA . اما المجموعة الثالثة التي تقاتل من اجل السيطرة على الحكومة بعد الحصول على الاستقلال في ١١ نوفمبر (تشرين ثاني)عام١٩٧٥

* « تقرير ال C.I.A الذي لا يريد الرئيس لك ان تقرأه «صوت القرية» ١٦ فبراير(شباط) عام ١٩٧٦ ، صفحة ٨٥ .

فهي الحركة الشعبية لتحرير انغولا مبلا MPLA التي يساندها السوفيات .وتقدر ال C.I.A ان القتال قد تسبب في عدة آلاف من الاصابات بحلول نهاية عام ١٩٧٥.

ان العميل الرئيسي هي الجبهة الوطنية التي يرأسها هولدن روبرتو وهو زميل قديم وقريب الرئيس موبوتو سيسيسيكو رئيس زائير المجاورة . وعلى أثر الطلب الذي تقدم به الرئيس موبوتو الشتاء الماضي للدكتور كيسنجر ، عندما اصبح استقلال انغولا مؤكداً وبدأت مجموعات التحرير في التسابق من اجل تحسين وضعها ، وافقت لجنة الاربعين على اعطاء روبرتو ٣٠٠ ألف دولار لنشاطات سياسية مختلفة (٤٧٤) ومحصورة باهداف غير عسكرية .

تشير الاحداث التالية ان حقن المعونة الامريكية وهي غير متوقعة(٤٧٥) وضخمة في هذه المستعمرة غير النامية ، يمكن ان تكون قد دفعت بالسوفيات للاسراع بتسليح مبلا عميلتهم (زبونتهم) وقد ساندوها من قبل لأكثر من عشر سنوات وكانت في ذلك الوقت تواجه خطر ان تتفوق عليها الجبهة الوطنية . لقد انعطفت الاحداث في أنغولا نحو القتال عندما طلب الرئيس موبوتو من الولايات المتحدة تقديم معونة عسكرية كبيرة .

وفي اوائل يونيو (حزيران) عام ١٩٧٥ أعدت ال C.I.A ورقة اقتراحات بمعونة عسكرية للعناصر الموالية لأمريكا في انغولا كانت كلفتها ٦ ملايين دولار وقد وافقت لجنة الاربعين والرئيس فورد في يوليو (تموز) على برنامج معدل يكلف ١٤ مليون دولار . وقد زيدت هذه الى ٢٥ مليون دولار في اغسطس (آب) والى حوالي ٣٢ مليون في نوفمبر (تشرين ثاني) . وفي منتصف الصيف تقرر انه لايجب اعطاء المعونة الامريكية لروبرتو وحده ولكن تقسم بينه وبين جوناس سافمبي زعيم اليونيتا .

ولقد علمت اللجنة ان مجموعة عمل مشكلة من خبراء امريكيين كبار في الشؤون الافريقية عارضت بشدة التدخل العسكري، وبدلاً من ذلك فقد دعوا في ابريل (نيسان) الماضي لجهود ديبلوماسية للتشجيع على تسوية سياسية بين الاقسام الثلاث لتحاشي اراقة الدماء . ومن الواضح من اتجاه ممثلي م . أ . ق ان توصيات مجموعة العمل قد رفعت من التقرير الذي قدم لاعضاء م . أ . ق

باعتباره خياراً سياسياً وحيداً . وكان البديلان الآخران هما سياسة رفع اليد ، والتدخل العسكري الكبير .

ومن بين رقم ال ٣١ مليون دولار الذي قدمته ال C.I.A والذي يقال انه يمثل التكاليف حتى آخر عام ١٩٧٥ ، فان نصف المبلغ تقريباً خصص للاسلحة الخفيفة والهاونات والذخائر والعربات والزوارق . ومعدات الاتصال . ويشمل الميزان تكاليف الشحن والمدفوعات النقدية . وكان لدى اللجنة ما يجعلها تتساءل عن دقة تقييم ال C.I.A للمعدات العسكرية المرسلة لأنغولا .

لقد قرر محاسب من ديوان المحاسبة العام ان وسائل ال C.I.A « لتقييم » التكاليف واستخدام المعدات الفائضة قد نتج عنها تقليل جوهري في قيمة المعونة الامريكية . الامثلة تشمل اسلحة اتوماتيكية من عيار ٠,٤٥ « قيّمتها » ال C.I.A بخمس دولارات لكل واحدة وبنادق نصف اوتوماتيكية من عيار ٠,٣٠ قدرتها ب ٧,٥٥ دولارات . كما نصح المحاسب على اساس عينة من ارقام تكلفة الصيانة وبالمقارنة مع وسائل وزارة الدفاع ، نصح بان تضاعف على الاقل ارقام الصيانة التي قدمتها ال C.I.A .

لقد ذكر د . كيسنجر ان التدخل العسكري للولايات المتحدة في انغولا قام على عوامل ثلاث : الدعم السوفياتي لمبلا والوجود المتزايد للاتحاد السوفياتي في افريقيا ، السياسة الامريكية لتشجيع مجموعات الاستقلال المعتدلة في افريقيا الجنوبية ، ومصلحة الولايات المتحدة في تدعيم استقرار موبوتو والشخصيات القيادية الاخرى في المنطقة . ان الدعم السابق لموبوتو الى جانب تجاوبه لبعض الاحتياجات الراهنة لديبلوماسية الولايات المتحدة من اجل دعم ما من العالم الثالث ، جعلت من الواضح ايضاً ان العامل الاكبر للتدخل الامريكي هو رغبة د . كيسنجر في مكافأة وحماية قادة افريقيين في المنطقة . ان معارضة امريكا المعلنة لمبلا محيرة من وجهة نظر بيان المدير كولبي الى اللجنة من انه لا توجد الاخلافات ايديولوجية ضئيلة بين الاقسام الثلاث ، وانهم جميعاً قوميون قبل كل شيء . (٤٨١)

ان السيطرة على الموارد يمكن ان تكون عاملاً . فانغولا لديها احتياطيات نفط كبيرة وهناك شركتين امريكيتين متعددة الجنسية هما غلف وتكساكو

تعملان في البحر امام الشاطىء وقـد وضعت غلف حوالي ١٠٠ مليون دولار كرسوم امتياز في بنك وطني هو الآن تحت اشراف مبلا . وبناء على اقتراح من حكومة الولايات المتحدة اوقفت الشركة دفع المزيد .

وحتى وقت قريب ، كانت الجبهة الوطنية التي تساندها الولايات المتحدة تحظى بدعم جمهورية الصين الشعبية ، التي قدمت مـا يقارب مئة مستشـار عسكري . وقد قدم موبوتو مكانا لاستقبال شحنات السلاح الامريكي كما بعث بشكل دوري بقوات زائيرية مـدربة في جمهورية كوريا الشمالية ، بعث بهم الى انغولا لمساندة عمليات روبرتو . كما ان اعدادا صغيرة من قوت جنوب افريقيا كانت موجودة في البلاد ، ومن المعروف انها كانت على صلة بقـوات يونيتا التابعة لسافمبي .

واعتماداً على فقرة رقم ٦٦٢ من قانون المساعدة الخارجية عام ١٩٧٤ وجد الرئيس ان برنامج العمل في انغولا « هام للأمن القومي » وكما يحدد القانون، قامت ال C.I.A بتقديم تقرير موجز للجان الاشراف في الكونغرس مثل لجنة الاربعين للحصول على موافقتها بزيادة كمية المعونة العسكرية .

لقد شهد الرسميون من ال C.I.A امام اللجنة انه يبدو ان هناك أملاً قليلاً في انزال هزيمة عسكرية بمبلا . وانه بدلا من ذلك فان جهود الولايات المتحدة تهدف الآن لحلق مأزق وبالتالي وقف اطلاق نار والعوده الى تشكيل الحكومة الائتلافية كانت مجموعة العمل الخاصة ب م .أ. ق والمنسية منذ أمد طويل تلح في سبيلها .

---

(٤٧٤) – شمل برنامج العمل السياسي حملة توزيع شعارات على هيئة أزرار عددها خمسون الف تميز من يضعها كثير لفتلا – روبرتو .

(٤٧٥) – لقد وجدت الولايات المتحدة نفسها في اوضاع مشابهة في ظروف أخرى ولكونها ساندت سياسات القوى الاستعمارية في السنوات الماضية فانها تنأى عن تطوير أية علاقة مع حركات الاستقلال المحلية . اما السوفيات فليس لديهم ما يعوقهم . فما ان تبدأ السلطة الاستعمارية في التخلي عن السيطرة حتى تكون المجموعة التي يساندها السوفيات والمنظمة جيداً والممولة جيداً مستعدة للقفز على المقعد . وتضطر الولايات المتحدة عند هذه النقطة ان تتلفت حولها بحثا عن مجموعة او زعيم

منافس لتدعمه . وغالباً ما اختارت الولايات المتحدة الزعماء الذين كانت لهم علاقة سابقة بالسلطة الاستعمارية والذين يشك تبعاً لذلك في مصداقيتهم القوميه ، او عن زعماء انفقوا معظم حياتهم خارج البلاد في انتظار رحيل السلطة الاستعمارية . المسألة هي ان كثيراً من المجموعات التي تساندها الولايات المتحدة تبدأ العمل وهي تحمل مجموعة متنوعة من العوامل تعمل لغير صالحها .

(٤٧٧)- تشكلت مجموعة العمل من خبراء في الشؤون الافريقية داخل وزارة الخارجية ورسميين من دود **DOD** ورسميين من ال **C.I.A** وآخرين . وقد أخبر الرسميون من وزارة الخارجية لجنة الاربعين ان اغلبية مجموعة العمل هذه أوصت بالجهود الديبلوماسية لتشجيع تسوية سياسية بدلا من التدخل . وبعد ان اعدوا تقريرهم لوزير الخارجية متضمناً هذه التوصية اخبرهم مندوبو م.أ.ق انه ليس صحيحاً بالنسبة لهم ان يقدموا توصية حول السياسة . وقد طلب منهم بدلا من ذلك ان يعددوا ببساطة الجهود الديبلوماسية كخيار واحد بين عديد من الخيارات في تقريرهم النهائي . وهكذا فان خبراء الشؤون الافريقية الذين شكلوا مجموعة العمل لم يسمح لهم بوضع توصياتهم على الورق لتراجعها لجنة الاربعين .

(٤٨١) - حاولت اللجنة ان تحدد الفروق بين المجموعات الثلاث المتقاتلة في انغولا وقد اجاب مستر كولبي على اسئلة من هذا النوع قائلا : « الكل مستقل الكل يعمل من اجل افريقيا السوداء. الكل من اجل نوع مشوش من النظام الاجتماعي ، انتم تعرفون، بدون كثير من الترابط الفعلي ولكن الفعلي ولكن شيئاً من دعونا لا نستغل من البلاد الرأسمالية » . وحاولت اللجنة ايضاً ان تتأكد لماذا تؤيد بعض البلاد مجموعات مختلفة اذا كانوا جميعاً متشابهين في نظرتهم :

« مستر أسبن : ولماذا يؤيد الصينيون المجموعة المنعزلة ؟

مستر كولبي : لان السوفيات يؤيدون مبلا هذه هي ابسط الاجابات .

مستر أسبن : يبدو اننا نفعل لذات السبب .

مستر كولبي : هو كذلك » .

ملحق ـ ب ـ

مقتطفات من الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية هنري أ. كيسنجر في لوساكا، زامبيا

٢٧ ابريل ـ نيسان ١٩٧٦*

روديسيا

ان الولايات المتحدة مهتمة كل الاهتمام بان ترى ان الاغلبية اصبحت القوة الحاكمة في روديسيا . . . . لذلك فان سياسة الولايات المتحدة من اجل حل عادل ودائم للمشكلة الروديسية ستقوم على عشرة عوامل :

أولاً : تعلن الولايات المتحدة دعمها في اقوى اسلوب للاقتراح المقدم من رئيس الوزراء البريطاني كالاهان في ٢٢ مارس (آذار) من هذا العام، والقائل بان الاستقلال يجب ان يسبقه حكم الاغلبية الذي يجب ان يتحقق بدوره خلال فترة لا تزيد عن العامين بعد اختتام المفاوضات النشطة .

ثانياً : يجب ان يفهم نظام سالزبوري ان عليه ان لا يتوقع دعم الولايات المتحدة لا في الديبلوماسية ولا في المساعدة العسكرية في اية مرحلة من مراحل من مراحل نزاعه مع الدول الافريقية او حركات التحرير الافريقية .

ثالثاً : ستتخذ الولايات المتحدة بعض الخطوات لتفي تماماً بالتزامها طبقـاً

* « افريقيا الجنوبية والولايات المتحدة : جدول اعمال التعاون .» خطاب لوزير الخارجية هنري ا . كيسنجر القاه في حفل عشاء اقامه على شرفه الرئيس كينث كواندا في لوساكا، زامبيا، ٢٧ ابريل (نيسان) عام ١٩٧٦. واشنطن: وزارة الخارجية الامريكية، مكتب العلاقات العامة، ٢٧ ابريل (نيسان) عام ١٩٧٦ (PR 205)

للقانون الدولي بالعقوبات الاقتصادية الالزامية ضد روديسيا . وسنحث الكونغرس هذا العام على اعادة النظر في تشريع بيرد .

رابعاً : . . . ان الولايات المتحدة ، وكنتيجة للاستشارات التي قمت بها في افريقيا السوداء ستنقل بوضوح ومباشرة لنظام سالزبوري رأينا في الضرورة الملحة للوصول الى تسوية سريعة متفاوض عليها تؤدي الى حكم الاغلبية .

خامساً : الولايات المتحدة سوف تخبر المواطنين الامريكيين أنه ليس لدينا اي ممثلين رسميين في روديسيا ولا اية سبل تزودهم بالمساعدة او الحماية . وسينصح المسافرون الامريكيون ضد دخول روديسيا ، وسنحث المقيمين الامريكيين هناك على مغادرتها .

سادساً . . . . . يجب اتخاذ خطوات حسب قرار مجلس الامن الآخير لمساعدة موزمبيق ، التي ادى اغلاقها لحدودها مع روديسيا لفرض العقوبات الى تحميلها اعباء اقتصادية اضافية كبيرة . . . . ان الولايات المتحدة عازمة على تقديم مبلغ ١٢,٥ مليون دولار من المساعدة .

سابعاً : الولايات المتحدة ، مع الاعضاء الآخرين في الامم المتحدة ، على استعداد للمساعدة للتخفيف من المصاعب الاقتصادية لاي بلد مجاور لروديسيا يقرر فرض العقوبات باغلاق حدوده .

ثامناً . . . ستنظر الولايات المتحدة بعطف في شأن المساعدة لهؤلاء اللاجئين من خلال اللجنة العليا لأغاثة اللاجئين التابعة للامم المتحدة او اية منظمات دولية اخرى مناسبة .

تاسعاً . . . نحن على استعداد للانضمام للبلاد الاخرى المهتمة في برنامج للمساعدة الاقتصادية والتقنية والتعليمية ، وذلك لنمكن زيمبابوي المستقلة من تحقيق التقدم واتخاذ موقعها في مجتمع الامم .

وأخيراً : نحن نعلن اقتناعنا ان البيض كالسود يجب ان يكون لهم مستقبل آمن وحقوق مدنية في زيمبابوي التي حققت العدالة العنصرية . ان بناءاً دستورياً يجب ان يحمي حقوق الاقلية مع أقامة حكم الاغلبية ونحن على استعداد لتخصيص بعض برامج مساعداتنا من اجل هذا الهدف .

ناميبيا

نحن نكرر نداءنا لحكومة جنوب افريقيا للسماح لكل الشعب ولكل المجموعات في ناميبيا للتعبير عن ارائها بحرية ، تحت اشراف الامم المتحدة ، حول المستقبل السياسي والبناء الدستوري لبلادهم .

نحن نلح على حكومة جنوب افريقيا ان تعلن جدولاً زمنياً مقبولاً من المجتمع العالمي لانجاز حق تقرير المصير .

ان الولايات المتحدة مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي ، وبوجه خاص مع الزعماء الافريقيين لتقرير الخطوات المستقبلية التي تحسن آفاق الانتقال السريع والمقبول لاستقلال ناميبيا .

وما ان تتشكل حركة فعلية نحو حق تقرير المصير ، فان الولايات المتحدة ستخفف قيودها على التجارة والاستثمار في ناميبيا . نحن نقف على استعداد لتقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية لمساعدة ناميبيا على اتخاذ مكانها الصحيح بين البلاد المستقلة في العالم

جنوب افريقيا

ان من مصلحة كل سكان جنوب افريقيا الوصول الى نهاية سلمية لعدم المساواة المقر في المؤسسات رسمياً . ان الولايات المتحدة ستستمر في العمل على التغيير السلمي وتشجيعه . ان سياستنا تجاه جنوب افريقيا قائمة على الافتراض بانه خلال وقت معقول سنرى تطوراً واضحاً نحو المساواة في الفرص وحقوق الانسان الاساسية لكل سكان جنوب افريقيا . وستمارس الولايات المتحدة كل جهودها في هذا الاتجاه .

فهرس المحتويات

الموضوع | الصفحة

الجزء الثاني

دار الخلود
للصحافة
والطباعة
والنشر
والتوزيع

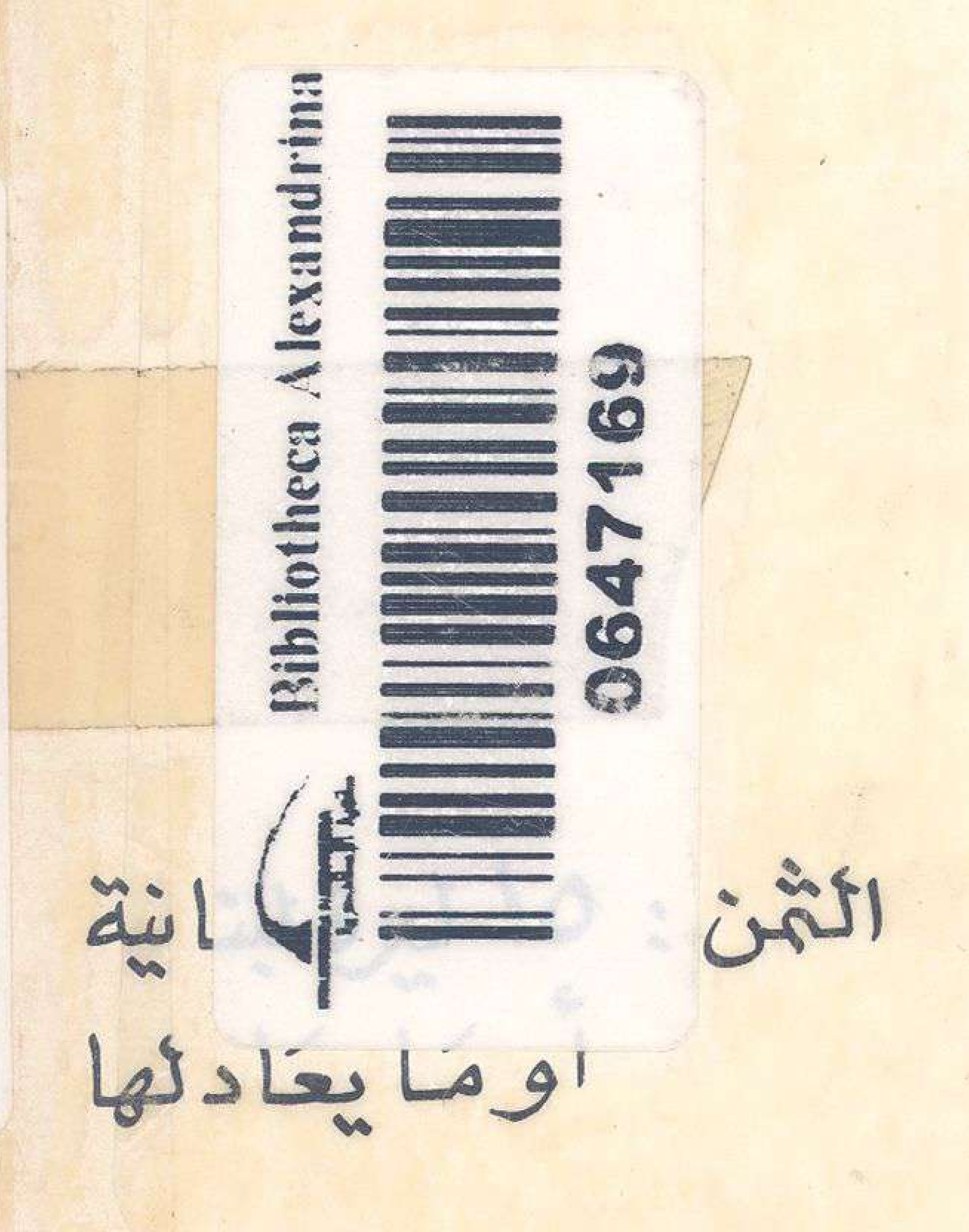
هـذا الكتاب

منذ خروج الولايات المتحدة الاميركية من فيتنام وضعف وجودها في جنوب شرق آسيا، برزت مشاكل القارة الافريقية على المسرح العالمي لتحتل مكانة رئيسية في الصراع الدولي على كافة المستويات.

وفي افريقيا مشاكل عديدة ولكن اخطرها هي تلك الموروثة من قرون مضت والتي تتجمع في افريقيا الجنوبية في عدد من الكيانات العنصرية.

والكتاب الذي بين يدي القارئ هو مذكرة دراسية أعدّها مجلس الأمن القومي الامريكي بناءً على طلب هنري أ. كيسنجر وقت كان مستشار الأمن القومي لرئيس الولايات المتحدة ثم وزيرًا لخارجيتها. ولقد قدّم لهذه المذكرة باحثان متخصصان ركزا على ابراز معاني المذكرة وجوانبها الخفية وأوردا ما استجد من بيانات وأرقام بعد إعداد المذكرة وناقشا سياسة الولايات المتحدة في الفترة التي تلت اعداد مذكرة الأمن القومي هذه.

وتكشف المعلومات الواردة في الكتاب عن قضايا عديدة اقتصادية وعسكرية بعضها استراتيجي دائم وبعضها تكتيكي مؤقت، الى جانب تفاصيل عن تركيب العديد من الحركات السياسية الافريقية وموازين القوى السياسية والاقتصادية وبعض المؤثرات القبلية.





دار الخلود
للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع
هاتف ٢٣١٥٧٢-٢٤٣٣٣٩-٣١٣٤٨٧
ص.ب ١٣٥٢٠٦ - بيروت - لبنان